الملحق الأول

سجل إسرائيل الأسود

kanal.com

المذابح الجماعية

مذبحة بلدة الشيخ ١٩٤٧/١٢/٣١

بينما كان العالم يستعد لاستقبال عام ميلادي جديد اقتحمت عصابات الهاجاناه قرية بلدة الشيخ (تطلق عليها إسرائيل اليوم اسم تل غنان) ولاحقت المواطنين العزل. وقد أدت الجريمة اليهودية إلى مصرع الكثير من النساء والأطفال، حيث بلغت حصيلة المذبحة ٦٠٠ شهيد، وجدت جثث غالبيتهم داخل منازل القرية.

مذبحة قرية سعيع في الخليل ١٤ ـ ١٩٤٨/٢/١٥

هاجمت العصابات اليهودية القرية في الليل وقامت بنسف ٢٠ منزلا على سكانها وكانوا من الأطفال والنساء الذين احتموا بمنازلهم.

مذبحة قرية أبو كر ١٩٤٨/٣/٣١

نفذ المجزرة إرهابيون من أفراد عصابة الهاجاناه التي أصبحت فيما بعد نواة جيش الاحتلال الإسرائيلي، وذلك خلال هجوم مسلح وعمليات تفجير، ولاحق لإرهابيون اليهود المواطنين العزل أثناء محاولتهم الفرار من القرية.

مذبحة دير ياسين ١٩٤٨/٤/١٠

داهمت عصابات شتيرن والارجون زفاي والهاجاناه اليهودية قرية دير ياسين العربية الفلسطينية في الساعة الثانية فجرا، وقال شهود العيان أن الإرهابيين شرعوا في قتل كل من وقع في مرمى أسلحتهم.

ثم بعد ذلك بدءوا في إلقاء القنابل داخل منازل القرية لتدميرها على من فيها، حيث كانت الأوامر الصادرة لهم تقضي بتدمير كل بيوت القرية العربية، وفي ذات الوقت تبع المفجرون أفراد من عصابتي الارجون وشتيرن فقتلوا كل من بقي حيا داخل المنازل المدمرة.

واستمرت المجزرة حتى ظهر اليوم، وقبل انسحابهم من القرية جمع الإرهابيون كل من بقي حيا من المواطنين الفلسطينيين وأطلقت عليهم النيران وأعدموا أمام الجدران، وقد راح ضحية المجزرة الشهيرة بما ارتكب فيها من فظائع لا إنسانية ولا آدمية ٢٦٠ شهيدا وشهيدة من سكانها الفلسطينيين.

واعتبر اليهود الإرهابيون أن هذه العملية تعد من أهم عملياتهم التي ساعدت على قيام دولتهم الدموية في ارض فلسطين، لذا يقول السفاح مناحم بيجن في كتابه مفاخرا بهذه المذبحة «كان لهذه العملية نتائج كبيرة غير متوقعة، فقد أصيب العرب بعد أخبار دير ياسين بهلع قوي فأخذوا يفرون مذعورين، فمن أصل ٨٠٠ ألف فلسطيني كانوا يعيشون على أرض إسرائيل الحالية (فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨) لم يبق سوى ١٦٥ ألفا»، ويعيب بيجن على من تبرأ منها من زعماء اليهود ويتهمهم بالرياء.

ويؤكد بيجن قائلا: «إن عملية دير ياسين تسببت في انتصارات حاسمة في ميدان المعركة»، في حين قال إرهابيون آخرون أنه بدون دير ياسين ما كان ممكنا لإسرائيل أن تظهر إلى الوجود

مذبحة قرية أبو شوشه ١٩٤٨/٥/١٤

بدأت المذبحة في قرية أبو شوشه القريبة من قرية دير ياسين

فجرا، وراح ضحيتها ٥٠ شهيدا من النساء والرجال والشيوخ والأطفال ضربت رؤوس العديد منهم بالبلطات، وقد أطلق جنود لواء جفعاتي الإسرائيلي الذي نفذ المذبحة النار على كل شئ متحرك دون تمييز وحتى الحيوانات لم تسلم من المجزرة.

مذبحة اللد ١٩٤٨/٧/١١

نفذت وحدة كوماندوز بقيادة الإرهابي موشيه ديان المذبحة بعد أن اقتحمت مدينة اللد مساء تحت وابل من قذائف المدفعية وإطلاق نار غزير على كل شئ يتحرك في شوارع المدينة، وقد احتمى الفلسطينيون من الهجوم في مسجد دهمش، وما أن وصل الإرهابيون إلى المسجد حتى قتلوا ١٧٦ شهيدا حاولوا الاحتماء داخله، مما رفع ضحايا المذبحة إلى ٤٢٦ شهيدا.

وبعد توقف عمليات الذبح اقتيد المواطنون العزل إلى ملعب المدينة حيث تم اعتقال الشباب، ثم أعطي الأهالي نصف ساعة فقط لمغادرة المدينة سيرا على الأقدام إلى منطقة الجيش الأردني دون ماء أو طعام، مما تسبب في وفاة الكثير من النساء والأطفال والشيوخ.

مذبحة قرية عيلبون ١٩٤٨/١٠/٣٠

هاجم جيش الإرهاب لإسرائيلي القرية يوم ١٩٤٨/١٠/٢٩ واشتبك مع جيش الإنقاذ العربي، لكن القوات الإرهابية تمكنت من اقتحام القرية بعد انسحاب جيش الإنقاذ في الخامسة من صباح اليوم التالي حيث بدأت المجزرة. إذ أمر الإرهابيون اليهود الاهالي

بالتجمع في ميدان القرية ثم بدءوا بإطلاق النار عليهم عشوائيا من الجهات الأربعة.

مذبحة البعنة ودير الأسد ١٩٤٨/١٠/٣١

حاصرت قوات جيش الإرهاب الإسرائيلي القرية، واقتحمتها في العاشرة صباحا من يوم ٣١ أكتوبر، وأمر قائد القوة الإرهابية سكان القرية بالتجمع في السهل الفاصل بين القريتين، وهناك تم قتل كل الشباب من أبناء القريتين بدم بارد، الأمر الذي دفع أحد مراقبي الأمم المتحدة لوصف ما حدث بأنه قتل وحشي جرى دون استفزاز أو إشارة غضب من الناس.

مذبحة قبية ١٩٥٣/١٠/١٤

قامت وحدات من جيش الإرهاب الإسرائيلي بتطويق القرية بقوة قوامها ٦٠٠ إرهابي إسرائيلي، وبعد قصف مدفعي مكثف استهدف مساكنها، اقتحم الإرهابيون القرية وهم يطلقون النار عشوائيا.

وبعد أن اجبر السكان على ترك منازلهم تم تفجيرها تماما، إذ نسف ٥٦ منزلا ومسجد القرية ومدرستها وخزان المياه، وراح ضحية المذبحة ٦٧ شهيدا، ومئات الجرحى.

مذبحة طنطورة عام ١٩٤٨

وقعت مذبحة طنطورة عام ١٩٤٨ وهي قرية ساحلية صغيرة تقع شمال فلسطين إبان حرب ١٩٤٨ وقد راح ضحيتها ٢٠٠ شهيدا فلسطينيا، ونفذ العملية لواء يهودي اسمه «لواء الكسندرونه» تابع

لجيش الإرهاب الإسرائيلي. وقد تم إعدام الفلسطينيين في مقابر القرية التي تحولت لمقبرة جماعية، وقد حولتها إسرائيل الآن إلى ساحة انتظار للسيارات أمام شاطئ استحمام إسرائيلي على البحر المتوسط يدعى شاطئ «دور».

مذبحة قرية قلقيلية ١٩٥٦/١٠/١٠

هاجم جيش الإرهاب الإسرائيلي وعدد من المستعمرين الجدد القرية الواقعة على الخط الأخضر الفاصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ والضفة الغربية، وبدأ الهجوم بالقصف بالطائرات والمدفعية، ثم اقتحمت القرية، وقد راح ضحية المذبحة ٧٠ شهيدا.

مذبحة كفر قاسم ١٩٥٦/١٠/٢٩

اقتحمت قوات جيش الإرهاب الإسرائيلي القرية وفرضت حظرا للتجول، فخرج عدد من الشباب لإبلاغ الخبر لذويهم العاملين بالمزارع، فما كان من الإرهابيين اليهود إلا وقتلوا هؤلاء الشباب ومن عاد من الرجال قبل دخوله القرية، وبلغ عدد الضحايا ٤٩ شهيدا.

مذبحة خان يونس ١٩٥٦/١١/٣

نفذ جيش الإرهاب الإسرائيلي مذبحة ضد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيم خان يونس جنوب قطاع غزة راح ضحيتها أكثر من ٢٥٠ شهيدا فلسطينيا.

وبعد تسعة أيام من المذبحة الأولى وفي ١٩٥٦/١١/١٢ نفذ الإرهابيون مذبحة ثانية ضد لاجئ المخيم استشهد فيها ٢٧٥

فلسطينيا من المدنيين العزل، كما قتل الإرهابيون أكثر من ١٠٠ فلسطيني من سكان مخيم رفح للاجئين في نفس اليوم.

مذبحة صبرا وشاتيلا ١٩٨٢/٩/١٨

أعدت خطة تنفيذ المذبحة منذ اليوم الأول لاحتلال إسرائيل للبنان، وكان قائد ومنفذ الخطة السفاح أرئيل شارون رئيس وزراء إسرائيل الحالي، بالاشتراك مع ميليشيات الكتائب اللبنانية في الجنوب المنشقة والموالية لإسرائيل.

وبدأت بمحاصرة الوحدة الخاصة (١٠١) لجيش الإرهاب الإسرائيلي بقيادة السفاح شارون وأطلقت يد إرهابي الميليشيات، واستمرت المذبحة من غروب شمس يوم ١٩٨٢/٩/١٦ حتى ظهر يوم ١٩٨٢/٩/١٨، وقد راح ضحيتها ٣٥٠٠ شهيدا من الفلسطينيين وبعض اللبنانيين من سكان الجنوب اللبناني.

مذبحة عيون قارة ١٩٩٠/٥/٢٠

تقع عيون قارة قرب مدينة تل أبيب، وراح ضحيتها ٧ شهداء جميعهم من العمال الفلسطينيين الذين حاولوا التوجه إلى أعمالهم داخل الخط الأخضر، وكان جندي إرهابي إسرائيلي يدعى (عامي بوبر) قد جمع عددا من العمال الفلسطينيين قرب حائط في المدينة قبل أن يفتح عليهم نيران سلاحه العسكري.

مذبحة المسجد الأقصى ١٩٩٠/١٠/٨

في يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/١٠/٨ وقبل صلاة الظهر حاول

متطرفون يهود ممن ينتمون بجماعة «أمناء جبل الهيكل» وضع حجر الأساس للهيكل الثالث المزعوم في ساحة الحرم الشريف، هذا في الوقت الذي كان قد تجمع للصلاة ٥٠٠٠ فلسطيني داخل المسجد الاقصى. فهبوا لمنع المتطرفين اليهود من تدنيس ساحة الحرم والمسجد الاقصى، مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين اليهود المتطرفين الذي يقودهم الإرهابي «غرشون سلمون» رعيم عصابة « أمناء جبل الهيكل» والمصلين، وما هي إلا لحظات حتى تدخل جنود حرس الحدود الإسرائيليين المتواجدين بكثافة داخل ساحة الحرم، وأخذوا يطلقون النار على المصلين المسلمين دون تمييز بين صغير وكبير، مما أدى إلى استشهاد أكثر من ٢١ شهيدا وجرح أكثر من ١٥٠ فلسطيني، كما قاموا باعتقال ٢٧٠ شخصا من داخل وخارج ساحة الحرم.

مذبحة الحرم الإبراهيمي ١٩٩٤/٢/٢٥

قبل أن يستكمل المصلون صلاة الفجر في الحرم الإبراهيمي في الخليل دوت أصوات انفجار القنابل اليدوية وزخات الرصاص في جنبات الحرم الشريف، واخترقت شظايا القنابل والرصاص رؤوس المصلين ورقابهم وظهورهم لتصيب أكثر من ٣٥٠ منهم.

وقد بدأت الجريمة حين دخل الإرهابي «باروخ جولدشتاين» ومجموعة من نزلاء مستعمرة كريات أربع المسجد، وعندما سجد المصلون لله عز وجل انهال جولدشتاين بمدفعه الرشاش العسكري مصيبا المصين، فيما قام من معه من نزلاء المستعمرة بمساعدته في تعبئة الذخيرة برصاص دمدم المحرم دوليا، وإلقاء القنابل اليدوية.

وفي ذات الوقت أقفل جنود الاحتلال أبواب المسجد لمنع المصلين من الخروج، كما منعوا القادمين من الدخول إلى ساحة المسجد لإنقاذ الجرحى، وأدى هذا كله إلى اشتباكات عنيفة خارج المسجد حيث استشهد برصاص الجنود في وقت لاحق وفي المقابر أثناء تشييع جثث شهداء المسجد ٢١ شهيدا إضافة إلى ٢٩ شهيد مانوا داخل المسجد.

مذبحة قانا ١٨/٤/١٩٩٦

في يوم الخميس ١٨ أبريل ١٩٩٦ قصفت مدفعية ومروحيات جيش الاحتلال الإسرائيلي ملجأ داخل ثكنة الكتيبة الفيجية العاملة ضمن قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان مستخدمة قنابل تنفجر في الجو لزيادة الإصابات في صفوف اللاجئين الذين حاولوا الهرب من جحيم النيران الإسرائيلية، مما أدى إلى استشهاد ١٦٠ مدنيا معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ.

وقد اكد تحقيق محايد أجراه محققو الأمم المتحدة ونشر وسط استياء إسرائيلي وأمريكي من قبل صهاينة واشنطن الحاكمين في ذلك الوقت، قرر أن الطيران الإسرائيلي تعمد قصف الملجأ وهو يعلم هوية الذين احتموا فيه، ونفي التقرير الذي أثار ضجة في حينه أن الإسرائيليون قد تعرضوا لقصف من قبل رجال المقاومة من محيط الملجأ.

مذبحة النفق ٢٥-٢٧/٩/١٩٩٦

عمدت الحكومة الإسرائيلية في سبتمبر ١٩٩٦ إلى فتح نفق موار

لجدار الأساسات الجنوبي للمسجد الأقصى مما اعتبره الفلسطينيون خطوة نحو تنفيذ مخطط صهيوني يستهدف هدم المسجد عن طريق تعرية أساساته. واندلعت مصادمات عنيفة بين الفسطينيين وجنود جيش الاحتلال الإرهابي في الفترة ما بين ٢٥-٢٧/٩/١٩٩٦، وقد استشهد ٧٠ فلسطينيا برصاص المروحيات الإسرائيلية.

هذه المذابح لم تكن إلا أمثلة تعبر عن وحشية الفكر الصهيوني الذي تمكن من عقلية اليهود، ولوث أفكارهم، وجعلهم ينحرفون عن الأصول الاخلاقية لرسالة سيدنا موسى عليه السلام، كما أن هذه الأمثلة هي التي تعرف عليها العالم ولم تستطع القوة الإرهابية اليهودية من إخفائها أو طمس معالمها، إذ أن ما خفي كان أعظم، والأيام كفيلة بأن تظهره، ليعلم العالم كيف قامت دولة إسرائيل، وعلى حساب من، وكم كان الثمن باهظا الذي دفع من أجل قيامها..؟

ليس هذا فقط بل إن ممثلي الصهيونية الذين تطلعوا بإقامة دولة إسرائيل، لم يكتفوا برهاب الفلسطينيين أصحاب الأرض، إنما امتدت أعمالهم الإرهابية إلى دول الجوار العربية، وامتدت يدهم بالعدوان لكل من كان يحاول إظهار الحق بما يفضح مخططاتهم الاستعمارية.

وبقراءة التاريخ لسنوات قليلة مضت نجد أن الإرهاب اليهودي وأعمال القتل والاغتيالات الإرهابية نفذت بواسطة عصابات الإرهاب اليهودية «الهاجاناه وشتيرن والارجون زفاي» في البداية ثم بواسطة جهاز الموساد ومساندة قوات جيش الإرهاب الإسرائيلي.

- ففي ٦ نوفمبر عام ١٩٤٤ قام يهوديان مصريين من أعضاء العصابات الإرهابية باغتيال اللورد «موين» الوزير البريطاني لشئون

الشرق الأوسط في حي الزمالك بالقاهرة بهدف إشعال نار الفتنة والوقيعة بين مصر وبريطانيا، وقد تم القبض عليهما وإعدامهما.

- وفي عام ١٩٤٥ قام عدد من اليهود المصريين المنتمين لعصابات الإرهاب بوضع عبوات ناسفة في عدد من المؤسسات الأمريكية في القاهرة للوقيعة بين مصر والولايات المتحدة بعد أن لمسوا تنامي العلاقات المصرية الأمريكية، وقد تم القبض عليهم وأودعوا السجون المصرية.

- وفي ١٧ سبتمبر عام ١٩٤٨ قامت عصابات الإرهاب اليهودية باغتيال الكونت «فولك برنادوت» (F. Bernadotte) السويدي الجنسية في مدينة القدس، وهو وسيط الأمم المتحدة لأنه عارض ضم بعض الأراضي الفلسطينية إلى الدولة اليهودية بعد قرار تقسيم فلسطين، وكان قائد مجموعة الاغتيال الإرهابي إسحاق شامير أحد رؤساء الوزارة الإسرائيلية السابقين، والمجرم الهارب المطلوب من سكوتلاند يارد في بريطانيا.

- وفي منتصف شهر يوليو من عام ١٩٥٤ قامت مجموعة من اليهود المصريين بعدد من العمليات الإرهابية في القاهرة والإسكندرية ضد المصالح الأمريكية ودور العرض السينمائي والمؤسسات البريطانية، وذلك بهدف خلق حالة من التوتر في العلاقات المصرية الأمريكية، وعرقلة انسحاب بريطانيا من قناة السويس، وزعزعة الثقة في نظام الحكم في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو، وتم القبض على الإرهابيين واعترفوا أن مهندس هذه العمليات هو وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت «بنحاس لافون» (Pinhas Lavon)، وهي الأحداث التي سميت فيما بعد بفضيحة لافون (Lavon Affair).

ـ وفي عام ١٩٥٥ قامت الطائرات الإسرائيلية المقاتلة بإطلاق نيرانها على طائرة الأمم المتحدة في محاولة لإجبارها على الهبوط في إسرائيل لاعتقال قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال «انجار جيت ريكي» الهندي الجنسية، وكانت متجهة من العريش إلى غزة، وذلك بعد إعلان انسحاب قوة الطوارئ الدولية من مواقعها وانتهاء مهمتها.

ـ أما عن أخلاق الجندي اليهودي فاقل ما توصف به أنها أخلاق الإرهابي الذي لا دين ولا معتقد له، فنحن في مصر مازلنا نتمسك بضرورة فتح ملف قتل الأسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ بأوامر الإرهابي إيرئيل شارون ورجاله في العصابة الإرهابية الكبيرة المسماة بجيش الدفاع الإسرائيلي.

مثل هذه النماذج للإرهاب اليهودي مستمرة حتى الآن في كل ما يحدث ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، عن طريق اجتياح المدن الفلسطينية وقتل شباب الانتفاضة، والعودة إلى أسلوب المذابح الجماعية وكانت مذبحة مخيم «جنين» أخر العمليات الإرهابية والتي راح ضحيتها ٤٠٠٠ شهيد فلسطيني.

الفكر الإرهابي الصهيوني الذي كان الأساس الذي قامت عليه دولة إسرائيل، والذي كان بمثابة المحرك الرئيس والمبدأ الأوحد الذي التزم به إرهابيو دولة إسر ئيل الذين رأوا أن يكرم هؤلاء الإرهابيين، وينادى بهم أبطالا وطنيين، تبقي ذكراهم ماثلة أمام الشعب اليهودي المنساق، وأعمالهم الدليل الذي على هديه تكون خطى الدولة العبرية.

وقد أشار المؤرخون اليهود الحاليين الذين بدءوا يكتبون تاريخ دولتهم معتمدين على وثائق كانت مصنفة على أنها سرية للحركة

الصهيونية، وتم الكشف عنها مؤخرا، ذهبوا إلى أن مذبحة دير ياسين كانت ضمن عملية منظمة من جانب الحركة الصهيونية لإفراغ فلسطين من شعبها، وأن تكرار مثل هذه العملية كان كفيلا بدفع الفلسطينيين إلى الهرب وترك ديارهم للنجاة بحياتهم.

وبعد قرابة عشرين عاما من وقوع المذبحة قامت إسرائيل بتكريم السفاحين الذين قاموا بها، فعندما أنضم الإرهابي مناحم بيجين زعيم عصابة «ارجون زفاي» إلى الحكومة الائتلافية، طلب إعادة تقويم العملية على أساس أنه كان لابد من حدوثها، وأنها تمثل عملا بطوليا من أجل إسرائيل، وأن من نفذوها يستحقون الأوسمة والتكريم، وبالفعل كرم من كان منهم على قيد الحياة، وكان التكريم الأكبر لزعيمهم إذ أصبح بيجين رئيسا للوزراء في يونيو ١٩٧٧.

الشيء نفسه اتبع مع السفاح موشي ديان حيث اصبح وزيرا للدفاع، ثم إسحاق شامير رئيسا للوزراء وغيرهم كثير، واليوم يتكرر نفس السيناريو وينتخب سفاح صبرا وشتيلا أيرئيل شارون رئيسا لوزراء إسرائيل في فبراير ٢٠٠١، والذي بدأ على الفور تكرار مذابحه الوحشية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وقبل هؤلاء جميعا كرم بن جوريون زعيم عصابة الهاجاناه وتولى رئاسة الوزارة الإسرائيلية الأول، وهو ما يعنى أن كل سفاح أو قاتل أو إرهابي يهودي يعد بطلا وطنيا من وجهة نظر الشعب اليهودي الواقع تحت تاثير المبادئ الصهيونية.

obeikandl.com

الملحق الثاني

تمهيد

يقلبون الحق باطلا، ويطوعون الباطل ليصبح حقا، خالفوا رسولهم، وقتلوا أنبيائهم، فحقت عليهم صفات المنافقين، إذا قالوا كذبوا، وإذا وعدوا أخلفوا، وإذا ائتمنوا خانوا.

صدقوا أنهم شعب الله المختار، ليس قبلهم أو بعدهم أحد، وأنكروا أنهم الشعب الذي اختاره الله عز وجل لحمل رسالة سيدنا موسى الكليم عليه السلام فقط، ويا ليتهم حملوا الأمانة.

شرذمة قوم تأصل الشر في أفكارهم ومعتقداتهم، فكانت حياتهم منعزلة عن بقية شعوب العالم في تجمعات ذات طابع خاص مرفوض ومريب، متنكرين لهويتهم، طامعين فيما لدى الغير، معتمدين على الإرهاب والقتل والدسائس والخداع لتحقيق غاياتهم، وتعالوا على غيرهم في حياتهم فكتب الله عليهم المذلة والفرقة حتى قيام الساعة. ليس أحد غيرهم، أنهم اليهود سلالة بني إسرائيل (سيدنا يعقوب) وإسرائيل منهم براء حتى يوم الدين.

دونوا دستور حياتهم في تلمود خطوه بأيديهم وفضلوه على التوراة وفي بروتوكولات أحاطوها بسرية كبيرة، إلا أن إرادة الله كشفت ما في تلمودهم وعرت دستورهم الذي طبع سرا في عام ١٨٩٧، فاحدث ضجة في أنحاء العالم، ثم أختفي من الأسواق، وعندما أعيدت طباعته عام ١٩٠٥ كتب ناشره في مقدمته قائلا : «إن حكومات العالم أجمع خاضعة اليوم سواء خضوعا إراديا أو بغير إرادتها لأوامر هذه الحكومة العليا، حكومة صهيون، لأن القيم جميعها تحت يدها، ولأن الدول كلها مدينة لها بمبالغ لا تستطيع سدادها».

وقد حاولت الصهيونية العالمية في فترات مختلفة إنكار صلتها بهذه البروتوكولات الرهيبة، إلا أن عشرات السنين والمتغيرات السياسية الدولية وتتابع الأحداث العالمية، أكدت مدى تعلق الصهاينة بهذه البروتوكولات، التي كتبها حكمائهم وحاخاماتهم المتطرفين، وأن ما تشهده الساحة العالمية من التحركات الصهيونية وتأثيرها خير دليل على صحة هذا الدستور الرهيب، الذي أرادوا من خلال توجيهاته وتعاليمه إفساد أخلاق البشر من اجل السيطرة على العالم.

وإذ نعيد نشر هذه البروتوكولات كملحق مع لمحة موجزة لتاريخ المدينة المقدسة.. أورشليم القدس وما أصابها من قهر وإرهاب ودمار على أيدي اليهود تتار هذا العصر، إنما نريد أن ننبه إلى ضرورة التعرف على أفكار ومبادئ العدو، إذ لا يمكن مواجهته إلا بالتعرف عليه عن قرب، طبقا للمقولة المؤكدة.. «أعرف عدوك».

قصة البروتوكولات[1]

إن كتاب «عهود» حكماء صهيون (البروتوكولات) هو سجل لمحاضرات ألقيت في ثلاث جلسات، وجمعت مبوبة في أربعة وعشرين جزءا، تضمنت البرنامج السياسي والاقتصادي والمالي لبسط السيادة اليهودية على العالم. وتدل الأبحاث التاريخية الدقيقة على أن هذه العهود لم توضع كما اعتقد الكثيرون في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في «بال عام ١٨٩٧. كما أنها لم يكتبها صهيونيون ولا صلة للصهيونيين بها. وكان «تيودور فريتش» الأستاذ الأكبر في

---

(١) لجنة كتب سياسية ؛ «بروتوكول حكماء صهيون» كتب سياسية الكتاب الخامس، دار القاهرة للطباعة، ١٣ أبريل ١٩٥٧.

شتون معاداة اليهود قد استبعد عام ١٩٢٥ الرأي القائل بأن هناك برنامجا صهيونيا؛ فكتب في عدد إبريل من مجلة «هامر» يقول:

هناك سوء تفاهم يجب إزالته، لقد نبذنا منذ اللحظة الأولى اسم بروتوكولات صهيونية، فلا يمكن أن تكون هناك بادئ ذي بدء «بروتوكولات» أي سجل لمحاضرات ألقيت، ولكن المفروض أنه كانت هناك توجيهات ونظريات تؤلف برنامجا سياسيا. ويجدر بنا أن نلاحظ من جهة أخرى أنه ليس لتلك البروتوكولات شأن بالجمعية الصهيونية التي أسسها الدكتور «تيودور هرتزل» والتي كان هدفها الرئيسي إنشاء دولة يهودية في فلسطين. ويجب أن نفهم من عبارة «حكماء صهيون» بطبيعة الحال الرؤساء الروحيين لليهود، المجلس الأعلى لليهودية، الذي يعتبر جماعة مماثلة للمجمع اليهودي القديم، حددت البروتوكولات برنامجها، ولهذا يكون إطلاق برنامج حكماء «صهيون» عليها أصوب».

ومن هنا نجد أن السبب الذي دفع فريتش إلى تسمية كتابه (البروتوكولات الصهيونية) غير واضح.

ويقول الروسي «سرجي سرجينتش نيلوس» (١٨٨٣ ـ ١٩٤١) أول ناشر للبروتوكولات كامله:

«يجب أن نعترف بأن العنوان الذي أطلق على المخطوط لا يتفق تماما وروح نصه، إنها ليست بروتوكولات ولكنها محاضرات ألقاها شخص ذو نفوذ تنقسم إلى عدة أجزاء لا تتماسك دائما تماسكا طبيعيا فيما بينها».

وهذا صواب، إلا أن نيلوس قد وصف مع ذلك كل جزء بأنه «بروتوكول» مما دفع المترجمين بعد ذلك إلى ارتكاب خطأ خطير، إذ

اعتقدوا أن في وسعهم أن يستنتجوا أنه كانت هناك أربع وعشرين جلسة سرية وأطلقوا بالتالي على كل جزء منها عنوان «جلسة». ويتعارض هذا التفسير التعسفي تعرضا تاما مع نص «البروتوكولات»، ويتضح جليا من النص أنه لا يعدو محاضرة ألقيت في جلسات ثلاثة استغرقت كل جلسة منها ساعة، وفي البروتوكول العشرين استخدم المحاضر نفسه كلمة (محاضرة).

وتتضمن المحاضرة الأولى البرنامج المخرب: وهو التحريض على الفرقة والانشقاق في داخل الأحزاب، والقضاء على طبقة الأشراف وكبار الملاك الزراعيين، وإثارة الأزمات الاقتصادية، والاضطرابات بين العمال، وإثارة التفكك عن طريق الصحافة، وبث الاضطرابات في الرأي العام، وإفساد الشبيبة، ونسف العدالة، ومكافحة الدين.

وتتضمن المحاضرة الثانية وهي محاضرة أخرى ألقيت في تاريخ آخر، قول كاتبها: «أنني ابدأ في هذه المرة بتكرار ما سبق أن قلته». ثم يعالج المحاضر البرنامج الإنشائي؛ أي تكوين الدولة، ومركز ممثلي الشعب، وتنظيم الصحافة، والتشريع، والقضاء، والتعليم، وتنظيم البوليس.

وتبدأ المحاضرة الثالثة بعبارة: «سنتحدث اليوم عن البرنامج المالي».. ويعالج المحاضر شئون الضرائب وتداول المال وميزانية الدولة والقروض العامة، وأخيرا مركز المالك. ويبدو أن تلك المحاضرة كانت قصيرة جدا، يفسر ذلك أن المخطوط الذي وصل إلى نيلوس لم يتضمن الأحاديث اللاحقة. ويمكن أن نلاحظ أن هناك شيئا ناقصا بحسب كلمات المحاضر. (بروتوكول ١٦):

«إلحاقا لما سردته بشأن برنامجنا الحاضر والمقبل، سأتلو عليكم

مبادئ تلك النظريات». وانتهت المحاضرة الثالثة بهذا التذييل الناقص مع الأسف.

ظهور البروتوكولات

أما عن أصل البروتوكولات فالمعروف بشأنها ما يلي:

- في ربيع ١٨٩٥ تسلم أحد الملاك الزراعيين «الكسي نيقولا يقتش سوخوتين» القومندان السابق بالمعاش ورئيس جماعة الأشراف في منطقة شرق إقليم (تولا) من سيدة روسية نسخة من البروتوكولات مكتوبة باللغة الفرنسية. وقد دلت الأبحاث على أن تلك السيدة هي الآنسة «جوليانا ديمتريفنا جلينكا» (١٨٤٤ - ١٩١٨) ابنة أحد الدبلوماسيين الروس، وكانت تقيم في باريس تحت اسم «جوستين جلينكا» وكانت فيما بين ١٨٨٠ و ١٨٩٠ قد أبلغت السلطات في بلادها ببعض المعلومات عن نشاط الثوار الروس. وعندما غادرت باريس في ربيع عام ١٨٩٥ وعادت إلى روسيا وزارت القومندان سوخوتين وهو من أصدقائها وسلمت له نسخة من البروتوكولات حصلت عليها بطريقة خفية من أحد الماسونيين الفرنسيين في باريس وأحضرتها إلى روسيا. فنسخ منها سوخوتين عدة صور وزعها على أصدقائه. وقد ثبت أنه سلم النسخة الأولى عام ١٨٩٥ إلى «فيليب بتروفتيش ستيبانوف» الذي أصبح بعد ذلك مستشارا للدولة وتوفي عام ١٩٣٢، وقد نسخ هذا الأخير من الوثيقة عدة صور في السنة نفسها وطبع منها عام ١٨٩٧ كمية صغيرة ليوزعها على أصدقائه ومعارفه.

وحصل الروسي «كروشيفان» عضو مجلس الدوما (المجلس

النيابي الروسي) وعدو اليهود على نسخة من هذه الطبعة فيما بعد، ونشر ملخصا لنصها في ترجمة ركيكة في صحيفة «زنامبا» (أي العلم) تباعا من ٢٨ أغسطس إلى ٧ سبتمبر عام ١٩٠٣.

وفي صيف عام ١٩٠١ سلم سوخوتين نسخة من البروتوكولات لصديقه الكاتب «سرجي الكساندروفتشي نيلوس» من الملاك الزراعيين (١٨٦٢ ـ ١٩٣٠) الذي كان منكبا في ذلك الوقت على وضع كتاب «المسيخ الدجال» القريب، وقد عالج هذا الكتاب النشاط المخرب للقوى الوطنية السرية المتطرفة، وهو الكتاب الذي أطلق عليه «الكبير في الصغير والمسيخ الدجال ـ إمكانية سياسية قريبة» وظهر عام ١٩٠١. ولذلك لم يسع نيلوس أن يضمنه البروتوكولات، لكنه فعل ذلك في الطبعة الثانية التي ظهرت عام ١٩٠٥.

ونشر نيلوس بعد ذلك في عام ١٩١١ طبعة ثالثة تحمل عنوان «المسيخ الدجال الذي يقترب»، وفي عام ١٩١٧ نشر طبعة رابعة وأخيرة تحت عنوان «إنه واقف بالباب».

وفي طبعة عام ١٩٠٥ وصف نيلوس كيف حصل على البروتوكولات فقال:

«لقد أفلحت في الحصول على المخطوط من شخص قريب لي توفي بعد ذلك (وهو يقصد سوخوتين)، ولقد تسلمته منذ نحو أربع سنوات أي عام ١٩٠١ على أنه صورة صحيحة من الوثيقة الأصلية التي سرقتها امرأة ذات نفوذ من أحد زعماء الماسونية بعد جلسة سرية عقدها كبار الماسون بفرنسا التي تعد الوكر الحديث للمؤامرة الماسونية».

وفي طبعة عام ١٩١٧ قال نيلوس:

«لقد سلمني هذا المخطوط «الكسي نيقولا ليفيتش سوخوتين» من

مقاطعة تشرن، وقال لي في تلك المناسبة أنه تسلم المخطوط من أحد الملاك الزراعيين بمقاطعة تشرن كان يقيم بصفة مستمرة في الخارج، وقد ذكر لي اسم سيدة ولكنه غاب عني، ويبدو أن تلك السيدة حصلت على المخطوط بطريقة خفية وربما تكون قد سرقته».

واستنادا إلى تصريح أدلى به إلى «ولت دينست» من الوكالة العالمية في «ايرفورت» بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٣٦، وهو نجل نيلوس الذي كان حاضرا عندما سلم سوخوتين المخطوط إلى والده، تعمد هذا الأخير القول بأنه نسى اسم السيدة المشار إليها لأن سوخوتين أخذ وعدا بعدم الكشف عنها مادامت على قيد الحياة لكي لا تتعرض للسوء.

يتضح من ذلك أن الوثيقة كانت موجودة فعلا وقت انعقاد أول مؤتمر صهيوني في «بال» عام ١٨٩٧، وأنها سرقت من أحد الماسونيين الصهاينة. وإذا كانت للبروتوكولات أية صلة بالمؤتمر الصهيوني الأول فيجب أن يسند ذلك إلى إشارتين ؛ كتب نيلوس في طبعة ١٩١٧ يقول: «لقد بدا لي ذلك قابلا للتصديق الآن فقط، وقد علمت من مصادر يهودية أن البروتوكولات هي برنامج استراتيجي لإخضاع العالم لليهود. وقد وضع تلك الخطة زعماء اليهودية خلال العصور التي شتت فيها الشعب اليهودي، وقدمه زعيم المهاجرين تيودور هرتزل إلى مجلس القدماء عند انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول الذي دعا إلى عقده في بال بسويسرا».

هذا هو التقرير الذي دفع الناشرين بعد ذلك إلى التسليم بأن البروتوكولات نوقشت واتفق عليها في أربع وعشرين جلسة سرية بالمؤتمر الصهيوني الأول.

واستنادا إلى شرح نيلوس، يبدو أنه كان يوجد تحت يد هرتزل منذ أمد بعيد مشروع وضعه زعماء اليهود، وأنه لم يعمل أكثر من عرضه على مجلس القدماء، ولم يدع نيلوس أن هذا المشروع كان موضع قرار اتخذه مؤتمر بال فأصبح بهذا الشكل برنامجا صهيونيا وليس من المستحيل أن يكون واضع البروتوكولات قد انتهز فرصة اجتماع زعماء اليهود في بال ليعرض عليهم برنامج السيادة على العالم، وأن يكون هرتزل قد وزع نسخا من الوثيقة على بعض أصدقائه.

ولكن هذا الفرض لا يؤيده أي دليل، فيبدو أن نيلوس كان ضحية خطأ، ذلك أن أصل الوثائق كان موضوعا لقضية رئيسية دامت أكثر من أربع سنوات في برن، وثبت فيها بصفة قاطعة أن لا صلة لمؤتمر بال بالبروتوكولات.

ووردت الإشارة الثانية على لسان «مولر فون هاوزن» إذ نشر عام ١٩١٩ تحت اسم «جوتفريد زوربيك» الترجمة الألمانية الأولى للبروتوكولات تحت عنوان «أسرار حكماء صهيون»، وكتب يقول:

«عندما علم الناس من الصحف أن الصهيونيين سيجتمعون في بال للبحث في إقامة دولة يهودية في فلسطين، أرسل إليها رئيس المخابرات الروسية في باريس راتشوفسكي جاسوسا كما جاء على لسان أحد الروس ممن شغلوا منصبا هاما في إحدى الوزارات في سان بترسبورج، رشا هذا الجاسوس يهوديا كان حائزا لثقة ممثلي صهيون، وبعد الجلسة كان هذا اليهودي يحمل القرارات التي اتخذت والتي كانت مجهولة من غير اليهود إلى المحفل اليهودي بفرانكفورت على نهر الماين، وهو المحفل الذي أسس في ١٦ أغسطس ١٨٠٧

تحت اسم (الفجر البازغ) والذي كفل منذ قرن الاتصال المستمر بمحفل الشرق الاكبر بفرنسا. وقد يسرت هذه المرحلة كثيرا الخطة المرسومة إذ قضى اليهود الليل في مدينة صغيرة كان الروسي ينتظر فيها مع جماعة من النساخين الذين بدءوا عملهم في الحال. ولكنهم لم يتمكنوا من نسخ المخطوط كله في ليلة واحدة، وكان الأصل مكتوبا باللغة الفرنسية، وقد عدل زوربيك أكثر من مرة روايته وإننا نذكر هنا ما جاء في طبعة عام ١٩٢٣.

ودلت الابحاث التي أجريت في هذا الشأن بصفة قاطعة على أن هذا التقرير الذي يبدو أن زوربيك قد تسلمه من الجنرال الروسي «كورلوف» مفتعل، واستنادا إلى التصريح الذي أدلى به إلى «الوكالة العالمية» في ارنورت في خطاب تاريخه ١٣ يوليو ١٩٣٦ موجه إلى محكمة برن من الملحق الإمبراطوري الروسي السابق اندري بتروفيتش راتشكوفسكي (١٨٨٦ - ١٩٤١) نجل مستشار الدولة الذي توفي عام ١٩١٠، ثبت أنه لم يكن لدى والده حتى عام ١٩٠٦، وهي السنة التي اطلع فيها على الكتاب، أية فكرة عن وجود البروتوكولات.

وكان اندرى راتشكوفسكي يملك كذلك محفوظات والده الكاملة، أي محفوظات وكالة البوليس السري الروسي في باريس، التي كان يديرها والده. ولم يرد في أية وثيقة ولا في أية مراسلات إشارة لا للبروتوكولات الشهيرة ولا لمهمة السرية التي قام بها راتشكوفسكي في مؤتمر بال. ويجب أن نضيف كذلك أن الحكومة السوفيتية قد وضعت جميع الوثائق المتعلقة بنشاط راتشوفسكي تحت تصرف محكمة برن أثناء نظر الدعوى، كما لم يعثر في مخطوطات سان

بترسبرج ولا في محفوظات موسكو على أية وثيقة تثبت أنه كان لراتشكوفسكي علاقة ما بمؤتمر بال ولا البروتوكولات.

مكافحة اليهود للبروتوكولات

كانت المواثيق (البروتوكولات) مجهولة خارج روسيا حتى نهاية الحرب العظمى، وبدأت الأمور تتحرج عام ١٩١٩ عندما عرضت للبيع في ألمانيا تراجم لها. وفي عام ١٩٢٠ نشرت تراجم أخرى في أمريكا الشمالية وفي إنجلترا، ولفتت الطبعة الإنجليزية الأولى التي ظهرت في لندن تحت عنوان «الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون» نظر جريدة التايمز اللندنية التي حددت موقفها منها بعددها الصادر في ٨ مايو ١٩٢٠ فكتبت تقول:

«لم تحلل التايمز بعد هذا الكتيب، إلا أن إذاعته آخذة في الازدياد، ومن شأن قراءته بث القلق في نفوس الذين يحسنون التفكير. ويلاحظ أن بعض النواحي السياسية للبرنامج اليهودي المزعوم تنطبق بشكل مزعج على الأحداث الراهنة.. فما هي حقيقة البروتوكولات ؟ هل هي صحيحة ؟ وإذا كانت كذلك فأية جمعية سيئة الطوية اختلقت هذه الخطط ؟ هل هي مزورة ؟ وإذا كان كذلك فكيف نفسر تلك التنبؤات الكئيبة التي تحقق شطر منها وما زال الباقي في سبيل التحقيق ؟.. لا يمكن التملص من الاجابة على تلك الأسئلة بهز الكتفين.. بل يجب إجراء تحقيق نزيه .. .. وإذا ما أخذنا بالنص اتضح لنا أن البروتوكولات كتبها يهود لليهود».

واجرى اليهود (التحقيق النزيه) فظهرت عام ١٩٢٠ ثلاث مقالات

في صحف ثلاث دول مختلفة توحي بأن كل كاتب أجرى تحرياته مستقلا عن الآخر.

ففي ٢٥ فبراير عام ١٩٢١ نشرت صحيفة «العبري الأمريكي» حديثا أدلت به لمديرها والى حاخام نيويورك «ايزاك لندمان» الأميرة السابقة «كاترين رادزفيل» قالت فيه:

«إن هذه البروتوكولات كتبها بعد الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥)، وبعد اندلاع الثورة الروسية الأولى عام ١٩٠٥ مستشار الدولة «بييرج راتشكوفسكي» رئيس البوليس السري في باريس بمساعدة عميله «ماتيوجولوفنسكي» وقد اطلعها هذا الأخير على المخطوط الذي كان قد انتهى من كتابته عند مرورها بباريس في شتاء عام ١٩٠٥. وكانت دوائر المحافظين الروس تريد بهذه الوثيقة إثارة القيصر نقولا الثاني على اليهود ». ولكي تثبت أنها اطلعت على هذا المخطوط قالت الأميرة السابقة أنه توجد على صفحته الأولى بقعة من الحبر الأزرق.

وتكفل أحد الفرنسيين وهو الكونت «ارمان دي شايلا» بعد ذلك بنشر مقال آخر في الصحيفة الروسية «بوزلدنيا نوفوستي» في عدديها الصادرين في ١٢ و١٣ مايو عام ١٩٢١ روى فيه أنه كان قد زار نيلوس في روسيا عام ١٩٠٥ فأطلعه هذا الأخير على المخطوط وقال له أنه تسلمه من «ناتاليا افانا سيفنا كاماروفسكي» التي سلمها راتشكوفيسكي المخطوط في باريس. ولكي يضفي على مقاله طابع الصدق كتب لكونت شايلا كذلك أنه كانت على المخطوط بقعة من الحبر الأزرق، وقد ثبت بعدها أنه استمد هذه الواقعة غير الصحيحة من تصريحات الأميرة السابقة «رادزفيل».

ونشر المقال الثالث في صحيفة التايمز اللندنية صحفي إنجليزي هو «فيليب جريفس» بأعدادها ١٦ و١٧ و١٨ أغسطس عام ١٩٢١ قال فيه أنه أثناء إقامته في القسطنطينية اشترى من لاجئ روسي كتاب «موريس جولي» الثائر الذي ظهر عام ١٨٦٤ تحت عنوان «محادثة في الجحيم بين ميكافلي ومونتسكيو» وأنه عندما تعمق في بحثه أتضح له أن واضع البروتوكولات استمد من هذا الكتاب الشيء الكثير.

والمقالات الثلاثة مليئة بالتصريحات الكاذبة لا سيما من جانب الأميرة السابقة الروسية، التي أطلقت العنان لخيالها، لأن البروتوكولات كانت فعلا في عام ١٨٩٥ تحت يد سوخوتين، وكانت تحت يد نيلوس في عام ١٩٠١ ونشرت عام ١٩٠٣ بجريدة «زناميا» الروسية (العلم). فمن لمستحيل إذن أن تكون قد وضعت عام ١٩٠٥. ومن جهة أخرى كان مستشار الدولة راتشكوفسكي قد أعفي فعلا من وظيفته في باريس عام ١٩٠٢، وكان حينئذ قد غادر باريس نهائيا ليقيم في روسيا إلى أن توفي عام ١٩١٠، فهو إذن لم يكن في باريس عام ١٩٠٥، فضلا عن أنه اتضح بالدليل القاطع أنه لم يكن تحت إمرة راتشوفسكي يوما عميل يدعي «جولوفنسكي»، وتقرير الكونت شايلا غير صحيح كذلك، إذ يتضح من التصريحات الكتابية لابن نيلوس أنه كان ابنا غير شرعي (ولد عام ١٨٨٣ واعترف به عام ١٩٠٥) لسرجي أ.نيلوس وباتاليا أفانا سيفنا فولوديمروف ابنة «ماتفييف» (١٨٤٥ ـ ١٩٣٤) التي لم تحمل يوما اسم «كوماروفسكي»، وأن والديها أقاما في فرنسا فترتين وجيزتين من الزمن خلال السنوات ١٨٨٣ و١٨٩٤، وإنهما لم يكونا يوما على صلة براتشكوفسكي.

فالمخطوط الذي رآه الكونت شايلا عام ١٩٠٩ كان موجود عند ابن نيلوس منذ عام ١٩٠١ بعد زيارة سوخوتين، ولكنه لم يكن يحمل أية بقعة من الحبر الأزرق، وقد فند نيلوس كذلك تأكيدات الكونت شايلا الأخرى ووصفه في تصريحه الذي حول إلى محكمة برن بأنه كاذب غادر ونمام حقير.

أما تصريحات فيليب جريفس فليس فيها شئ صحيح سوى أن واضع البروتوكولات قد استمد الكثير من كتاب «جولي» وكله هجاء لحكومة نابليون الثالث الدكتاتورية، ولما كان المؤلف لم يشير إلى كتاب جولي فإنه يكون قد أرتكب جريمة الانتحال ومع ذلك كان ماعدا ذلك من استنتاجات أخرى غير صحيح، والمهم كما كتبت التايمز هو معرفة: هل البروتوكولات قد كتبها يهودي لليهود ؟ أما قيام المؤلف بالنقل من كتاب آخر فأمر لا أهمية له لمعرفة إن كان البرنامج يهوديا فعلا أو على العكس من ذلك افتراء معاد لليهود، ولماذا لا يكون العكس ويكون المؤلف جولي قد نقل من البروتوكولات، ويكون قد عثر عليها ولم يخبر أحد عنها..!؟.

وحتى الآن لم يستطع اليهود أن يثبتوا يوما هذا الفرض الأخير، فقد فشلت جميع المحاولات لاتهام راتشكوفسكي أو البوليس الروسي بصفة عامة فشلا ذريعا، كما ثبت أيضا كذب الشاهدتين الوحيدتين، شهادة الأميرة السابقة رادرفيل وشهادة الكونت شايلا.

قضية برن الكبرى

انقضى اثنا عشر عاما قبل أن يحاول اليهود إثبات تزوير البروتوكولات بحكم قضائي، ففي ٢٦ يونيو عام ١٩٣٣ رفعت

الجامعة الإسرائيلية السويسرية بالاتفاق مع الطائفة اليهودية في برن دعوى قضائية أمام محكمة برن، وطالبت الحكم بأن الكتيب الصادر عن دار «هامر» للنشر المسمى البروتوكولات الصهيونية، والذي وزع قبل ذلك بقليل في اجتماع ضد اليهود، يعد من النشرات الهدامة ويجب حظر إذاعته.

وقد استندت هذه الدعوى إلى المادة ١٤ من قانون ١٠ سبتمبر ١٩١٦ الساري المفعول في مقاطعة برن والخاص بالأحكام والتدابير التي يجب اتخاذها ضد النشرات الهدامة، والتي تنص على:

«.. أنه يحظر طبع وإذاعة كتب هدامة وبصفة خاصة الكتب التي من شأن شكلها أو نصها التحريض على الجريمة، أو تكون خطرا على الآداب العامة وتجرح شعور الحياء وتترك أثرا سيئا عنيفا أو تثير فضائح أخرى».

وأسند إلى خمسة من السويسريين تهمة توزيع الكتيب المشار إليها وكان من بينهم بصفة خاصة الموسيقي «سلفيو شنيل» والمهندس المعماري «تيودور فيشر».

وفي الجلسة الأول التي عقدت في ١٦ نوفمبر برياسة رئيس المحكمة «ولتر ماير» طلب محامي الشاكين تعيين خبير للبحث في صحة البروتوكولات، واعترض محامي المتهمين على هذا الطلب نظرا لأن القانون لم ينص على الحكم بتعيين خبير بشأن منشور زعم أنه هدام، وأن المطلوب فقط هو الحكم - سواء كان هذا النص صحيحا أم غير صحيح - على مدى انتهاكه حرمة القانون.

وأمرت المحكمة مع ذلك بفحص النص وعينت لهذه المهمة الأستاذ الجامعي «وجمارتن» من مدينة بال بناء على طلب الشاكين والقس

«ل.مونخماير» من مدينة أوندنبرج بناء على طلب المتهمين. وعين الكاتب الموالي لليهود «لوسلي» من مدينة برن خبيرا رئيسيا، وأودع الخبيران السويسريان مذكراتهما في المحكمة في أكتوبر عام ١٩٣٤.

ولما كان القس مونخماير قد رد نفسه بقي المتهمون بلا خبير يمثلهم، وعقدت الجلسة الثانية من ٢٩ إلى ٣١ أكتوبر عام ١٩٣٤، وحضر الشاكون ومعهم خمسة عشر شاهدا، أكثرهم من اليهود والروس، بينما صمم المتهمون على وجهة نظرهم - وهي صحيحة قانونيا - التي فحواها أن صحة المكتوب ليست محل مناقشة، ودعوا شاهدا واحدا هو الكاتب الدكتور «الفريد زاندر» من زيورخ.

وبعد سماع شهود الخصم الذين أدلوا فيما يتعلق بموضوع الدعوى الرئيسي بكافة ضروب الأكاذيب الملموسة، رأي القاضي نفسه مضطرا لإخلاء سبيل المتهمين، وتعيين خبير إضافي وإعلان شهود آخرين وتأجيل الدعوى. وبناء على طلب محامي المتهمين عين الكولونيل «أولريخ فليشهاور» مدير الوكالة العالمية بآرفورت خبيرا في ٦ نوفمبر ١٩٣٤، ومن جهة أخرى عرض محامو المتهمين إعلان أربعين شاهدا في الفترة نفسها لسماع أقوالهم.

وفي ١٥ يناير عام ١٩٣٥ قدم فليشهاور تقريره الذي اثبت انه لم يكن لدى اليهود وشهودهم أي دليل صحيح على تزوير البروتوكولات وأن الظروف جميعها تنادي بصحة هذه الوثيقة، وكان تقريره قاطعا بشكل اضطر معه القاضي، تحت تأثير اليهودية الواضح، إلى أن يسلب الدفاع إمكانيات التبسط في أقواله. ورفض دون سبب دعوة الأربعين شاهدا جميعهم، الذي طلب محامو المتهمين سماع أقوالهم.

ومن ٢٩ إبريل إلى ١٤ مايو عام ١٩٣٥ عقدت الجلسة الثالثة

وأودع خلالها الخبراء الثلاثة تقاريرهم شفويا. ودافع الخبيران السويسريان دون تحفظ عن نظرية التزوير، وزعما أن البروتوكولات منتحلة من كتاب «جولي»، وأنه يتضح من التصريحات الموثوق بها التي أدلت بها الأميرة السابقة رادزفيل والكونت شايلا أن راتشكوفسكي افتعلها للطعن في اليهودية.

أما عن التواريخ التي لا نزاع في أنها غير صحيحة، والتي أدلت بها الأميرة السابقة فقد أكد بومجارتين أن الأميرة قد خانتها الذاكرة إذ ذكرت عام ١٩٠٥ بينما ارتكب لوسلي هذا التزوير عمدا حين ذكر في تقريره المكتوب فيما يتعلق بتصريحات الأميرة عام ١٨٩٥ بدلا من عام ١٩٠٥، دون أن تعلم المحكمة بهذا التعديل، وعندما سئل لوسلي فيما بعد صرح بأن تاريخ ١٩٠٥ جاء نتيجة خطأ مطبعي ورد في صحيفة أمريكية، وأنه صحح هذا الخطأ بعد ذلك.

وقد ضرب الخبيران صفحا عن إشارة الأميرة إلى الحرب الروسية اليابانية والى الثورة الروسية عام ١٩٠٥. وهذه عبارات محددة يجب أن تستبعد منها نظرية خيانة الذاكرة أو الخطأ المطبعي. وفي تقريره فند فليشهاور تقرير خبيري الخصوم وأثبت بصفة خاصة أن الأميرة مغامرة اشتهرت بحبك المؤامرات، وأنه سبق أن حكم عليها بالحجر ثمانية عشر شهرا. وأكد فليشهاور أنه يجب بالتالي ألا تكون تصريحاتها عن اصل البروتوكولات أساسا لأي دفاع قانوني.

أما فيما يتعلق بالكونت شايلا فقد لاحظ فليشهاور أنه كان عام ١٩٢٠ رئيس الدعاية في جيش «فرانجل» وأنه لم يلبث أن افتضح

أمره كجاسوس بلشفي وطرد من الجيش. ولم يحل دون الحكم بإعدامه بتهمة الخيانة العظمى إلا تدخل سفير فرنسا.

وإذا كانت المحكمة غير متحيزة لارتابت على ضوء تلك التأكيدات في صحة شهادتي الأميرة والكونت. إلا أن قاضي برن لم يقم مع ذلك وزنا لبيان فليشهامر ووصف تقريره بأنه مجهود أملاه عليه عداؤه العنيد لليهود.

وصدر الحكم في ١٤ مايو عام ١٩٣٥ من القاضي «ماير» على المتهمين «س.شنيل و ت.فيشر» بغرامة ٢٠ و٥٠ فرنكا، وبمصاريف قدرها ٣٢٢٧٠ فرنكا، الأول لإذاعته كتيب هامر والثاني للإعلان عن هذه النشرة في صحيفة «دير ايدجنوس» (الحلف)، وكذلك لمقال عنيف نشره ضد اليهود، وحكم ببراءة المتهمين الثلاثة الآخرين، وقال القاضي في حيثياته حرفيا: «إن البروتوكولات مزورة منتحلة وتقع تحت طائلة المادة ١٤ من القانون. وتهللت اليهودية وتحقق هدف الاتهام وهو: تصديق محكمة سويسرية على تزوير البروتوكولات».

وأستأنف شنيل وفيشر الحكم، ونظرت الدعوى أمام دائرة الجنح بمحكمة استئناف برن بجلسة ٢٧ أكتوبر عام ١٩٣٧، وطلب الدفاع أولا: نقض الحكم وإحالة الدعوى من جديد إلى محكمة أول درجة، ثم براءة المتهمين. وقد كان طلب النقض مقبولا قانونيا، لان القاضي لم يكن قد دعا مختزلين يحلفون اليمين ويحررون محضر شهادة الشهود، بل أنه دعي مختزلين مأجورين لليهود، فانتهك بذلك قانون الإجراءات، كما أنه غض الطرف عن المطالبة بتوقيع الشهود. وأبدى الدفاع سببا إضافيا للنقض هو أن ورقة واحدة من الأوراق التي قدمها الخبير لوسلي وحصل عليها بواسطة الحكومة السوفيتية لم

تكن مصدقا عليها بأنها طبق الأصل، كذلك كانت الترجمة التي قام بها الدكتور ليفشتز المحامي ببرن مليئة بالعبارات التي لا يقبلها عقل وأغفل منها الشيء الكثير.

وقد اضطر النائب العام نفسه إلى التسليم بتلك الأخطاء التي ارتكبت في الإجراءات، ورفضت المحكمة النقض رغم ذلك، وقالت أنه لم يكن هناك عيب شكلي يستحق اللوم، ولهذا لا لزوم لإعادة نظر الدعوى.

وصدر الحكم في أول نوفمبر عام ١٩٣٧، وحكم ببراءة المتهمين، وحكم على فيشر وحده بغرامة تنفق في المساهمة في مصروفات الدولة عن مقال نشره تحت عنوان «أحذري فتاة سويسرا اليهودي الفاحش».

وفي أسباب الحكم دلل الرئيس «بيتز» على أن القانون الخاص بالنشرات الهدامة لم ينص على الأمر بتعيين الخبراء، وأن الخبرة ما كان يجب أن يؤخذ بها في الحكم، وكان على قاضي أول درجة أن يقرر فقط ما إذا كان نص النشرة ينتهك حرمة القانون أم لا ؟ وليس الحكم بأن النص صحيحا أو غير صحيح.

ولم يكن في الإمكان وصف النشرة نفسها بأنها محرر هدام، لأنها لا تنطبع بآي طابع غير أخلاقي، ولا تحرض على الجريمة، وهي كنشرة سياسية يجب أن تتمتع بحرية الصحافة.

وفيما عدا ذلك ثبت أن الخبير لوسلي كان متحيزا وواقعا تحت التأثير.

وهكذا أرادت اليهودية أن تضلل الرأي العام، عن طريق الكذب والخداع والتزوير والتحيز حتى من قاضي أول درجة العضو في الحزب الماركسي.

صحة البروتوكولات

انتهت قضية برن بحصول اليهودية على حكم ابتدائي منسوخ من قبل محكمة الاستئناف، هو ما يعد فشلا كبيرا لليهودية في إثبات تزوير البروتوكولات، غير أن عدد من الكتاب اليهود صرحوا في كتب لهم بصحة هذه البرتوكولات، وأن السياسة اليهودية تطبق في كلياتها وجزئياتها بحسب التوجيهات والمبادئ المقررة في البروتوكولات، ومن هؤلاء على سبيل المثال:

«الفريد روزنبرج» الذي بحث هذا الموضوع بحثا مستفيضا في كتابه «بروتوكولات حكماء صهيون» واختتم بحثه بهذه الملحوظة الدامغة:

«إن النظريات والوثائق التي ذكرناها لا تترك مجالا لأدنى شك حول التشابه في الأفكار بين البروتوكولات والكتب اليهودية الأخرى، والسياسة الحاضرة تنطبق تماما في جميع تفاصيلها على الخطط التي أوردتها البروتوكولات».

كما اعترف بها الكاتب اليهودي النمساوي «ارثر تريبتش» في كتاب «الروح الألمانية أو اليهودية» (فينا عام ١٩٢١) كتب يقول:

«ليس هناك مجال لأدنى شك في صحة كتاب «حكماء صهيون» وفي وسع شخص كالمؤلف (أي تريبتش) تأثر بأهداف حياتنا وأغراضنا الاقتصادية والسياسية والروحية، وبالأفكار التي تتضمنها تلك الوثيقة السرية، أن يؤكد أن تلك التصريحات صحيحة وتتفق ومطامع اليهود الذين يهدفون إلى سيادة العالم. إنها صحيحة وحقيقية إلى درجة أنه لم يكن في وسع أي دماغ آري - حتى إذا كانت عداوته لليهود تدفعه إلى التزوير والتشهير - أن يفكر في تلك الوسائل والخطط والحيل والخداع» (صفحة ٧٤ من كتابه).

وأضاف قائلا: «في هذا الكتاب أصبح لدى الشعب الألماني أخيرا كافة الحجج الأزمة لإزالة الشكوك نهائيا. ويجب على الذين يحسنون التفكير أن يطلعوا على هذا الكتاب، وأن يدرسوه وأن يذيعوه بكل الوسائل. وتوجد تحت يدنا الآن الخطة التي ليس في وسع أي داهية أو محتال أحمق أن ينتزعها منا، إنها خطة مرسومة بوضوح وموضوعية منذ أجيال في روح واحدة ! إنها الخطة التي ترمي إلى القضاء على أية حياة مستقلة للشعوب بفرض السيادة الصهيونية الأزلية على أنقاض كافة أنظمة الحكم في جميع الشعوب والأجناس» (صفحة ٣٨٦ من كتابه).

وفي مثل تلك الحالات تصبح مشكلة البحث عن شخصية مؤلف البروتوكولات ثانوية، لأن نص الوثيقة كاف لإثبات أنه ليس في مقدور أي عقل آري في العالم أن يضع مثل هذا المشروع.

أخر المحاولات الصهيونية

تخضع الحياة السياسية والقوى الاقتصادية في هذه المرحلة على وجه التحديد في روسيا الاتحادية لسيطرة المافيا الروسية الجديدة ولعصابات الجرمية المنظمة، بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية السابقة.

ومن بين هؤلاء الخارجين على القانون الملياردير اليهودي الروسي بوريس بيريزوفسكي الذي يقود النوبي اليهودي الروسي حاليا.

ونتيجة للتغيرات الاجتماعية الحادة التي ضربت المجتمع الروسي، انتشر كتاب بروتوكولات حكماء صهيون في الأوساط الثقافية والفكرية والمؤسسات الأمنية، الأمر الذي أزعج اليهودي المتطرف

يبريزوفسكي، وبعد أن اتهمت حركتان قويتين روسيتين يبريزوفسكي بأنه يعمل من وحي البروتوكولات للسيطرة على روسيا تماما كما فعل آخرون للسيطرة على الولايات المتحدة الأمريكية، فآثر أن يتخذ موقفا تجاه هذه الظاهرة التي تهدد بشكل أو بآخر الدور اليهودي الجديد داخل روسيا الاتحادية، والذي أدى إلى تعزيز الاتجاهات المعادية للسامية، وذلك أيضا بعد محاولة الأثرياء اليهود الإمساك بعدد من المؤسسات الحساسة في روسيا الاتحادية.

من هنا رأى اليهودي المتطرف يبريزوفسكي ضرورة لعمل من جديد من أجل التنصل من كتاب بروتوكولات حكماء صهيون، الذي يكشف الخطط اليهودية لابتلاع الكرة الأرضية كما قال عنها الباحث الفرنسي «لوي جوستنيان» في كتابه الذي وضعه منذ ستون عاما حول البروتوكولات في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث ضمنه وثائق ونصوصا تؤكد أن البروتوكولات وضعت فعلا بأيد يهودية، وأن المؤسسات اليهودية عملت بموجبها. لكنه ما لبث أن أختفي وأختفي معه الكتاب.

لم يكن أمام اليهودي المتطرف يبريزوفسكي إلا أن يكلف المؤرخ اليهودي الروسي ميخائيل ليبخين في عام ١٩٩٥ لإثبات أن كتاب البروتوكولات مزيف ومزور، وأنه مدسوس على اليهود وأنه لا صلة لهم به.

وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة من القرن الماضي في عام ٢٠٠٠ أعلن المؤرخ اليهودي الروسي ليبخين أنه قام بجمع الوثائق التاريخية لإثبات زيف الكتاب اليهودي، بعد أن دفع له يبريزوفسكي عشرة ملايين دولار أمريكي، وقال أنه توصل لواضع كتاب البروتوكولات، وهو صديق مقرب لقائد الثورة البلشفية لينين ويدعى ماثيو جولدفينسكي.

ونسج ليبخين قصته على النحو التالي فقال:

«إن قصة البروتوكولات بدأت (رسميا) في عام ١٩٠٥ لدى نشرها كملحق لمؤلف للعالم الروحي الروسي سيرجي نيلوس..

والبروتوكولات لم تلق صدى في بداية ظهورها، ولكن مع اندلاع الثورة الشيوعية في روسيا، ومن ثم الخواء الألماني الذي تواكب مع صعود الرأسمالية الأمريكية لفت انتباه الكثيرين إلى الكتاب الذي كانت نصوصه تبدو كما لو أنها تطبق بحذافيرها، فتمت ترجمته إلى الإنجليزية، ومن ثم إلى الألمانية»..

ويضيف ليبخين مفندا حياة المؤلف المزعوم قائلا:

«أنه عثر على مؤلف الكتاب الحقيقي وهو ماثيو جولدفينسكي، الذي ولد في ٦ مارس عام ١٨٦٥، وهو ينحدر من أسرة أرستقراطية..

وأن جد ماثيو شارك في المؤامرة «الديسمبرية» ضد القيصر، وأعتقل وحكم عليه بالنفي لمدة عشرين عاما في سيبيريا..

أما بالنسبة لأبيه فقد كان صديقا للكاتب الشهير «فيدرو دوستوفيسكي» وحكم عليهما بالإعدام، وبعد أن صدر عفو عنهما في اللحظات الأخيرة، أخذ كل منهما طريقا مختلفا عن الآخر، فصاحب «الجريمة والعقاب، والأخوة كارامازوف» الذي نفي إلى سيبيريا تحول تدريجيا إلى رجعي ومعاد للسامية، أما جولدفينسكي والد ماثيو فقد فر إلى سيبيريا حيث انخرط في الجيش جنديا عاديا، وتوجه إلى القوقاز حيث كانت تدور حرب حامية الوطيس..

الصديقان عادا ليلتقيا بعد ست سنوات ويتقاسما شقة في مدينة «تفير»..

أما الصغير ماثيو فقد نشأ وسط عائلة حافلة بالطباع الغريبة، فالأب يكره الناس ويعاني من إحساس غامض بالمرارة، وهو ما أثر على جهازه العصبي كد أن يغدو مجنونا لو لم تهتم به مربية فرنسية جعلته يتقن الفرنسية ويحبها».

وحتى هنا نجد أن المؤرخ اليهودي ليبخين يحاول أن يشكك في قدرات ماثيو العقلية وانفعالاته العاطفية، بما يعنى أنه يمكن أن يقوم بأي شئ، حسب مزاجه الشخصي المتقلب.

ثم يكمل ليبخين قصته قائلا:

«إن ماثيو لم تكن في شخصيته أية صفة مشعة، تشير إلى ذكاء أو فطنة، إلا أنه عندما اصبح شابا أمطر القيصر الكسندر الثالث بالرسائل لكي يستقبله، وفي إحدى هذه الرسائل يطلب منه أن يقتله إذا لم يجد ما سيقوله له غير ذي جدوى».

هذه الرسائل المتكررة أثارت انتباه صديق القيصر الكونت «فورونتسوف داشكوف» الذي فتح باب البلاط القيصري أمام ماثيو، تحسبا لحماية القيصر من المؤامرات وخوفا على حياته، وذلك بعد أن قال ماثيو للقيصر أنه سمع شخصين يزعمان قتله، وأصبح ماثيو بعد ذلك من المقربين للقيصر، ولم يكن تجاوز الثالثة والعشرين من عمره بعد.

ونظرا لأن حياة ماثيو كانت مضطربة فقد انتقل إلى باريس، ثم عاد إلى موسكو وعمل بها ثم انتقل إلى سان بترسبورج التي كانت حلما له.. وسكن في الشقة التي تشغلها أرملة صديق والده دوستويفسكي ليتعرف من هناك على اللاسامية التي كانت السمة الرئيسية لدى المثقفين والمبدعين الروس..

وفي سان بترسبورج تعرف على النائب العام «بوبييدونوشيف» وربطتهما صداقة قوية، وكان النائب العام يرى أن اليهود أكثر ذكاء وموهبة من الروس مما يستدعي كبحهم حتى لا يسيطروا على القطاعات الرئيسية والحساسة في الدولة..

وماثيو المهووس بالصحافة عرف كيف يكون له حضوره في سان بترسبورج حيث راح ينشر ويؤثر في الرأي العام. وكان المسؤول عن الصحافة في المدينة «ميشال سولوفييف» الذي طالما تحدث عن (المؤامرة العالمية) التي ينفذها اليهود. وبعد أن تعرف ماثيو بـ«سولوفييف» الذي كان معاديا للسامية بشكل مرضي يبدو أنه تأثر به بعدما عينه في وظيفة المحرر الثاني، وهي الوظيفة التي لم تكن تسند إلا لأشخاص موثوق بهم..

وأمضى ماثيو جولدفينسكي خمس سنوات في وظيفته قبل أن يتوجه إلى باريس، وهناك حدثت تغيرات في موسكو لغير مصلحته، وهذا ما أدى إلى أن عانى من وضع مالي سيئ، وفي هذا الوقت قام بكتابة كتاب بروتوكولات حكماء صهيون في أواخر عام ١٩٠٠، دون سرية بل كان يتحدث دائما عن كتابه، كما كان يتحدث عن كتابه مع الأميرة «كاترين رادزيويل» التي انتقلت الى الولايات المتحدة..

ويضيف ليبخين في قصته قائلا:

«أن ماثيو لم يكن بالسياسي المبدع أو صاحب الرأي المستقل، بل إنه كان يعيش مع التيار، وقد وضع الكتاب لحساب رئيس المخابرات الروسية في الخارج الذي كان يعيش في باريس، والذي كان يريد شيئا ضد اليهود ليقدمه للقيصر عبر الكاتب الروحي نيلوس الذي كان مقربا منه».

وبالفعل وصل المخطوط إلى القيصر الذي راح ينكل باليهود، في الوقت الذي اشتدت أزمة ماثيو المالية قبل أن يدفع به صديقه «الكسندر بروتوبوبوف» نحو منصب وزير الداخلية عام ١٩١٦، ويبدأ بتغيير نمط حياته من البساطة إلى رفاهية سلطة الحكم».

وينتقل ليبخين إلى المرحلة الأخيرة من حياة ماثيو فيقول:

«لقد كان ماثيو صديقا حميما للينين قائد الثورة البلشفية الذي لازمه عند بداية قيام النظام الشيوعي في روسيا، وكانت له يد في موضوع التعليم العسكري، كما أنه هو الذي نظم الرعاية الصحية الاشتراكية بناء على طلب من لينين شخصيا وأنشأ معهد الثقافة البدنية»..

هكذا انتهت قصة المؤرخ اليهودي الروسي ميخائيل ليبخين الذي أستأجره الملياردير اليهودي الروسي بوريس يبريزوفسكي لإثبات أن البروتوكولات مزيفة ومدسوسة على اليهود، وأن كاتبها روسي معاد للسامية بحسب نشأته.

وبالتدقيق في وقائع القصة وتسلسلها نجد أن ليبخين وقع في عدد غير قليل من الأخطاء والمتناقضات التي تؤكد أن القصة من وحي الخيال، قصد بها البحث عن مؤلف للبروتوكولات يكون معاد لليهود، في محاولة لإنقاذ الملياردير الذي يقود اللوبي اليهودي في روسيا حاليا من الاتهامات الموجهة إليه.

فليبخين ينكر على ماثيو احتمال وجود أية مواهب أدبية أو أفكار سياسية لديه، كما يصوره على أنه شخصية مرتبكة فكريا ومضطربة نفسيا نتيجة ما مر به من أحداث ولوالده وجده من قبل، وهو ما جعله غير متزن عقليا، وهذا يدعو إلى القول بأنه لم يكن مؤهلا لكتابة

مثل هذا الكتاب الرهيب. بل أكثر من ذلك يقول أن ماثيو لم يكن يدري ما هو مفعول الكتاب ولا مداه، وما التأثير الذي سينتج عنه عند تداوله بين الناس، فهل هذا شئ ممكن ..!؟

ثم يروي واقعة تقربه من القيصر، وينهي قصته بصداقته للينين، وهذا غير موثق تاريخيا، إذ أن شخصية واسم ماثيو جولدفينسكي مجهولة في تاريخ الثورة الروسية البلشفية، ولكن هذا كله من أجل أن يصل إلى أن مؤلف البروتوكولات شخص منافق متغير يسير مع الأحداث فأمكن له أن ينتقل من البلاط القيصري إلى البلاط الشيوعي.

ورغم المحاولات اليهودية والصهيونية المتكررة لإثبات عدم صحة البروتوكولات، فانهم لم يتوقفوا لحظة عن مكافحة وجود الكتاب في الأسواق، بعد أن تمت ترجمته إلى سبعين لغة ولهجة متداولة.

وهنا نذكر على سبيل المثال واقعة هامة، فعند الاجتياح الإسرائيلي للعاصمة اللبنانية بيروت عام ١٩٨٢، اقتحم الجنود الإسرائيليون إحدى دور النشر في منطقة (الخندق العميق) وصادروا آلاف النسخ من كتاب بروتوكولات حكماء صهيون، ونقلوها إلى داخل إسرائيل. كما اقتحموا إحدى المكتبات الكبرى في منطقة الأشرفية في الشطر الشرقي من العاصمة وصادروا النسخ الفرنسية من الكتاب الذي يصفه باحثون في التاريخ اليهودي أنه بمثابة (الذراع) الحديدية للتوراة.

معاني كلمات يهودية وغير يهودية

١- ورد ذكر الأفعى الرمزية في البروتوكول الثالث فالأفعى ترمز إلى الأمة اليهودية، ورأسها يرمز إلى المتفقهين في أسرار السياسة من حكماء اليهود، وبدنها يرمز إلى بقية الشعب اليهودي من الرعاع، ويبدو أنهم سرقوا هذه الفكرة من المصريين القدماء، إذ كانت الأفعى رمزاً مقدساً عندهم تدل على الحكمة والقوة والدهاء.

٢- فيشنو Vishnu هو الإله الثاني من الآلهة الثلاثة المعبودة في الهند؛ فالأول براهما Brahma وهو الخالق؛ والثاني فيشنو وهو الحافظ؛ والثالث سيفا Siva وهو المهلك، ويمتاز فيشنو بأن له كثيراً من الأيدي المبسوطة.

٣- القبّالة، أو القَبَلة، أي القَبَالا، أو القبّالا، لفظة عبرية قديمة لها في الوجود عند اليهود بمعناها السري نحو ١٩ قرناً وليس لها وجود في الكتب العربية على اختلافها، إلا ما قد يكون عرضاً، وعلى الجملة لا يعرفها العرب إلا سماعاً نادراً ومدلولاتها اليوم كما يلي:

هي بظاهر معناها عند اليهود التصوف اليهودي.

- وفي الحقيقة والواقع، فهي لا تتخذ من التصوف إلا الستر لتغطية حقيقتها الرهيبة السرية، وللتضليل.

- هي أوغل منظمة خفية، قديمة، سوداء الزوايا، مقنّعة عند حكماء صهيون، فهي عشّهم الأكبر، وهم أبناؤها الفانون في سبيلها فنقطة بيكار اليهودية العالمية هنا في القبالا.

- لا يعرف لها مكان، وهي ماشية مع الزمان، والماسونية اليهودية العالمية أداة من أدواتها، وحكماء صهيون هم منفذو مخططها إذ هي منهم وهم منها.

– يعثر القارئ في الروايات الأوروبية عادةً على اسم القبالا والكهال في معرض المؤامرات العميقة الحبك، فيبتدئ بالغموض وينتهي بالغموض.

– للقبالا عند حكماء صهيون السلطة التي ليس فوقها سلطة، تتناول الإيعاز بالقتل والاغتيال والتدمير ومسرحها الأكبر كان في روسيا القيصرية ثم سطع نجمها في فلسطين بعد ١٩١٨ على يد الصهيونيين أتباع عقيدة التجمع والاقتحام.

– كتيّب شيعة الماسونيين المطبوع بمطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين في بيروت سنة ١٨٨٥ في ١٢٢ صفحة، يكشف النقاب عن مخازي الماسونية اليهودية إلى حد بعيد مجمل، لكنه لم يذكر القبالا بشيء.

– يبدو أن القبالا أصل معناها الحرفي اللغوي القبول، والتلقي، والأخذ، وهذا كله بمعنى التلقين والتلقّن.

– وفي المعجم الإنكليزي / العربي ترى معاني مختلفة للقبالا وتكتب على وجوه من حيث الباء بسيطة أو مشددة:

Cabal , Cabala , Cabbala واسم الفاعل Cabbaler ومصدرها الصناعي Cabbalism والنسبة إليها , Cabbalist Cabbalistical والمعنى الأول للكلمة الأولى: Cabal العِصَابة السرية من عدة أشخاص يحبكون مؤامرة لغاية خفية ويستعملون من هذه الكلمة فعلاً لازماً :تآمر في الخفاء وأما لفظة القبلة بمعنى التصوف اليهودي فباقية للتغطية.

– هذا التصوف هو التعاليم السرية المتصة من التلمود وتعاليم التلمود عند اليهود هي كما يزعمون، ما أفضى به موسى إلى سبعين

رجلاً من بني إسرائيل، وإلى أخيه هارون ويشوع بن نون من أسرار شفوية لم تدخل في أسفار موسى الخمسة، ثم صارت هذه الأسرار تنتقل من رهط إلى رهط، فمن يشوع إلى القضاة ومن القضاة إلى الأنبياء (بعد داود وسليمان) ومن الأنبياء إلى مجمع السنهدرين ثم إلى جامعي التلمود في القرن الأول والثاني بعد الميلاد ومن التلمود خرجت تعاليم القبالا وأتباع القبالا ثم حكماء صهيون في كل عصر حتى اليوم.

٤ - الطوبيات، يقصد بها ما يسمي الممالك الفاضلة أو كما سماها الفارابي «المدينة الفاضلة»، ومفرد هذه الكلمة (Utopia) لا آرض. وأول من استعملها في الإنجليزية السير توماس مور للدلالة على مملكة فاضلة تخيلها، وتخيل الناس فيها سعداء جميعا. وقد صارت بعد ذلك تطلق على كل فكرة من هذا القبيل.

٥ - الكنائس، ولا يقصد بها دور العبادة عند المسيحيين فقط، بل أماكن العبادة لدى كل الطوائف والأديان سماوية وغير سماوية، فالقول بالكنيسة الكاثوليكية أو الكنيسة البروتستانتية أي الهيئة الدينية الكاثوليكية.. وهكذا. ولذلك يقولون أحيانا الكنيسة الإسلامية أي الهيئة الدينية الإسلامية.

٦ - الأرستقراطية، حكومة الأقلية الفاضلة العادلة، كما عرفها أرسطو.

٧ - العلم الذي يوجهه علماؤهم، المراد به علم الاقتصاد السياسي، وقد ضمنه أفكارا ونظريات لا تعتمد على أي أساس من الواقع.

٨ - الاوتوقراطية، هو نظام الحاكم الفرد المستبد المطلق.

٩ الجوييم، كلمة عبرية تعني الاميين أي غير اليهود، ومعنى

الكلمة عندهم البهائم والأنجاس والكفرة والوثنيون، وهذا دليل على أن اليهود عنصريون ينظرون إلى أنفسهم دون غيرهم، ويحقدون على المجتمعات الأخرى، ونظرتهم كلها تعالى أجوف.

البروتوكول الأول

إننا سنتحدث هنا حديثا صريحا، ونناقش مغزى كل فكرة، محاولين بالمقابلة والاستنتاج الوصول إلى تفسيرات كاملة، وسأوضح بهذه الوسيلة الهدف الذي ستنطوي عليه سياستنا وسياسة «الجويم» (أي غير اليهود)، وجدير بالملاحظة أن الناس فاسدي الخلق يفوقون في عددهم أولئك الذين تتسم طباعهم بالنبل والشرف. ومن ثم فإن أروع النتائج التي يمكن الحصول عليها في سبيل حكم العالم تتحقق باستخدام العنف والتهديد لا بالمناقشات الأكاديمية. إن كل إنسان متعطش إلى النفوذ والسلطان، يتوق إلى أن يغدو ديكتاتورا إذا استطاع إلى ذلك سبيلا، وأنهم لقلة أولئك الذين لا يرتضون التضحية برفاهية الآخرين من أجل تحقيق أغراضهم الشخصية.

ما الذي كان يردع الوحوش الضارية التي نطلق عليها اسم إنسان ؟ وما الذي كان يحكمها حتى يومنا هذا ؟ كان الناس في ظل الحياة الاجتماعية في أول عهدها يخضعون للقوة الغاشمة العمياء، ولم يلبثوا أن خضعوا للقانون الذي لا يعدو أن يكون في حقيقة الأمر قوة مقنعة، وهذه الظاهرة تجعلني استخلص أن الحق – طبقا للقانون الطبيعي – إنما يكمن في القوة.

إن الحرية السياسية ليست حقيقة، وإنما هي فكرة، ومن الواجب معرفة كيفية تطبيق هذه الفكرة إذا ما دعت الضرورة لذلك، حتى

يمكن استخدامها «طمعا» في استمالة الجماهير إذا ما عقد العزم على اغتصاب قوى أحد الخصوم، وستكون المشكلة سهلة هينة إذا كان هذا الخصم مشبعا بفكرة الحرية أو النزعة المفتعلة نحو الحرية، وتخلى من اجل هذه الفكرة عن جانب من سلطته ونفوذه.

وسوف تنتصر فكرتنا بلا مراء، لأن قانون الحياة يقضي بأنه إذا افلت زمام الحكم لا تلبث أن تقبض عليه في الحال يد جديدة، لأن قوة الجماهير الغاشمة لا تحتمل أ، تظل يوما واحدة بغير قائد. وعندئذ تحل الحكومة الجديدة محل سابقتها التي أوهنتها وأضعفتها نزعتها إلى الحرية.

لقد قضى سلطان الذهب في أيامنا هذه على قوة السلطات لمتحررة في نزعتها، وقد جاء وقت كان الدين يحكم فيه ويسود، على ن فكرة الحرية أمر متعذر التحقيق، لأنه لا يوجد من يستطيع استخدامها بحصافة وحكمة.

ويكفي أن تمنح الجماهير لحظة واحدة السلطة في أن تحكم نفسها بنفسها كي تستحيل إلى جماعة من الرعاع التي لا ضابط لها ولا رابط. وعندئذ تنشأ الخلافات التي لا تلبث أن تتحول إلى منازعات اجتماعية فتشتعل النار في الدولة التي سرعان ما تضيع هيبتها وسطوتها، والدولة التي تمزقها انقساماتها الداخلية، أو التي تسقط في قبضة عدو أجنبي بسبب الحروب الأهلية يمكن اعتبارها في كلتا الحالتين دولة قضى عليها نهائيا، ومن ثم فهي في قبضتنا.

إن طغيان رأس المال الذي يوجد كله في أيدينا سوف يكون بالنسبة لأي دولة بمثابة القشة التي يجب أن تتعلق بها وإلا هوت في الحضيض وتردت في العدم.

وإذا قال قائل مدفوعا بنزعة من التحرر إن مثل هذه المناقشات لا تتفق والأخلاق، فإنني خليق بأن أطرح عليه السؤال التالي:

لماذا لا يعتبر عملا غير أخلاقي ذلك الذي إليه دولة يناوئها عدوان من الخارج ومن الداخل فتستخدم كافة السبل للقضاء عليهما كأن تلجأ إلى خطط دفاعية سرية، أو الهجمات الليلية بقوات متفوقة.. ؟

لماذا يعد هذا في الحقيقة عملا يجافي الأخلاق إذا عمدت دولة إليه ضد الذي يعمل على تقويض أركانها والقضاء على رخائها.

هل في وسع إنسان ذي عقل راجح وتفكير سليم أن يأمل في إمكان حكم الجماهير باستخدام الحجج والمنطق في الوقت الذي يمكن فيه الرد على تلك الحجج ونقضها بحجج أخرى ؟ ورغم أن تلك الحجج قد تبدو مضحكة إلا أن من شأنها أن تخدع هذه الجماهير التي تعجز عن التفكير العميق، نظرا لأن أفرادها نوي عقول ضيقة يخضعون للعادات والنظريات العاطفية.

إن الشعب الجاهل وكل أولئك الذين خرجوا منه تتملكهم الحيرة إزاء خلافات الأحزاب التي تحول دون الوصول إلى أي تفاهم حتى على أساس حجج قوية وطيدة. إن أي قرار تتخذه الجماهير إنما يتوقف على أغلبية قامت على الصدفة وأعدت سلفا، وجهلا منها بأسرار السياسة راحت تتخذ قرارات سخيفة وتبذر بهذا الشكل بذور الفوضى في الحكومة.

إن السياسة لا تتفق في شئ مع الأخلاق، كما أن الملك الذي يخضع لقواعد الأخلاق ليس بسياسي ماهر، ومن ثم يكون دائما مزعزع العرش فإن الذي يريد أن يحكم يجب أن يلجأ إلى الحيلة والنفاق، وفي السياسة تستحيل الصفات الإنسانية من أمانة وصدق إلى رذائل تؤدي

إلى سقوط الملك عن عرشه سقوطا يستطيع أعدى أعدائه أن يصل إليه. ويجب أن تكون هذه الصفات هي الخصائص التي تميز البلاد غير اليهودية، على أنه ليس هناك ما يحملنا على أن نسير على هداها.

إن حقنا كامن في القوة، وكلمة «حق» فكرة مجردة لا تعتمد على شئ، وهي لا تنطوي على أي معنى سوى ما يلي:

{أعطني ما أنا في حاجة إليه كي أثبت لك أنني أفوقك قوة}

ترى أين يبدأ الحق ؟ وأين ينتهي ؟ أنني أعمد في الدولة التي لا نظام لسلطاتها والتي تتعرض فيها القوانين وشخصية الحاكم لتسلط النزعة المتحررة، أعمد إلى اتباع نظام هجوم جديد مستخدما في ذلك حق القوة للقضاء على الأوامر واللوائح القائمة، ثم أتحكم في القوانين وأعيد تنظيم الهيئات فلا ألبث أن أغدو ديكتاتورا على أولئك الذين تخلوا لنا عن سلطانهم بمحض إرادتهم.

إن قوتنا نظرا لتصدع السلطات ستكون أعظم جبروتا من أية قوة أخرى لأنها ستظل خفية مستترة إلى أن يأتي اليوم الذي ستصبح فيه أقوى من أن تنال منها أية حيلة أو خديعة.

ومن الأذى المؤقت الذي نجد أنفسنا مرغمين في الوقت الحاضر على الالتجاء إليه أنه سوف تنبثق حكومة صالحة وطيدة لأركان لن تلبث أن تعيد سير الحياة إلى مجراها الطبيعي، بعد أن قضت عليه النزعة إلى الحرية - والغاية تبرر الوسيلة - ومن هنا يجب عند وضع خططنا ألا نعلق أهمية على ما هو طيب وخلقي بقدر ما نعلق من أهمية على ما هو ضروري ومجد.

وقد وضعنا نصب أعيننا خطة رسمت لنا خطا استراتيجيا يجب ألا ننحرف عنه دون أن نكون قد هدمنا عمل قرون بأكملها.

وحتى يمكن وضع خطة عمل سليمة لا تشوبها شائبة، يجب ألا يغرب عن بالنا ضعف الجماهير وتزعزعها وعدم استقرارها، فهي أعجز من أن تدرك وتقدر ظروف معيشتها ورفاهيتها، كما يجب ألا نغفل أن قوة الجماهير عديمة التبصر مجردة من القدرة على التمييز، تميل إلى اليسار تارة والى اليمين تارة أخرى، فلو أن رجلا ضربرا عمد إلى قيادة رجل ضري آخر، إذن لتردى كلاهما في الهوة. ومن ثم كان محدثو النعمة النابغين بين صفوف الشعب لا يمكنهم حتى – ولو كانوا من العباقرة – أن ينصبوا أنفسهم زعماء للجماهير دون أن يعرضوا أمتهم للخراب والدمار.

إن الشخصية التي أهلت لمباشرة الحكم المطلق هي وحدها التي تستطيع قراءة الكلمات التي تكونها حروف الأبجدية السياسية. أما إذا ترك الشعب لنفسه، أي ترك زمامه بين أيدي زعماء خرجوا منه، فسرعان ما تقضي عليه المنازعات الحزبية التي يولدها التعطش إلى السلطة والجاه، وتنجم عنها القلاقل والاضطرابات.

هل في وسع الجماهير أن تحكم في هدوء وأن تدبر دون ما تحيز شئون الدولة التي عليها ألا تخلط بينها وبين مصالحها الذاتية ؟ وهل يمكنها أن تتولى الدفاع عن البلاد ضد عدو أجنبي ؟ هذا أمر محال، لأن أية خطة تقسم إلى أجزاء يعادل عددها عدد الأفكار المتباينة في عقول الجماهير تفقد قيمتها وتصبح متناقضة ولا يمكن وضعها موضع التنفيذ.

إن الحاكم المطلق وحده هو الذي يستطيع أن يضع مشروعات واسعة النطاق. ومن ذلك نستخلص أن رفاهية البلاد تقضي بأن تكون حكومتها خاضعة لشخص واحد مسئول، فبغير الاستبداد

المطلق لا يمكن أن تكون هناك مدنية، لأن المدنية لا يمكن أن تسير قدما ما لم تكن تحت رعاة أحد الزعماء كائنا من كان، مادام لا يخضع لنفوذ الجماهير.

إن الجماهير متوحشة، ولا تمر فرصة إلا وتثبت ذلك، فما أن يشعر الشعب أن حريته أصبحت مكفولة حتى يبادر فيحولها إلى فوضى هي في الواقع الوحشية في أبشع صورها.

يجب أن ننظر إلى أولئك السكارى الذين قد تلبدت أنهانهم بفعل الخمر. إن الحرية أتاحت لهم هذا الإفراط والإدمان. ترى هل سنسمح لأنفسنا ولأقراننا أن يحذوا حذوهم ؟ إن الشعب لدى المسيحيين أضحى متبلد الذهن تحت تأثير الخمر، كما أن الشباب قد أنتابه العته لانغماسه في الفسق المبكر الذي دفعه إليه أعواننا من المدرسين والخدم والمربيات اللاتي يعملن في بيوت الأثرياء، والموظفين، والنساء اللواتي تعملن في أماكن اللهو، ونساء المجتمع المزعومات اللواتي يقلدنهن في الفسق والترف.

يجب أن يكون شعارنا: {جميع وسائل القوة والنفاق}، إن القوة المحضة هي التي تنتصر وحدها في السياسة، سيما عندما تستتر وراء الموهبة التي لا غني عنها لرجال الدولة. ويتحتم أن يكون البطش هو المبدأ، والحيلة والنفاق هما القاعدة لدى الحكومات التي لا تريد أن تضع تاجها تحت أقدام أعوان أي حكم جديد. وهذا الشر هو السبيل الوحيد لبلوغ الخير. فعلينا إذن ألا نتردد أمام شراء الذمم والغدر والاحتيال إذا كان ذلك يخدم قضيتنا. كما أن علينا في ميدان السياسة ألا نحجم عن مصادرة الممتلكات إذا كان في ذلك ما يجعلنا نحظى بالنفوذ والسلطان.

يحق لدولتنا لكي تمضي في طريق الانتصارات السلمية أن تستعيض عن أهوال الحرب بآمال أقل ظهورا وأكثر سرعة في نتائجها بالاستمرار في إشاعة الرعب وتحقيق الخضوع المطلق، والصرامة الحقه التي لا تلين هي العامل الرئيسي الذي تقوم عليه قوة الدولة. على أننا لا نلتزم خطة البطش والنفاق حرصا على المصالح التي يمكن تحقيقها فحسب، وإنما أيضا تمسكا بالواجب والنصر. إن مبادئنا لا تقل قوة عن الوسائل التي نلجأ إليها لتنفيذها .ومن هنا سوف ننتصر دون ريب. ليس فقط بواسطة تلك الوسائل، وإنما أيضا بفضل صرامة مبادئنا، وسوف نجعل جميع الحكومات تخضع لحكومتنا المتفوقة، وحسب هذه الحكومات أن تدرك أننا لا تلين لنا قناة عندما يغدو الأمر متعلقا بالقضاء على المقاومة.

لقد كنا أول من صاح في الشعب فيما مضى «بالحرية والمساواة والإخاء» تلك الكلمات التي راح الجهلة في أنحاء المعمورة يرددونها بعد ذلك دون تفكير أو وعي، وأنهم لفرط ترديد هذه الكلمات حرموا العالم من الرخاء كما حرموا الأفراد من حريتهم الشخصية الحقيقية.

إن الشعوب غير اليهودية التي تدعي الحكمة والذكاء لم تدرك كم كانت تلك الكلمات التي لا تنفك تتفوه بها كلمات جوفاء مجردة، كما أنها لم تلحظ مدى الاختلاف بينها بل التناقض الذي يشيع في مدلولها.

إن هذه الشعوب لم تدرك أنه ليست ثمة مساواة في الطبيعة التي خلقت أناسا مختلفين وغير متساوين في الذكاء والطباع والمقدرة. وأن الحال كذلك فيما يتعلق بالخضوع لقوانين الطبيعة، ولم يعلم

هؤلاء الحكماء المزعومين أن الجماهير إنما هي قوة لا بصيرة لها وأن محدثي النعمة الذين خرجوا منها عديمي البصيرة هم كذلك في عالم السياسة .وقد غاب عنهم أنه في وسع أي رجل أهل للحكم - حتى ولو كان غبيا أبله-- أن يباشر شئون الحكم، على حين أن أي رجل آخر لم يتلق التعليم اللازم خليق بالا يفقه شيئا في السياسة حتى لو كان عبقريا.

لقد غابت جميع هذه الأمور عن أذهان غير اليهود.

إن هذا الأساس هو الذي قام عليه حكم الأسرة. فقد كان الأب يلقن ابنه معنى التطورات السياسية واتجاهاتها بحيث لم يكن هناك أحد - باستثناء أعضاء الأسرة وحدهم - يعلم عنها شيئا أو يستطيع أن يكشف أسرارها للشعب. وبمرور الزمن اختفت معاني التعاليم الحقيقية التي تناقلتها الأسر على تعاقب الأجيال، وقد ساعد هذا الاختفاء على نجاح قضيتنا.

إن نداءنا «بالحرية والمساواة والإخاء» اجتذب إلى صفوفنا من كافة أركان العالم، وبفضل أعواننا، أفواجا بأكملها لم تلبث أن حملت لواءنا في حماس وغيرة .وكانت هذه الكلمات في ذلك الوقت- تسئ إلى الرخاء السائد لدى المسيحيين وتحطم سلمهم وعزيمتهم ووحدتهم، عاملة بذلك على تقويض دعائم الدولة، وأدى هذا العمل إلى انتصارنا. فقد أتاح لنا استخدام ورقتنا الرابحة، وهي إلغاء الامتيازات أي القضاء على أرستقراطية غير اليهود، ذلك المعقل الذي كانت تتحصن به ضدنا سائر الشعوب والأقطار.

إننا على أنقاض الأرستقراطية الطبيعية والوراثية، أقمنا أرستقراطية خاصة بنا بعد أن أرسيناها على أسس بلوتوقراطية،

أقمناها على الثروة الخاضعة لسيطرتنا، وعلى العلم الذي يجد علماؤنا في سبيل تقديمه.

إن نصرنا يرجه إلى أننا -بفضل علاقاتنا مع أناس لا غنى لنا عنهم- كنا دائما نركز جهودنا فيما يمكن أن يؤثر على العقل البشري مستغلين مواطن الضعف في ضحايانا أمام أغراء المال، وجشع الإنسان وأطماعه.

إن كل جانب من جوانب الضعف هذه كفيل بالقضاء على أي عمل يعتزم المرء الإقدام عليه، وأننا بتشجيع هذا الضعف المتشعب الجوانب إنما نضع عزيمة الشعب تحت رحمة أولئك الذين كانوا يتطلعون إلى منعه من الأقدام على أي عمل.

إن طابع التجرد الذي تتسم به كلمة الحرية أتاح إقناع عامة الشعب بأن الحكومة لا تعدو أن تكون ناظرا يمثل الملك أي الأمة، وأنه في الإمكان التخلص منها بلا مشقة.

وإن مجرد إمكان عزل ممثلي الأمة جعلهم خاضعين لنا وجعل اختيارهم متوقفا علينا.

البروتوكول الثاني

إنه من الأهمية بمكان، في سبيل تحقيق أهدافنا، أن نعتبر أن الحروب لا تؤدي إلى تغيير إقليمي. وأمام هذه الاعتبارات، سوف تتحول كل حرب إلى الميدان الاقتصادي، وحينئذ تعترف الشعوب بتفوقها حين ترى الخدمات التي نقدمها إليها. فالحروب من شأنها أن تدفع كلا الخصمين إلى محاولة استغلال الموارد غير المحدودة موضوع النزاع، فان مالنا من حقوق في أنحاء العالم سوف يطغي

على القوانين العالمية كلها، كما أنها سوف تحكم الدول كما تحكم الحكومات رعاياها.

وعلينا أن نختار من بين أفراد الشعب رجالا للإدارة من الأذلاء الذي بم يكتسبوا خبرة في شئون الحكم. وسيكون من السهل علينا أن نجعلهم كقطع الشطرنج يحركها علماؤنا ومستشارونا الحكماء الذين هيئوا من المهد ليحكموا العالم. ومن المعلوم أن هؤلاء القوم درسوا كيفية الحكم وفقا لخططنا السياسية وتجاربنا على مر التاريخ ومراقبتنا للأحداث الجارية. أما غير اليهود فانهم لا يستفيدون من تجارب التاريخ التي تمر بهم، ولكنهم لا يتمسكون بنظريات روتينية دون التفكير في النتائج التي قد يسفر عنها هذا المسلك .لذلك فنحن لا نعير غير اليهود أية أهمية، فليلهوا ما طاب لهم اللهو حتى ينقضي الوقت، وليعيشوا على أمل ملذات جديدة أو في ذكرى متع سالفة، وليعتقدوا أن هذه القوانين النظرية، التي أوحيناها إليهم ذات أهمية قصوى. فبهذا الاعتقاد الذي تؤكده صحافتنا نزيد من ثقتهم العمياء في هذه القوانين. وحينئذ سوف يفخر خيار المثقفين من غير اليهود بعلمهم ويطبقونه عمليا دون بحث، كما لقنهم إياه عملاؤنا بقصد توجيه أفكارهم الوجهة التي نريدها.

يجب ألا يكون هناك اعتقاد في أن مناهجنا كلمات جوفاء. فنحن الذين قد هيأنا لنجاح دارون وماركس ونيتش، ولم يفتنا تقدير الآثار السيئة التي تركتها هذه النظريات في أذهان غير اليهود.

ولكي لا نخاطر بارتكاب الأخطاء في سياستنا أو في إرادتنا يتحتم علينا أن ندرس ونعي جيدا الاتجاه الفكري الراهن، وكذلك

أخلاق وميول الأمم، فإن انتصار نظريتنا هذه يكمن في إمكان تهيئتها حتى تلائم وطبيعة الشعوب التي نتصل بها، وغير مقدر لها النجاح إلا إذا كان تطبيقها يقوم على أساس من تجارب الماضي وارتباطها باعتبارات الحاضر.

إن الصحافة تمثل قوة هائلة في أيدي الحكومات القائمة، لأنها تستطيع بها أن تسيطر على الرأي العام، وهي تعبر عن مطالب الشعب الحيوية وعما يشكو منه، وأحيانا تثير سخط الرأي العام، كما أنها منبر لإبداء الآراء الحرة. إلا أن الحكومات لم تتمكن من الاستفادة من فوتها فوقعت في قبضتها. وقد استطعنا عن طريقها كسب النفوذ مع بقائنا خلف الكواليس.

لقد جمعنا الذهب بفضل الصحافة، وإن كان ذلك قد كلفنا كثيرا من الدماء وكلفتنا التضحية بالكثير من نوينا، ولكن كل ضحايانا تساوي أمام الله آلافا من غير اليهود.

البروتوكول الثالث

من الممكن أن نؤكد اليوم أنه لم يعد أمامنا سوى بضع خطوات لبلوغ هدفنا .كما لم تعد هناك سوى مسافة قصيرة لاكتمال دائرة الحية الرمزية التي هي شعار شعبنا، وباكتمال هذه الدائرة سنطوق كل دول أوروبا ونكون كسلاسل لا يمكن تحطيمها.

وستنهار سريعا التنظيمات القائمة الآن لأننا نسعى دائما لإيجاد خلل في هذه التنظيمات حتى يتيسر لنا القضاء عليها. لقد كان غير اليهود يتصورون أنهم من القوة بحيث يمكنهم الاحتفاظ بكيانهم، ولكن دعامات هذه النظم، وهم رؤساء الدول، يعانون مضايقة

مساعديهم عديمي النفع الذين يسعون لتدبير المؤامرات التي يمتازون بها، والتي يدفعهم إليها الطغيان الذي يسود القصور.

ولما كان الحاكم لا يملك أية وسيلة يتقرب بها إلى شعبه فإنه لا يستطيع أن يدافع عن نفسه ضد المتآمرين الطامعين في السلطة. وبما أننا قد فصلنا السلطة الواعية عن قوة السلطة الغاشمة، فقد أصبحتا عاجزتين كالضرير الذي لا يعتمد على عصاه.

ولكي ندفع الطامعين في السلطة إلى إساءة استخدام حقوقهم، عمدنا إلى تأليب جميع السلطات بعضها على بعض بتشجيع نزعاتها التحررية نحو الاستقلال، وحبذنا كل عمل يرمي إلى هذه الغاية، ووضعنا أسلحة مروعة بين أيدي جميع الأحزاب، وجعلنا من السلطة هدفا لكل مطامعنا، وحولنا الحكومات إلى حلبات لتطاحن الأحزاب.

ولن تلبث الفوضى والإفلاس أن يسودا في كل مكان. فهناك من جعلوا بثرثرتهم المجالس النيابية والإدارية ساحات يتدربون فيها على الخطابة، وهناك صحفيون وكتاب يعمدون دائما إلى شن الحملات على السلطات الإدارية، كما أن سوء استخدام السلطة سيهيئ السبيل في نهاية الأمر إلى تصدع جميع الهيئات، وعندئذ سيستحيل كل شئ إلى أنقاض تحت وطأة ضربات أفراد الشعب الساخطين.

لقد ترى الناس في البؤس بصورة أكثر بشاعة منها في ظل قوانين العبودية، فقد كان في وسعهم فيما مضى أن يتحرروا من أغلال الرق على حين أن شيئا واحدا لن يستطيع إنقاذهم من طغيان الفاقة والحاجة. وقد راعينا تضمين الدساتير حقوقا وهمية محضة للجماهير، فإن جميع حقوق الشعب المزعومة لا يمكن أن توجد إلا في صورة أفكار لا يمكن تطبيقها من الناحية العملية.

ما الذي يفيد العامل الكادح الذي يعاني من العمل المضني ويشكو سوء المصير من أن ينال ثرثار حقه في الكلام، أو أن ينال صحفي حقه في نشر ترهات على صفحات الصحف ؟ وما جدوى الدستور للعمال إذا لم يحصلوا منه على ما هو أكثر من فتات الموائد التي نلقي بها إليهم لقاء أصواتهم في انتخاب أعواننا ؟ إن الرجل الفقير ليسخر من حقوق الجمهورية لأن حاجته إلى عمله اليومي تمنعه من أن يجني منها أية فائدة، بل إنها تحرمه من ضمان الأجر الثابت وتخضعه لإضرابات أصحاب العمل والعمال على السواء.

لقد جعلنا عامة الشعب تقضي على الطبقة الأرستقراطية التي كان من صالحها أن تستجيب لمطالب الشعب وتتولى الدفاع عنه، ذلك أن مصالحها مرتبطة كل الارتباط برفاهية عامة الشعب. واليوم بعد أن قضى الشعب على امتيازات طبقة الأشراف وجد نفسه يسقط تحت يد الانتهازيين الدهاة والوصوليين.

ويهمنا أن نظهر بمظهر محرري العامل الذين جاءوا لإنقاذه من الجور والظلم وآن نوحي إليه بالانضمام إلى صفوف جيوشنا التي تضم الاشتراكيين والفوضويين والشيوعيين. على أننا سنشمل الشيوعيين دائما برعايتنا لنتظاهر بمساعدتهم بدافع الإخاء، ولخير الإنسانية التي لا تفتأ تدعو إلى ماسونيتنا الاشتراكية. ولقد كان الأشراف الذين كانوا يشتركون في عمل الطبقات العاملة يرون أن مصلحتهم تقضي بتوفير الغذاء والقوت لهذه الطبقات.

على أن مصلحتنا تقضي بانحلال الشعوب غير اليهودية، وتهدف قوتنا إلى إبقاء العامل في حالة فاقة وعجز دائمين، لأننا بذلك

نخضعه لمشيئتنا وإرادتنا، وهو لن يجد في البيئة المحيطة به قوة تمكنه من الوقوف في وجهنا.

سوف يخول الجوع لرأس المال حقوقا على العامل أعظم من تلك التي استطاعت السلطة الحاكمة القانونية أن تمنحها في يوم من الأيام للطبقة الأرستقراطية.

وسوف نحكم الجماهير باستغلال شعور الغيرة والحقد الذي يبعثه الظلم والحاجة، وبواسطة هذا الشعور سنتخلص من أولئك الذين يقفون عقبة في سبيل تقدمنا.

وحينما يحين الوقت لتتويج (سيد العالم)، سنحرص، متبعين الوسائل عينها، وهي استخدام عامة الشعب، على إزالة كل ما يمكن أن يكون عقبة تعترض طريقنا.

لم يعد في وسع الشعوب غير اليهودية أن تفكر في الشئون العلمية دون الاستعانة بمعونتنا، ومن ثم فهي لا تدرك أهمية بعض الأشياء التي نحرص على إخفائها حتى تحين الساعة، أي أنه يجب أن يلقن في المدارس أكثر العلوم صدقا وأهمية، أي علم حياة الإنسان، وعلم الأوضاع الاجتماعية، وكلاهما يستلزم تقسيم العمل. وبالتالي تقسيم الناس إلى طوائف وطبقات، ولابد أن يعلم الجميع أن المساواة الحقه لا وجود لها نظرا لاختلاف طبيعة أنواع العمل، وأن الذين يعملون ضد طائفة بأكملها إنما يتحملون أمام القانون مسئولية تختلف عن مسئولية أولئك الذين يقترفون جرما لا يخدش سوى شرفهم وحدهم.

إن علم الأوضاع الاجتمعية هو الحق الذي لا نكشف عن أسراره لغير اليهود، خليق بأن يقنع العالم بأن العمل والحرف يجب أن

تخصص لطوائف معينة تجنبا لتعذيب بني البشر الذي قد يحدث نتيجة لتلقين الأفراد تعليما لا يتفق مع العمل الذي يطلب إليهم الاضطلاع به. فإذا عمد الشعب إلى دراسة هذا العلم طوعا ومختارا خضع للسلطات القائمة والهيئات الحكومية التي تقرر إنشاؤها. ونظرا للظروف الراهنة المحيطة بالعالم والطريق الذي رسمناه له، فأن عامة الشعب تؤمن إمانا أعمي بسبب جهلها بكل ما هو مطبوع، كما تؤمن بالأوهام الكاذبة التي نوعز بترويجها عن عمد وتعادي جميع الطبقات التي تظن أنها أعلى منها، لأنها لا تدرك أهمية كل طائفة.

سوف تزيد حدة هذه الكراهية بسبب حدة الأزمات الاقتصادية التي سيكون من شأنها أن تعطل الأسواق والإنتاج. وسنعمد إلى خلق أزمة اقتصادية عالمية بكافة الطرق الملتوية الممكنة، بواسطة الذهب الذي يجري بين أيدينا، وسنطلق في شوارع أوروبا كلها في وقت واحد جماهير العمال الغفيرة، التي سيسعدها أن تنقض على أولئك الذين كانت تشعر منذ الطفولة، بالحقد عليهم، وستريق دماءهم وتستولي بعد ذلك على ممتلكاتهم.

على أننا لن يصيبنا أي أذى لأننا سنكون على علم بموعد المعركة، ولأننا سنتخذ كافة التدابير لحماية مصالحنا.

وقد أقنعنا الشعوب غير اليهودية بأن التحرر سيقودها إلى حكم العقل وسيكون طغياننا من هذا القبيل، لأنه سيكون في حالة تسمح له بالقضاء على أي تمرد، وإزالة كل فكرة متحررة من مختلف الهيئات.

حينما تبين لعامة الشعب أن جميع الحقوق تمنح لها باسم الحرية، حسبت أنها صاحبة الكلمة، وراحت تسعى للاستحواذ على السلطة .على أنها -ككل ضرير- لن تلبث بطبيعة الحال أن ترتطم

بعقبات لا حصر لها .ولما كانت ترفض عودة العهد القديم فقد وضعت قوتها تحت أقدامنا. وإذا ذكرت الثورة الفرنسية التي نطلق عليها الثورة الكبرى، فإن أسرارها ليست خفية علينا، لأننا نحن الذين أعددنا عدتها وأشعلنا نارها.

ومنذ ذلك الحين أخذنا ندفع الشعوب إلى خيبات أمل متلاحقة حتى أصبحت تتنكر لنا لصالح ملك مستبد يجرى في عروقه دم صهيون، نعد له العدة لحكم العالم.

ليس في مقدور أحد أن يمسنا الآن بأي أذى لأننا أصبحنا قوة دولية، ولأنه إذا عمدت أية حكومة من حكومات الشعوب غير اليهودية فسوف نجد من يعضدنا إن فساد الشعوب المسيحية ليدعم استقلالنا، سواء لكونها تسجد للسلطة ولا ترحم الضعيف ولا تشفق على المخطئ ولا ترأف بالمجرمين، أو لأنها تأبى أن تعترف بمتناقضات الحرية أو لأنها تتذرع بالصبر إلى حد الاستشهاد في تسامحها مع الحكام الطغاة.

وهي لا تفتأ تتحمل ما يعمد إليه الحكام المستبدون ورؤساء الوزارات والوزراء من سوء استخدام السلطة، وما كانت لتتردد في اغتيال أي ملك يسلك هذا السبيل.

كيف يمكن شرح هذه الأوضاع، وما الذي يجعل الجماهير تفكر هذا التفكير المنطقي عند تعرضها للأحداث ؟ إن الطغاة لا ينفكون يقنعون الشعب بواسطة أعوانهم بأنهم حتى إذا عمدوا إلى سوء استغلال سلطتهم والإساءة إلى الدولة فما ذلك إلا استهدافا لغرض أسمى هو تحقيق الرخاء للشعب من أجل الإخاء والاتحاد والمساواة بين الدول.

ولا شك أنهم يخفون عنه أنه لا يمكن الحصول على هذا الاتحاد إلا تحت سيادتنا.

ولهذا يعمد عامة الشعب كثيرا إلى إدانة البريء وتبرئة المذنب اعتقادا منهم بأن في مقدورنا أن نفعل ما يحلو لها. ونتيجة لهذا التفكير لا تتوانى الجماهير عن تحطيم كل توازن وإشاعة الفوضى في كل مكان.

إن لفظة الحرية تجعل المجتمع في صراع مع جميع القوى، بل ومع قوة الطبيعة وقوة الله نفسها. ولذا فانه يجب علينا حينما نتولى مقاليد السلطة أن نمحو كلمة حرية من المعجم البشري، باعتبارها رمزا لسلطة وحشية من شأنها أن تحول البشر إلى وحوش ضارية. ولكن علينا أن نذكر أيضا أن هذه الوحوش لا تلبث أن تستكين وتهدأ بمجرد أن تشفي غليلها بالدماء، وعندئذ يسهل ترويضها وإخضاعها.

البروتوكول الرابع

إن كل جمهورية تمر بمراحل مختلفة، والمرحلة الأولى أشبه بالأيام التي يصاب فيها الرجل بفقدان البصر، فهو يتخبط ويحطم كل شئ في طريقه، والمرحلة الثانية هي الفترة التي تسود فيها قوة الشعب التي تؤدي إلى إشاعة فوضى سرعان ما يعقبها الاستبداد، على أن هذا الاستبداد لا يكون قانونيا، وهو بالتالي يكون غير مسئول. فهو مستور، متخف وإن كانت آثاره واضحة. وهو في الغالب تحت إشراف منظمة سرية تعمل مستترة وراء أحد أعوانها، وهذا مما لا يجعلها تحجم عن الإقدام على أي عمل مهما يكن. على أن هذه السلطة السرية لا تتردد في تغيير الأعوان الذين تتستر خلفهم، وهي تني كثير

من جراء هذه التغييرات التي تتيح لها التخلص ممن خدموها حقبة طويلة، وكانوا يستحقون أن يكافأوا على خدمتهم الطوية.

ما السبيل إلى لقضاء على السلطة الخفية ؟ هذا هو العمل الملقى بالفعل على عاتق حكومتنا. إن المحافل الماسونية تقوم في العالم أجمع دون أن تشعر بدور القناع الذي يحجب أهدافنا الحقيقية. على أن الطريقة التي ستستخدم بها هذه القوة في خطتنا، بل في مقر قيادتنا لا زالت مجهولة من العالم بصفة عامة.

على أن الحرية قد لا تنطوي على أي ضرر، وقد توجد في الحكومات وفي البلاد دون أن تسئ إلى رخاء الشعب، وذلك إذا قامت على الدين والخوف من الله والإخاء بين الناس امجرد من فكرة المساواة التي تتعارض تماما مع قوانين الخليقة، تلك القوانين التي نصت على الخضوع.

والشعب باعتناقه هذه العقيدة سوف يخضع لوصاية رجال الدين ويعيش في سلام ويسلم بالعناية الإلهية السائدة على الأرض. ومن ثم يتحتم علينا أن ننتزع من أذهان المسيحيين فكرة الله والاستعاضة عنها بالأرقاد الحسابية والمطالب المادية.

من الأمور الرئيسية لتحويل أنظار المسيحيين عن سياستنا، أن نحولها شطر التجارة والصناعة، بشكل لا تهتم معه جميع الأمم التي تكافح لمصالحها الخاصة في هذا العالم المضطرب، بعدوها المشترك. ولكن لكي تفكك الحرية أوصال حياة غير اليهود الاجتماعية وتقضي عليها، يجب أن نقيم التجارة على أسس المضاربة، ويكون من نتيجة ذلك منع غير اليهود من الاحتفاظ بالثروات التي أنتجتها الأرض. وعن طريق المضاربة تدخل تلك الثروات خزائننا.

ويخلق النزاع في سبيل التفوق والمضاربات المستمرة في عالم الأعمال مجتمعا محطما أنانيا لا قلب له. ويكون هذا المجتمع غير مكترث إطلاقا بالدين أو بالسياسة التي يصل به الحال إلى الاشمئزاز منها، وينقاد إلى شهوة الذهب فيكرس كل جهوده لجمعه لكي يكفل لنفسه الملذات المادية التي تصبح معبوده الحقيقي. وحينئذ تنضم إلينا الطبقات الدنيا ضد منافسينا ـ غير اليهود ـ ممن جادت عليهم الطبيعة بخيراتها، ولن يكون ذلك منهم سعيا وراء هدف رفيع أو حبا منهم في الثروات، ولكن حقدا على الطبقات العالمية فحسب.

البروتوكول الخامس

إن أي نوع من أنواع الحكم يمكن أن يقوم في مجتمعات سادها الغدر والفساد، ولا تقتنى الثروة فيها إلا عن طريق المفاجآت الخبيثة ووسائل الغش والتزوير، وهي المجتمعات التي لا تكف عن الفتن والمشاحنات ولا تقوم فيها الأخلاق على مبادئ قويمة، بل خوفا من العقاب والقوانين الصارمة، ويخضع فيها الشعور الوطني والديني لطائفة من الاعتقادات السائدة في جميع بلاد العالم ؟

ما هو الشكل الذي يجب أن يكون عليه الحكم في مثل تلك المجتمعات إذا لم يكن الشكل الاستبدادي الذي يتلخص دستوره فيما يلي:

«إننا نريد أن تنظم حكومة مركزية قوية تقبض على زمام السلطات الاجتماعية، وتنفذ قوانين جديدة تنظم الحياة السياسية لرعايانا كما لو كانوا دواليب آلة تتحرك .وسوف تحد تلك القوانين

تدريجيا من الحرية ومن شتى ضروب المزايا التي يمنحها غير اليهود. وهكذا يتحول حكمنا إلى استبداد يبلغ من القوة ما يتيح له في كل زمان وفي كل مكان سحق الساخطين والعصاه من غير اليهود».

وقد يقال أن هذا النوع من الاستبداد الذي اقترحه لا يتفق مع تقدم المدنية الحاضرة، ولكنني سأثبت لكم العكس.

في الوقت الذي كان يعتقد فيه الشعب بحق ملوكه الإلهي، كان يخضع في هدوء لاستبداد هؤلاء الملوك. ولكن منذ اليوم الذي أوحينا فيه لعامة الشعب بما له من حقوق، راح ينظر إلى الملوك نظرته إلى كل كائن حي مكتوب له الفناء، واختفت مسحتهم المقدسة في نظره، وعندما انتزعنا منه دينه ألقيت السلطة في عرض الطريق كأنها ملك من الأملاك العامة واستولينا عليها. زد على ذلك أن من بين مواهبنا الإدارية يجب أن ندخل في حسابنا موهبة حكم الجماهير والأفراد عن طريق عبارات ونظريات وقواعد للحياة معدة أعدادا ماهرا، وعن طريق شتى أنواع الخداع والحيل. وتقوم كل تلك النظريات التي لا يفهم منها غير اليهود شيئا على التحليل وقوة الملاحظة والتفكير القوي الحكيم الذي لا يمكن أن يباري من جانب منافسينا الذين لن يكون في وسعهم منافستنا في وضع خطط العمى السياسي والتضامن. وبقدر ما نعلم فإن المجتمع الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجهنا في مضمار هذا العلم هو مجتمع اليسوعيين، إلا أننا قد توصلنا إلى الحط من قدرهم في نظر الجماهير الحمقاء بتأكيدنا لهم أنهم منظمة زائلة، بينما وقفنا نحن وراء الكواليس وحرصنا على أن تبقي منظمتنا مستترة خفية.

ثم ماذا يضير العالم أن يكون سيده رئيس الكنيسة الكاثوليكية أو طاغية تجري في عروقه دم صهيون ؟ ولكن فيما يتعلق بنا نحن «الشعب المختار» لا يمكن أن نبقى في هذا الأمر غير عابئين.

ربما كان في وسع اليهود الاتفاق معنا بعض الوقت. إلا أننا من هذه الناحية لا نخشى أي خطر لأننا في حمى حقدهم الدفين المتبادل الذي يتعذر استئصاله. لقد أثرنا الخلاف بين مصالح غير اليهود الشخصية والوطنية ما يقرب من عشرين قرنا إذ خلطناها بشتى الاعتبارات الدينية وغيرها، ويتضح من كل ذلك أن حكومة واحدة لن تجد لدى جيرانها تأييدا إذا ما طالبتهم بمساعدتها ضدنا، لأن كل واحد منهم سوف يعتقد أن القيام بأي عمل ضدنا قد يحطم كيانه الفردي. إننا على أعظم قدر من القوة -وعلى العالم أن يحسب حسابنا- ولن تستطع الحكومات عقد أي اتفاق مهما ضؤل شأنه دون أن نكون قد تدخلنا فيه سرا.

{فلنحكم الملوك باسمي}

إننا نقرأ في «ناموس الأنبياء» أن الله قد اختارنا لحكم الأرض. وقد وهبنا الله العبقرية لنقوم بهذا العمل. وإذا ما وجدنا عبقري في صفوف الأعداء فقد يكون في وسعه مقاتلتنا، ولكن أنى لعبقرية جديدة أن تقف في وجه المخضرمين من أمثالنا، وسوف يتخذ القتال صورة من اليأس لم يشهد لها العالم مثيلا. لقد انقضى الوقت الذي تقوم فيه لغير اليهود عبقرية.

إن دولاب العمل في جهاز الدولة تحركه قوة واحدة تحت يدنا، وهذه القوة هي الذهب.

وقد أثبت علم الاقتصاد السياسي الذي وضعه علماؤنا أن قوة رأس المال تفوق مكانة التاج.

ولكي يفسح المجال أمام رأس المال يجب أن تحتكر الصناعة والتجارة، وهذا في سبيل التحقيق في جميع أنحاء العالم تحركه يد خفية، ويهيئ هذا الامتياز سلطة سياسية لرجال الصناعة الذين بجنيهم فوائد هائلة يجورون على الشعب.

إن نزع سلاح الشعب في أيامنا هذه أهم من دفعه إلى الحرب. ومن الأهمية بمكان كذلك أن نستغل في سبيل قضيتنا العواطف المشتعلة بدلا من أن نطفئها، وأن نشجع أفكار أتباعنا وأن نستخدمها في خدمة أغراضنا بدلا من أن نستبعدها.

إن المشكلة الرئيسية التي تواجه حكومتنا هي هذه: كيف نضعف الفكرة العامة عن طريق النقد، وكيف نفقدها القوة التي تتولد منها المعارضة، وكيف نلهي الروح العامة بعبارات مجردة من كل معنى ؟

اتخذت الأمم كما اتخذ الأفراد في جميع الأزمنة الكلام على أنه أفعال، وهي إذ تبدي ارتياحها لما تسمعه لا تلاحظ إلا نادرا إذا كان ما سمعته قد تحقق فعلا. ولذلك سوف نقوم، لمجرد الاستعراض فحسب، بتنظيم الهيئات التي يقوم أعضاؤها بما يقون من خطب بليغة، بإثبات وتمجيد مساهمتهم في «التقدم».

وسوف نقف موقفا متحررا من جميع الأحزاب وجميع الميول، ونبلغه خطباءنا، وسوف يكون لهؤلاء الخطباء من الثرثرة ما يثير استياء وتعب الشعب من خطبهم لدرجة يشمئز معها الشعب من شتى أنواع البلاغة.

ولكي نطمئن إلى الرأي العام يجب بادئ ذي بدئ أن نربكه تماما فنسمعه من كل جانب وبشتى الوسائل آراء متناقضة لدرجة يضل معها غير اليهود الطريق في تيههم. فيدركون حينئذ أن أقوم سبيل هو ألا

يكون لهم أي رأي في الشئون السياسية، تلك الشئون التي لم يفهمها الجمهور والتي يجب أن يختص بها الحكام وحدهم. هذا هو السر الأول.

والسر الثاني الملازم لنجاح حكومتنا يقوم على مضاعفة الأخطاء التي ترتكب والعادات والعواطف والقوانين الوضعية في البلاد لدرجة يتعذر معها على الناس التفكير تفكيرا سليما وسط تلك الفوضى. وهكذا يكف الناس عن فهم بعضهم البعض.

وسوف تساعدنا تلك السياسة كذلك على بث الفرقة بين جميع الأحزاب وعلى حل الجماعات القوية وعلى تثبيط عزيمة كل عمل فوري يمكن يعرقل مشروعاتنا.

ليس هناك أخطر من العمل الشخصي: وإذا ما كان وراء هذا العمل دماغ مفكر فمن شأنه أن يلحق بنا ضررا أعظم من ضرر الملايين الذين أثرنا الخلافات بينهم.

يجب أن نوجه تربية المجتمعات المسيحية بشكل أنه في كل مرة يحتاج الأمر فيها إلى تفكير، تضطر في يأس إلى التسليم بالهزيمة.

إن التوتر الناشئ عن الحرية في العمل يفقد قوته بمجرد أن يصطدم بحرية الغير، ومن هنا تنشأ الاصطدامات الخلقية وخيبة الآمال والفشل.

بكل تلك الوسائل نجور على المسيحيين لدرجة يضطرون معها إلى مطالبتنا بحكمهم حكما دوليا. وبمجرد بلوغنا هذا المركز يكون في وسعنا امتصاص جميع القوى الحكومية في العالم بأسره وتشكيل حكومة عالمية عليا .ونحل محل الحكومات القائمة وحشا ندعوه «إدارة الحكومة العليا» يمتد سلطانه بعيدا كالكماشة الطويلة ويكون تحت تصرفه نظاما محكما لدرجة يخضع معها جميع الأمم.

البروتوكول السادس

سنشرع قريبا في تنظيم احتكارات عظمي، بحيث تستوعب الثروات الضخمة، وبطبيعة الحال ثروات غير اليهود بشكل تزول معه هذه الثروات الأخيرة كما تزول حظوة حكومتهم غداة الأزمة السياسية.

وليعي الحاضرون ليوم بينكم من رجال الاقتصاد أهمية هذا الهدف..!

يجب علينا أن نستخدم كل وسيلة ممكنة لكي تحظى حكومتنا العليا بشهرة واسعة حتى ينظر إليها جميع الذين خضعوا لنا اختيارا على أنها تحميهم وتجزيهم.

لم يعد وجود لأرستقراطية غير اليهود كقوة سياسية. فلا جدوى إذن اهتمامنا بها من هذه الناحية. ولكن الأرستقراطيين كملاك زراعيين مازالوا خطرا لأن مواردهم تكفل لهم الاستقلال. ولذلك يتحتم علينا أن نجرد الأرستقراطية من أراضيها. وأفضل وسيلة لبلوغ هذا الهدف هو رفع الضرائب والرسوم. وبتلك الوسيلة يحتفظ دخل الأملاك الزراعية بحده الأدنى. وهكذا ينزل الخراب بالأرستقراطيين من غير اليهود، نظرا لما شبوا عليه من عدم قدرتهم على القناعة بالقليل.

يجب في الوقت نفسه أن نحمي التجارة والصناعة على قدر الإمكان، لا سيما المضاربة التي يقوم دورها الرئيسي على موازنة الصناعة.

ذلك أنه بدون المضاربة تستطيع الصناعة أن تزيد من رؤوس الأموال الخاصة، وترمي إلى رفع مستوى الزراعة بتحرير الأرض من

الديون والسلف العقارية التي تقدمها البنوك الزراعية. ومن الضروري أن تستنزف الصناعة جميع ثروات الأرض فنضع يدنا عن طريق المضاربة على تلك الثروات. وبتلك الطريقة يلقي غير اليهود بأنفسهم في صفوف العمال. وحينئذ يحني غير اليهود رؤوسهم لنا ليحصلوا على حقهم في البقاء.

وفي سبيل القضاء على صناعة غير اليهود وفي سبيل تنشيط المضاربة علينا أن نشجع حب الترف الذي عملنا فعلا لإنمائه.

إننا سنعمل على زيادة الأجور ولن يخفف ذلك عن كاهل العمال، لاننا في نفس الوقت نعمل على رفع أسعار الحاجيات الضرورية بدعوى سوء المحاصيل.

وسنعمل أيضا على تقويض الإنتاج من أساسه عن طريق نشر الفوضى بين العمال، وتحريضهم على شرب الخمر، كما أنه لابد من استخدام جميع الوسائل الممكنة لطرد الأذكياء من غير اليهود عن وجه البسيطة.

ولكي لا يدرك غير اليهود قبل الأوان حقيقة الأحوال على وجه عام، علينا أن نخفي تلك الحقيقة تحت ستار الرغبة في مساعدة لطبقة العاملة على حل المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تيسر مبادئنا الاقتصادية الداعية لها بكافة الطرق الممكنة.

البروتوكول السابع

يعتبر التشدد في الخدمة العسكرية وزيادة قوات البوليس من المسائل الرئيسية في سبيل تحقيق الخطط التي ذكرناها آنفا. وعلينا أن ننظم الأمور بشكل لن يكون في جميع بلاد العالم -فيما عدانا-

إلا طبقة عمالية ضخمة يكون جميع أفرادها جنودا أو شرطة مخلصين لقضيتنا.

علينا أن نحرض أوروبا ونساعدها على الفتنة والانشقاقات والعداوة المتبادلة في القارات الأخرى. وفي ذلك كسب مزدوج: إذ نفرض أولا بتلك الوسائل حترام جميع الدول لنا، وذلك لأنها تعلم أن في استطاعتنا إحداث الثورات أو إقرار النظام كما نشاء. فتلجأ إلينا هذه الدول كلما اتضح لها أن القمع أصبح ضروريا. ثم نستطيع ثانيا إحداث الارتباك عن طريق المؤامرات التي يحيكها أبناؤنا في جميع الوزارات وفي كل حكومة ليس فقط عن طريق سياستنا، وإنما عن طريق الاتفاقات التجارية والالتزامات المالية.

وفي سبيل الوصول إلى تلك الأهداف يجب أن تلجأ إلى الكثير من الخدع المصطنعة في مفاوضاتنا ومناقشاتنا. ولكننا نظهر على حد تعبير اللغة الرسمية كأننا نلتزم الأسلوب المضاد فنبدو شرفاء متساهلين، وعلى هذا تنظر إلينا حكومات غير اليهود لتي نكون قد علمناها النظر إلى الأمور من جوانبها البراقة الذي نعرضه عليها على اعتبار أننا نحب الخير للإنسانية ونعمل على إنقاذها.

علينا أن نرد على أي دولة تجرؤ على اعتراض طريقنا بدفع الدولة المجاورة لها على إعلان الحرب عليها. ولكن إذا ما قررت الدولة المجاورة بدورها أن تتحد ضدنا فيجب علينا الرد عليها بإشعال حرب عالمية.

إن النجاح الرئيسي في السياسة يتوقف على درجة الاحتفاظ بالسر لبلوغ هذا النجاح. ويجب ألا تنطبق الأفعال التي يقوم بها الدبلوماسي على الأقوال التي يدلي بها.

ولكي نمهد الطريق لخطتنا العالمية التي أوشكت أن تصل إلى أهدافها المرغوبة يجب أن نقوم بالتأثير على الحكومات غير اليهودية عن طريق ما يسمونه الرأي العام الذي هيأناه عن طريق أعظم قوة وهي الصحافة التي فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي لا قيمة لها، توجد كلها في قبضتنا. وبالاختصار لكي نظهر أن جميع حكومات غير اليهود في أوروبا خاضعة لنا سوف نظهر سلطتنا لحكومة منها عن طريق الجرائم والعنف، أي عن طريق حكم الإرهاب. فإذا ثارت علينا هذه الحكومات رددنا عليها بالسلاح الأمريكي والصيني أو الياباني.

البروتوكول الثامن

علينا أن نكفل لأنفسنا كل ما يستطيع الأعداء استخدامه ضدنا من وسائل، كما علينا أن نلجأ إلى الأساليب الأكثر غموضا وتعقيدا في المعجم القانوني لكي نبرر عملنا في حالة اضطرارنا إلى اتخاذ قرارات قد تبدو جريئة ومجحفة لأنه من المهم أن نعبر عن مثل هذه القرارات بطريقة حازمة لكي تبدو في نظر الشعب محققة العدل والإنصاف ومتفقة مع الأخلاق.

ويجب على حكومتنا أن تحيط نفسها بكل القوى الحاضرة التي تعمل في نطاقها. فتجتذب إليها رجال الدعاية والمحامين ونوي الخبرة والإداريين والدبلوماسيين وكل هؤلاء الذين نكون قد أعددناهم في مدارسنا الخاصة الحديثة.

وهؤلاء الأشخاص يكونون على علم تام بأسرار الحياة الاجتماعية، ملمين إلماما تاما بكل أساليب اللغة السياسية، ويجيدون

معرفة كوامن طبيعة الإنسان، وأوتارها الأكثر حساسية لأنها مجال لنشاطهم. وتمثل تلك الأوتار في عقول غير اليهود صفاتهم الطيبة والرديئة وميولهم ورذائلهم وما تمتاز به طبقاتهم. وغني عن القول أن هؤلاء المستشارين الحكماء الذين يمثلون قوتنا لن يكونوا من غير اليهود الذين تعودوا القيام بعملهم الإداري دون اعتبار للنتائج التي يجب الوصول إليها، ودون معرفة الهدف من هذه النتائج، إن الإداريين من غير اليهود يوقعون الأوراق دون قراءتها ويعملون حبا في المال والمناصب.

وسوف نحيط حكومتنا بجيش من الاقتصاديين، وهذا هو السبب في أن علم الاقتصاد هو المادة الأساسية التي يتعلمها اليهود. وعلى ذلك سيقف إلى جانبنا الألوف من رجال البنوك والتجار وعلى الأخص أصحاب الملايين، ذلك لأن المال في الحقيقة هو الذي يقرر كل شئ. ومع ذلك لا يتيسر إسناد المناصب الرئيسية في الحكومة إلى إخواننا اليهود، فإننا سنسند المناصب الهامة إلى أدنى من نوي السمعة السيئة حتى تنشأ بينهم وبين الشعب هوة سحيقة، أو إلى أناس يمكن محاكمتهم والزج بهم في السجون إذا ما حاولوا دون تنفيذ أوامرنا، والغرض من هذا هو إرغامهم على الدفاع عن مصالحنا حتى النفس الأخير.

البروتوكول التاسع

ويجب عند تطبيق مبادئنا مراعاة طبيعة الشعب الذي تعيشون بين ظهرانيه وتعملون في صفوفه كما يجب ألا تنتظروا لنجاح إلى أن يتثقف هذا الشعب من جديد بمبادئنا. ولكن إذا ما تحليتم بالحذر

وأنتم تطبقون مبادئنا في كل مكان فسوف تكتشفون قبل عشر سنوات أن الخلق الأكبر عنادا قد تغير، وبهذا نكون قد أضفنا شعبا جديدا إلى الشعوب التي خضعت لنا من قبل.

وسوف نحل محل شعارنا الماسوني الذي يتسم بالتحرر: «الحرية والمساواة والإخاء» كلمات تعبر ببساطة عن فكرة فنقول: (حق الحرية وواجب المساواة وفكرة الإخاء) وبذلك نقبض على الثور من قرنيه. لقد حطمنا في الواقع جميع السلطات الحاكمة فيما عدا سلطتنا، ولكنها مازالت قائمة من الوجهة النظرية فحسب.

وإذا كانت بعض الحكومات تعادينا في الوقت الحاضر فليس ذلك إلا مجرد إجراء، وكل شئ يتم بمعرفتنا وموافقتنا التامة. لأننا في حاجة إلى تصرفاتها المعادية لليهود لكي يبقى من دوننا من إخواننا في الصفوف. ولن نستطرد في الكلام عن هذا الموضوع فقد تناولته مناقشات عدة من قبل.

إننا لن نصادف أية معارضة فإن حكومتنا تقف موقفا قويا أمام القانون بحيث يمكن اعتباره تعبيرا صريحا عن الدكتاتورية.

ويمكننا أن نقول في أمانة أننا في الوقت الحاضر مشرعون لأننا نجري المحاكمات ونوقع العقوبات ونحكم بالإعدام ونصدر العفو، إننا نشبه القائد العام الذي يتقدم صفوف جميع الجيوش. ونحكم بالقوة لأن بقايا حزب كان فيما مضى قويا ما زالت في يدنا. إن مطامعنا غير محدودة وجشعنا نهم نتوق إلى انتقام لا رحمة فيه، وحقدنا عنيف.

ويقوم على خدمتنا أناس من ذوي الآراء والنزعات الحزبية المختلفة، فمنهم من يرغبون في إعادة الملكية، ومنهم الاشتراكيون، ومنهم الشيوعيون، ومنهم معتنقو ألوان مختلفة من المبادئ الخيالية.

لقد خبرناهم جميعا فكل يعمل بطريقته على نسف ما تبقى من سلطة، وعلى تحطيم القوانين القائمة. وبهذه الطريقة قاست جميع الحكومات العذاب وراحت تصبح طالبة الراحة وحب السلام، وأصبحت اليوم على استعداد لتقديم جميع التضحيات. إلا أننا لن نتركها في سلام حتى تعترف بحكومتنا العليا الدولية.

كما يطلب الشعب وهو يتوجع حل جميع المشكلات الاجتماعية بوسائل دولية. وقد وقعت الأحزاب في قبضتنا بسبب ما تعانيه من انقسامات، ذلك لأنه لابد من المال لقيادة المعارضة والمال تحت رقابتنا.

لقد أفزعنا تحالف قوة غير اليهود المجربة وقوة الشعب العمياء، ولكننا اتخذنا جميع التدابير اللازمة للقضاء على كل محاولة تؤدي إلى هذا التحالف. لقد أقمنا حائلا بين القوانين وهو الفزع الذي تشعر به كل قوة منهما حيال الأخرى، وعلى ذلك بقيت قوة عامة الشعب سندا لنا، وبقينا نحن وحدنا الذين نستطيع قيادتها لتحقيق هدفنا.

ولكي لا يتحرر العامة من قبضة يدنا علينا أن نقيم اتصالا دائما بالجماهير، اتصالا إن لم يكن شخصيا فعلى الأقل عن طريق إخواننا الأكثر إخلاصا لنا، وحينما نصبح قوة معترفا بها، نستطيع أن نخاطب الشعب مباشرة في الميادين العامة، ونلقنه الثقافة السياسية التي تلائمنا ونهتم بالإشراف على ما يتلقاه الشعب من تعليم في مدارس الأقاليم ؟

ليس من شك على كل حال في أن ما يقوله مندوب الحكومة في هذا الصدد، أو ما يقوله الحاكم نفسه، سيكون له صدى في جميع أفراد الشعب حينما يتناقله الناس.

ولكي نحطم التنظيمات التي أقامها غير اليهود عاجلا، فإننا قد دعمنا بخبرتنا وأمسكنا بأطراف أجهزتها، فقد كانت الأجهزة تسير في الماضي بنظام صارم ولكن عادل، فأحللنا محله نظاما متحررا غير منتظم. ووضعنا يدنا على التشريع، وعلى المناورات الانتخابية، وتحكمنا في إدارة الصحافة وفي نمو الحرية الفردية، والأهم من ذلك كله إشرافنا على التعليم وهو المعول الرئيسي للحياة الحرة.

لقد أتلفنا الجيل الحاضر من غير اليهود، وأفسدنا خلقه بتلقينه المبادئ والنظريات التي نعلم سلفا أنها مبادئ ونظريات فاسدة، وعملنا على ترسيخها في ذهنه، دون أن نعمل على تغيير القوانين القائمة فعلا، أمكننا بالتلاعب بها وبتفسيرها الذي لم يخطر على بال واضعها الحصول نتيجة فعالة.

لقد أمكننا في بادئ الأمر أن نلمس تلك النتائج ذلك أن تفسيرنا للقوانين حجب المعنى الحقيقي لها. وجعلها غامضة لدرجة تعذر معها على الحكومات تفسيرها، ومن هنا ظهرت نظرية عدم التمسك بحرفية القوانين والحكم بروحها فقط.

يعترض البعض علينا قائلا أن الشعوب قد تستطيع في يوم ما حمل السلاح ضدنا إذا اكتشفت الخطط التي وضعناها. فاحتياطا لهذا الاحتمال أعددنا لمواجهة هذه الحالة قوة هائلة ترتعد أمامها فرائص أشجع الرجال.

والى أن يحدث ذلك ستنشأ في جميع المدن سكك حديد كهربائية وطرق تحت الأرض نتمكن بها من أن نقوم بنسف جميع مدن العالم بما فيها من هيئات ووثائق.

البروتوكول العاشر

إنني أبدأ اليوم بتكرار ما سبق أن قلته في الماضي، وأرجو أن تذكروا أن الحكومات والشعوب فيما يتعلق بالسياسة تقبل الناحية الظاهرة من الأشياء، فكيف يتسنى لهذه الحكومات والشعوب أن تبحث الأمر الباطن لهذه الأشياء في الوقت الذي لا هم لمثليها سوى الانغماس في ملذاتهم ؟

إنه من الأهمية بمكان -في تتحقق سياستنا- ألا نغمض الطرف عن التفاصيل التي سبق أن ذكرناها والتي ستصبح ملاذا لنا حين نناقش توزيع السلطات وحرية القول وحرية الصحافة والعقيدة وحق تشكيل الجماعات والعدالة أمام القانون وحرمة الملكية والمسكن وموضوع الضرائب (فكرة الضرائب السرية) ثم قوة سريان القانون على الماضي، وإذا ما اقتضت الضرورة ذلك، فيجب ألا نعددها، وإلا ندخل في مناقشة تفاصيلها، بل يجب أن نشرح مبادئ القانون الحديث كما لو كنا نعترف بها.

وأهمية هذا الكتمان تقوم على أن المبدأ الذي لا يعلن صراحة يترك لنا حرية العمل، بينما هذا المبدأ نفسه إذا أعلن أمكن اعتباره أمرا مسلما به.

يحترم الشعب قوة العبقرية السياسية، ويتحمل أعمالها الجريئة ويعقب عليها قائلا: «يا له من نصب واحتيال ولكنه تم بطريقة بارعة يا لها من شجاعة». وإننا نعتزم -باجتذاب جميع الشعوب- إقامة بناء جديد وضعنا رسمه. وفي سبيل هذا يجب علينا توفير مساعدة أعوان يتصفون بالشجاعة والجرأة، وفي استطاعتهم التغلب على جميع العقبات التي تعترض طريقنا.

حينما نقوم بالانقلاب نقول للشعب «لقد سارت الأمور حتى اليوم في طريق سيئ ولقد قاسيتم أنتم من ذلك، وإننا نحطم الآن مصادر آلامكم: أي الأوطان والحدود والقيم المالية والوطنية. لا شك أنكم تكونون أحرارا في استنكاركم لأعمالنا، ولكن هل يكون حكمكم عادلا، إذا أصدرتموه دون أن تجربوا ما نستطيع أن نعمله لصالحكم؟».

وحينئذ -في ثورة الحماس والأمل- يحملنا أفراد الشعب على الأكتاف. وسوف تلعب الانتخابات التي أعددناها لها حثالة الإنسانية بتنظيم اجتماعات أعددنا مقدما دورها الأخير، فهي القوة التي تكون قد «ارتقينا العرش» عن طريقها وسوف تسدد دينها الأخير بإظهار تشوقها لمشاهدة نتائج اقتراحنا قبل إصدار حكمها.

وعلينا أن نسوق العالم كله إلى الاشتراك في التصويت، وذلك لكي نحصل على الأغلبية الساحقة بين جميع الطبقات دون تمييز. ولا يمكننا أن نحصل على هذه الغالبية من طريق الطبقات المثقفة وحدها، ولا عن طريق مجتمع منقسم إلى طوائف.

وبعد أن يقتنع الإنسان بأهميته، سوف نحطم كيان الأسرة غير اليهودية، وبالتالي تأثيرها الثقافي. كما نحول دون أي رجل ذي موهبة من أن يفلح أو يخرج من قبضتنا، وهنا سوف يقع تحت نير عامة الشعب فلن يسمحوا له بعرض مشروعاته.

أما الشعب فيتعود على الاستماع إلينا نحن الذين ندفع له ثمن انتباهه وطاعته. وبتلك الوسائل نخلق قوة عمياء لن تستطيع في يوم أن تتخذ قرارا دون الرجوع إلى عملائنا الذين وضعناهم لقيادتها، وسوف يخضع الشعب لهذا النظام لأنه سوف يعلم أن كل ما يأتيه من خير، وكل ما يتحصل عليه من نفع سوف يوفيه له هؤلاء العملاء.

يجب أن يخرج نظام الحكومة من رأس واحدة، لأنه من العسير تدعيم هذه الحكومة إذا كانت ثمرة عدة رؤوس مفكرة. لهذا فلن يسمح لنا أن نعرف خطة العمل أو نناقشها وإلا قضينا على فاعليها وعلى وظيفتها وعلى معنى كل نقطة فيها.

وإذا ما نوقشت هذه الخطط، فسوف تشوه بسبب اختلاف أدراك معانيها، وعلى ذلك لابد من أن تكون خططا نهائية ومنطقية معقولة، وهذا السبب يجب عدم إلقاء عمل زعيمنا الأكبر على الجماهير أو على فريق صغير.

ولن تتسبب هذه الخطط في إحداث تغيير في الأنظمة القائمة حاليا، ولن تؤثر إلا في النظريات الاقتصادية وذلك من ناحية تطبيق إجراءاتها التي لابد أن تتمشى مع خططنا.

توجد الأنظمة نفسها في جميع الدول، ولا تختلف إلا في أسمائها :مجالي النواب، والوزارات، ومجالس الشيوخ، والمجلس الخاص، ثم الهيئات التشريعية والإدارية. ولن نتعرض هنا إلى شرح كيفية سير هذه الأنظمة حيث أنها معروفة جيدا للجميع، ويمكن أن نستوعب فقط أن كلا من هذه التنظيمات السابقة الذكر تطابق وظيفة من وظائف الحكومة الهامة، ولا أعني هنا بكلمة هامة الهيئات بل وظائفها، ولقد وزعت هذه التنظيمات فيما بينها وظائف الحكومة أي السلطات الإدارية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حتى أصبحت تماثل وظائف مختلف أعضاء جسم الإنسان.

عندما طعمنا جهاز الدولة بسم التحرر، تغير تركيبها السياسي. لقد أصيبت الدول كلها بمرض قاتل. تحلل الدم ولم يعد أمامها إلا انتظار نهاية لحظات إحتضارها.

لقد خلق التحرر الحكومات الدستورية التي حلت محل حكم الفرد، وهو الحكم الوحيد السليم بالنسبة لغير اليهود. إن الدستور كله، كما تعلمون من أنفسكم، ليس إلا مدرسة الخلافات وعدم التفاهم والعراك، والاضطرابات العديمة الجدوى التي تقوم داخل الأحزاب، إنه باختصار مدرسة كل ما يضعف قوة الحكومة. لقد سعت منصة البرلمان كما سعت الصحافة إلى وقف نشاط وإضعاف الحكام والى جعلهم بالتالي عديمي الجدوى. ولذلك سقطوا في كثير من الدول.

وأمكن حينئذ إقامة نظام جمهوري، وأحللنا محل الملك صورته الكاريكاتورية في شخص أخرجناه من بين صفوف الجماهير وانتخبناه من بين صنائعنا وعبيدنا.

بهذه الطريقة وضعنا اللغم تحت أقدام غير اليهود، أو على الأصح تحت أقدام الأمم غير اليهودية.

وفي مستقبل قريب نلقي المسئولية على عاتق الرئيس، وحينئذ نطبق في جرأة ودون تورع الخطط التي تكون دميتنا مسئولة عنها. وماذا يضيرنا إذا خفت صفوف الساعين وراء الأماكن، وإذا قامت الاضطرابات لتعذر العثور على رئيس، تلك الاضطرابات التي تنتهي بإفساد النظام في البلاد ؟

ولبلوغ مثل تلك النتائج سنعمل على تعيين رؤساء يكونون قد اشتركوا في فضيحة كفضيحة «باناما» أو في أية عملية مشبوهة من هذا النوع. ومن شأن مثل هذا الرئيس أن ينفذ في إخلاص خططنا لأنه يخشى أن ينكشف أمره ويقع تحت تأثير الفزع الذي يتسلط دائما على رجل يصل إلى السلطة ويرغب رغبة شديدة في المحافظة على المزايا وضروب التبجيل والاحترام التي تمنحه إياها وظيفته العليا.

وينتخب مجلس النواب ويحمي ويدافع عن الرئيس، بيد أننا سنسحب من ذلك المجلس سلطاته في إصدار وتعديل القوانين.

ونمنح تلك السلطات للرئيس المسئول الذي يكون كالدمية في يدنا. وتصبح سلطة الرئيس في مثل تلك الحالة هدفا معرضا لكافة ضروب الهجوم، ولكننا نعطيه وسيلة لدفاع بما يكون له من حق الرجوع إلى الشعب من فوق رؤوس نواب الأمة، أي أنه يرجع مباشرة إلى الشعب لمكون من عبيدنا العميان، من أغلبية عامة.

فضلا على أننا نمنح الرئيس سلطة إعلان الأحكام العرفية، ونفسر تلك السلطة بأن الرئيس، وهو القائد الأعلى للجيش، عليه أن يمسك زمام الجيش ليحمي الدستور الجمهوري الجديد، لذي يجب عليه حمايته لانه ممثله المسئول عنه.

من الواضح والحالة هذه أن يكون مفتاح الحالة الداخلية في يدنا ولن يشرف على التشريع أحد غيرنا. فضلا عن إننا إذا ما أقمنا الدستور الجمهوري الجديد فإننا نحت ستار سر الدولة نحرم مجلس النواب من حقه في مناقشة التدابير التي تتخذها الحكومة. وبهذا الدستور الجديد سنخفض كذلك إلى الحد الأدنى عدد ممثلي الأمة، فنخفض هكذا في ذات الوقت العواصف السياسية وعاطفة السياسة. وإذا ما بدت منهم على الرغم من كل ذلك أية مقاومة فإننا نقصي على البقية الباقية من النواب بالرجوع إلى الأمة.

ويكون من اختصاص الرئيس تعيين رئيس ونائب رئيس مجلسي النواب والشيوخ. ونحل دورات المجلسين الدائمة محل دورات تعقد لمدة بضعة أشهر فقط. ويكون للرئيس بخلاف ذلك، كرئيس للسلطة التنفيذية، حق دعوة وحل البرلمان. وفي حالة الحل تأجيل دعوة البرلمان

الجديد. ولكن لكي لا يكون الرئيس مسئولا عن نتائج تلك الأعمال غير الشرعية، فإننا نعمل قبل أن تبلغ خططنا درجة النضوج، على إقناع الوزراء والشخصيات الرسمية العظمي الأخرى التي تحيط بالرئيس بتشويه أوامره بإصدارهم تعليمات على هواهم، مما يلزمهم بتحمل مسئولية كانت تقع على عاتق الرئيس. وسوف نوصي بصفة خاصة بمنح تلك الوظيفة إلى مجلس الشيوخ والى مجلس الدولة أو إلى مجلس الوزراء ولكن ليس إلى أفراد. وتحت إدارتنا يقوم الرئيس بتفسير القوانين التي يمكن أن تفهم على أشكال مختلفة.

فضلا عن أنه يقوم بإلغاء القوانين إذا رأى ذلك مناسبا. ويكون من حقه كذلك اقتراح قوانين جديدة مؤقتة، وحتى إجراء تعديلات في عمل الحكومة الدستوري مستندا في عمله إلى ما يتطلبه رقي البلاد وتقدمها.

وتتيح لنا تلك التدابير أن نسحب تدريجيا جميع الحقوق وكافة ما نكون قد اضطررنا إلى التساهل فيه في بادئ الأمر لتولي زمام السلطة، ونكون قد اضطررنا إلى تضمينه دستور الحكومات لإخفاء إزالة جميع الحقوق الدستورية تدريجيا عندما تدق ساعة إحلال حكمنا المطلق محل جميع الحكومات القائمة.

ومن المحتمل أن يعترف بحكمنا المطلق قبل إلغاء الدساتير. وبعبارة أخرى يبدأ الاعتراف بحكومتنا منذ اللحظة التي يصبح فيها الشعب، الذي تكون الإنشقاقات قد مزقته والذي يكون قد عانى الأمرين من فشل حكامه، هذا الفشل الذي نكون قد أعددناه: «أسقطوهم وأعطونا رئيسا عالميا يكون في استطاعته توحيد صفوفنا والقضاء على جميع أسباب الفرقة والانشقاق، أي الفوارق

والجنسيات والأديان وديون الدولة.. الخ. زعيما يكون في وسعه أن يمنحنا السلام والراحة اللذين لا نجدهما تحت حكم ملوكنا ونوابنا».

بيد أنكم تعلمون تماما أنه لكي تصل الجماهير إلى حد إلقاء تلك الصيحة، يجب بث الاضطرابات بصفة مستديمة في العلاقات القائمة بين الشعب والحكومات، وإشاعة الأعمال العدوانية والأحقاد وحتى عذاب الجوع والحاجة، والأمراض، وذلك لدرجة لا يرى معها غير اليهود مخرجا للأزراء التي تحل بهم سوى الالتجاء إلى أموالنا والى سيادتنا المطلقة.

ولكننا إذا أعطينا الأمة الوقت لكي تعود إلى رشدها فمن غير المحتمل أن تعود تلك المناسبة من جديد.

البروتوكول الحادي عشر

يصدق مجلس الدولة على سلطة الملك. وكهيئة تشريعية رسمية يتخذ شكل لجنة منوطة بها إذ عة أوامر الحاكم.

وها هو إذن برنامج الدستور الجديد الذي نعده للعالم. سنضع القوانين ونحدد الحقوق الدستورية والإدارية:

١- عن طريق مراسيم يصدرها المجلس التشريعي ويقترحها الرئيس.

٢- عن طريق أوامر عامة وأوامر من مجلس الشيوخ ومن مجلس الدولة وعن طريق قرارات مجلس الوزراء.

٣- وفي الوقت المناسب عن طريق الانقلاب.

وأننا إذ حددنا الخطوط العريضة لخطة عملنا، سنتحدث عن التفاصيل التي قد تكون لازمة لنا لإتمام ثورتنا في جميع دواليب أداة

الحكم، بحسب المعني الذي سبق أن بينته. وأعني بتلك التفاصيل حرية الدين، وانتخاب ممثلي الشعب وحقوق كثيرة أخرى يجب أن تزول من حياة الناس اليومية. وإذا لم تختف كل تلك الحقوق تماما، يجب تحويلها بشكل حاسم غداة إعلان الدستور الجديد. وفي تلك اللحظة بالذات وحدها يزول أمامنا كل خطر في الإفصاح عن كافة ضروب التجديد وذلك للسبب الأتي: إن كل تغيير ظاهر قد يكون في أي وقت آخر خطرا، لأنه إن ادخل بالقوة ونفذ بدقة ودون تمييز، يكون من شأنه إثارة الشعب الذي يتملكه الخوف من إجراء تغيرات أخرى مماثلة. ومن جهة أخرى إذا اضطرتنا تلك التغيرات إلى منح تساهلات أخرى، فسوف يقول الشعب إننا قد اعترفنا بأخطائنا وقد يؤثر ذلك في ما يجب أن تتحلى به السلطة الجديدة من أنها معصومة من الخطأ. وقد يقول كذلك أن الخوف قد تملكنا وأننا اضطررنا إلى التنازل. وإذا كان الأمر كذلك فلن يشكرنا العالم يوما لأنه يعتبر أن من حقه دائما الحصول على التنازل، وإذا ما أثرت هذه الأوهام على روح الجمهور تعرضت مكانة الدستور الجديد لخطر جسيم.

والأمر الجوهري بالنسبة لنا أن يدرك الشعب بمجرد هذا الإعلان، ما دام يتألم من التغيير المفاجئ مستسلمات للذعر والتردد، أننا قد أصبحنا من القوة والمناعة لدرجة أننا لن نأبه بمصالحه ولن نعيرها التفاتا. وسنعمل على أن يقتنع أننا لا نتجاهل آراءه ورغباته فحسب، بل أننا سنكون على استعداد في أي وقت وفي كل مكان لقمع كل مظاهرة وكل جنوح إلى المقاومة بشدة. وسنفهم الشعب أننا قد حصلنا على كل ما نريد، وأننا لن نسمح له بمشاركتنا السلطة. وحينئذ يدفعه الذعر إلى أن يغمض عينيه وينتظر الأحداث في صبر.

وغير اليهود كقطيع من الأغنام -أما نحن فإننا الذئاب. وهل تعلمون ماذا تفعل الأغنام إذا ما اقتحمت الذئاب حظيرتها ؟ إنها تغمض عيونها. وسندفعهم إلى ذلك لأننا سنعدهم بجميع الحريات بعد أن نكون قد استبعدنا جميع الأعداء في العالم وحصلنا على خضوع جميع الأحزاب، وأكد لا أكون في حاجة إلى أن أقول لكم كم من الوقت سينتظرون حرياتهم.

ما هو السبب الذي دفعنا إلى أن نبتدع سياستنا ونثبت أقدامها عند غير اليهود ؟ لقد رسخناها في أذهانهم دون أن ندعهم يفقهون ما تبطن من معنى. فما هو الذي دفعنا إلى أن نسلك هذا المسلك، اللهم إلا أننا جنس مشتت وليس في وسعنا بلوغ غرضنا بوسائل مباشرة، بل بوسائل غير مباشرة فحسب، هذا هو السبب الحقيقي لتنظيمنا الماسونية التي لم يتعمق هؤلاء الخنازير من غير اليهود في فهم معناها ولا حتى الشك في أهدافها. إننا نسوقهم إلى محافلنا التي لا عدد لها ولا حصر، تلك المحافل التي تبدو ماسونية فحسب ذرا للرماد في عيون رفاقهم.

لقد تشتت شعب الله المختار برحمة من عنده، وهذا التشتت الذي بدا للعالم أنه ضعف كان مصدر قوتنا التي أبلغتنا ذروة السيادة العالمية. ولم يبق لبلوغ هدفنا إلا القليل نضيفه إلى تلك الأسس.

البروتوكول الثاني عشر

إن كلمة «حرية» التي يمكن تفسيرها بشتى المعاني، كان تفسيرنا لها كما يلي: «الحرية هي الحق في عمل كل ما يسمح به القانون». وهذا التفسير مفيد لنا بمعنى أنه يحتفظ لنا بتجديد المكان الذي

توجد فيه الحرية والمكان الذي لا توجد فيه، وذلك لسبب بسيط هو أن القانون لن يسمح إلا بما يرضي رغباتنا فحسب.

وسيكون مسلكنا أمام الصحافة كما يلي:

ما هو الدور الذي تلعبه الصحافة في الوقت الحاضر ؟ إنها تفيد في إثارة اعنف العواطف في نفوس الشعوب، وتفيد في بعض الأحيان في إثارة تطاحن أناني بين الأحزاب يمكن أن يكون محققا لأهدافنا. إنها غالبا ما تكون جوفاء، كاذبة، غير عادلة. ولا يدرك أكثر الناس طواياها الحقيقية. إننا سنبسط عليها نير سلطاننا ونقودها بزمام قوي ويجب علينا كذلك أن نتولى الإشراف على جميع دور النشر، فلا جدوى من إشرافنا على الصحف إذا ما بقينا معرضين لهجمات النشرات والكتب. وسنجعل من حصيلة الإعلان التي تدر الآن كثيرا -موردا مفيدا لحكومتنا، بفرض رسم دمغة خاص، وبإلزام أصحاب دور النشر والمطابع، بأن يدفعوا لنا تأمينا نحفظ به حكومتنا من جميع ضروب الهجوم الصحفي. وفي حالة الهجوم نرد على كل جانب بفرض الغرامات. وسوف تكون تلك التدابير وهي: الدمغة والتأمينات والغرامات، مصدر دخل لحكومتنا. ولا شك أن أصحاب الأحزاب لن تتأثر بدفع الغرامات، ولكن إذا أعادت الكرة وهاجمتنا من جديد فإننا نقضي عليها قضاء مبرما، ولن يجرؤ أحد على المساس بالمكانة التي تتحلى بها سياستنا من عصمة، ولكي نمنع صدور أية نشرة نقول في أسباب منعها: أنها تثير الرأي العام دون سبب أو أساس، وأرجو أن تلاحظوا جيدا أن بين النشرات العدوانية نشرات نضعها نحن لهذا الغرض، ولكنها لن تهاجم سياستنا إلا في النواحي التي نكون قد اعتزمنا إدخال تغيير فيها.

لن يصل نبأ إلى المجتمع إلا بعد أن يكون قد مر على رقابتنا،

وهذا بالنسبة لنا أمر مفروغ منه، لأن جميع الأنباء تصل من أنحاء العالم عن طريق عدد محدود من الوكالات التي نركزها. فإذا ما تولينا زمام السلطة نكون قد امتلكنا الوكالات جميعا فلا تنشر إلا الأنباء التي نسمح بنشرها.

وإذا كان في الظروف الحاضرة قد توصلنا إلى الإشراف على المجتمع غير اليهودي إشرافا لا يتيح له النظر إلى شئون العالم الآمن وراء نظارات ملونة نكون قد وضعناها على عينيه وإذا كان لا يوجد منه الآن حاجز يمنعنا من النفوذ إلى أسرار الدولة كما يسميها غير اليهود في حماقة، فماذا يكون موقفنا إذا ما خضع لنا العالم رسميا في شخص إمبراطورنا العالمي ؟

لنعد إلى مستقبل الصحافة: يجب على من يريد أن يكون ناشرا أو صاحب مكتبة أو مطبعة أن يحصل على شهادة وترخيص يسحبان منه إذا عصا أوامرنا، وتوضع القنوات التي يجري فيها لفكر الإنساني تحت يد حكومتنا، فنستخدمها كوسيلة للتربية، ونمنع بهذا الشكل الجمهور من أن يضلله «التقدم» المثالي والتحرر.

من منا لا يعرف أن هذا الخير العظيم يؤدي مباشرة إلى تخيل الكمال الذي أسفرت عنه الفوضى والحقد على السلطة ؟ وذلك لسبب بسيط هو أن التقدم أو بالأحرى فكرة التقدم المتحرر تثير عند الناس أفكارا مختلفة من التحرر دون أن تحدها حدود. إن جميع الأحرار فوضويون إن لم يكونوا بأعمالهم فعلى الأقل بأفكارهم. كل واحد منهم يجري وراء شبح الحرية اعتقادا منه أن في وسعه أن يفعل ما يشاء، فيقع في الفوضى بمعارضته لمجرد حب المعارضة التي يتصورها لحرية الرأي.

فلنتحدث الآن عن نشر الكتب. سنفرض عليها الرسوم بالطريقة التي نفرضها بها على الصحف اليومية، أي بطريقة الدمغة الضريبية والتأمينات، وإلا فإننا سنضاعف الضريبة على الكتب التي يقل عدد صفحاتها عن ثلاثمائة صفحة، فنعتبرها من النشرات، حتى نحد من انتشار الصحف الدورية التي تعتبر أخطر أنواع السم المطبوع. وستضطر هذه التدابير المؤلفين إلى نشر مؤلفات طويلة لا يتهافت الجمهور عليها بسبب ارتفاع أسعارها بصفة خاصة، ونقوم نحن بنشر كتب رخيصة الثمن لتعليم الجمهور وتركيز روحه في الموجهة التي تناسبنا، وسنخفض الضرائب على إنتاج الأدب الذي ليس له موضوع خاص، الأدب المسلي.

هذا ومسئولية المؤلفين أمام القانون تضعهم في قبضة يدنا، ومن سولت نفسه مهاجمتنا فلن يجد ناشرا ينشر له.

وعلى الناشر أو الطابع أن يحصل من السلطات على ترخيص بطبع أي كتاب قبل طبعه. وهكذا نلم مقدما بكل مؤامرة تحاك ضدنا، ويكون في وسعنا أن نوجه ضربتنا إلى رأس المؤامرة بالاحتياط لها، وبنشر التفسير اللازم عنها.

إن الأدب والصحافة أهم دعامتين من دعائم التربية، ولهذا السبب ستشتري حكومتنا أكبر عدد ممكن من الصحف الدورية، فنقضي بهذا الشكل على الأثر السيئ للصحافة المستقلة، ونسيطر سيطرة هائلة على الروح البشرية. وإذا ما سمحنا بقيام عشر صحف دورية فإننا نقوم بنشر ثلاثين من جانبنا، وهكذا.

بيد أنه يجب ألا يداخل الجمهور أي شك في هذه التدابير، ولذلك يجب أن تعبر الصحف الدورية التي نصدرها عن وجهات وآراء

متناقضة، فتبث الثقة في النفوس، وتقدم صورة خلابة لأعدائنا المستسلمين للاطمئنان فيقعون هكذا في شراكنا وينزع سلاحهم.

ونضع الصحافة الرسمية في المرتبة الأولى، وهي تعني بصفة دائمة بالدفاع عن مصالحنا، وهذه يكون تأثيرها على الجمهور طفيفا، وفي المرتبة التالية نضع الصحافة الشبيهة بالرسمية التي تجعل واجبها اجتذاب غير المتحمسين وغير المكترثين، ونضع في المرتبة الثالثة الصحافة التي تتظاهر بمعارضتنا والتي تقف إحدى جرائدها موقف الخصم منا، فيعتقد أعداؤنا الحقيقيون صدق هذه المعارضة ويكشفون لنا أوراقهم. وتدافع جميع الصحف عن أحزاب مختلفة: الأرستقراطي، والجمهوري، والثوري وحتى الفوضوي، ولكن المفهوم أن هذا الدفاع يستمر مادامت الدساتير قائمة. يكون لتلك الصحف منات الأيدي (كالإله الهندي فيشنو) تجس كل منها نبض الرأي العام المتقلب.

وعندما يسرع النبض، تميل تلك الأيدي بالرأي العام نحو قضيتنا لأن المريض العصبي المزاج سهل الانقياد والخضوع، في سهولة لشتى ضروب التأثير.

وإذا أعتقد بعض الثرثارين أنهم يعبرون عن رأي صحيفة حزبهم، فإنهم لا يكررون في الواقع إلا رأينا الخاص أو الرأي الذي نريده. ولاعتقادهم أنهم يتبعون صحيفتهم فإنهم في الواقع يتبعون العلم الذي نرفعه أمام أعينهم، ولكي يتمكن جيش صحافتنا من تنفيذ هذا البرنامج روحا، بتأييد الأحزاب المختلفة، علينا تنظيم صحافتنا بعناية بالغة.

وتحت اسم «اللجنة المركزية للصحافة» تنظم اجتماعات أدبية يقف

فيها عملاؤنا دون أن يراهم أحد للإدلاء بكلمة السر ولمناقشة ومعارضة سياستنا -بشكل سطحي بطبيعة الحال- دون المساس بأي ركن من أركانها الأساسية. وتتظاهر صحافتنا بمجادلة الصحف الرسمية لكي تمهد لنا سبيل تحديد خططنا بدقة لم تتوافر لنا عند وضع برامجنا الأولية، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت هناك فائدة نجنيها.

ومعارضة الصحافة تفيدنا في بث الاعتقاد في نفوس الشعب بأن حرية الرأي مازالت قائمة. وهي تمهد لأنصارنا الفرصة ليظهروا أن خصومنا يكيلون لنا التهم مجردة من أي معنى، نظرا لأنهم سيتعذر عليهم تفنيد سياستنا على أسس صحيحة.

وإذا لم يفطن الرأي العام لتلك التدابير فإنها تكون أنجح وأفضل وسيلة لتوجيه روح الشعب وبث الثقة في حكومتنا.

وبفضل تلك التدابير يكون في وسعنا إثارة النفوس أو تهدئتها حول المسائل السياسية عند الضرورة، فنقنع أو نضلل الروح العام بنشرنا أنباء صحيحة أو كاذبة، وأحداثا صحيحة أو متناقضة بما يتفق وأهدافنا. وتتوقف الأنباء التي ننشرها على استعداد الشعب في الوقت الراهن لتقبل هذا النوع من الأنباء، وسنفحص كل شبر من الأرض فحصا دقيقا قبل أن نطأه بأقدامنا.

وتتيح لنا القيود التي نفرضها -كما قلت- على المطبوعات الخاصة تأكيد هزيمة أعدائنا، لأنه لن تكون تحت تصرفهم أية صحيفة يطلقون فيها العنان لآرائهم. ولن نكون في حاجة حتى إلى تفنيد تأكيداتهم تفنيدا تاما.

وسوف نكذب بصفة شبيهة بالرسمية، إذا كان ذلك ضروريا الأنباء التي نكون قد نشرناها لجس النبض في صحف المرتبة الثالثة.

يوجد في الصحف الفرنسية فعلا نظام للتفاهم الماسوني على إطلاق كلمة السر، وترتبط جميع الصحف بأسرار مهنية مشتركة على طريقة العرافين القداعى. ولا يكشف أي عضو من أعضائها عن معرفته للسر إذا لم يصدر الأمر بإفشائه.

ولا يجرو أي ناشر على خيانة السر الذي أؤتمن عليه، لأنه لا يمكن قبول أحد في عالم الأدب إذا لم يكن ماضيه موصوما بوصمة قاتمة. وعند أول بادرة لعدم الخضوع يفتضح أمر وصمته في الحال، وما دامت تلك الوصمات معروفة لعدد قليل فحسب، فإن مكانة الصحفي يجذب الرأي العام في أنحاء البلاد فيعجب الشعب به ويعتنق أفكاره.

ويجب أن تمتد خططنا بصفة رئيسية إلى الأقاليم، فنبث فيها الأفكار والآراء التي يكون في وسعنا إطلاقها في الوقت المناسب ضد العاصمة على أنها وجهات نظر محايدة للأقاليم.

ولن يتغير بطبيعة الحال مصدر تلك الأفكار وأصلها -هي أفكارنا- وقبل أن نتولى زمام السلطة يجب أن تكون المدن الكبرى خاضعة لنفوذ الرأي العام في الأقاليم ولو بعض الوقت، أي أن تكون على علم برأي الأغلبية، وهو الرأي الذي نكون قد أعددناه. ومن الضروري ألا يكون لدى العواصم، في الوقت الحرج والسيكولوجي، الوقت لمناقشة الأمر الواقع، بل يجب أن تقبله بالرضا لأن الأغلبية في الأقاليم وافقت عليه ونادت به.

وإذا ما بلغنا فترة العهد الجديد، خلال فترة الانتقال التي تسبق سيادتنا، فلن نسمح للصحافة بنشر محاكمات القضايا الجنائية. لكي يعتقد الشعب أن العهد الجديد عهد أمن واطمئنان قضى على الجريمة ونشر الرخاء والمحبة.

وإذا ما وقعت جريمة وجب ألا يعلم بها إلا المجني عليه فقط، والذين تكون الصدف قد ساقتهم إلى مشاهدتها، ويجب ألا يتعدى نبأ الجريمة هؤلاء وحدهم.

البروتوكول الثالث عشر

ستجبر الحاجة إلى الخبز اليومي غير اليهود على أن يمسكوا لسانهم، وأن يكونوا خدما مطيعين وتحت أمرتنا، يتولى من يمكننا توظيفهم من غير اليهود في صحفنا معالجة الشئون التي نرى عدم معالجتها في صحافتنا الرسمية. وبينما تسير المجادلات بأنواعها على هذا المنوال نضع القوانين التي نحن في حاجة إليها ثم نقدمها للجمهور كأمر واقع.

ولن يجرؤ أحد على المطالبة بإلغاء ما يكون قد تقرر لاسيما أننا نكون قد أضفينا على كل شئ طابع الرغبة في المساعدة على التقدم. وحينئذ تقوم الصحافة بتحويل أنظار الجمهور بعرضها اقتراحات جديدة. وأنتم تعلمون أننا علمنا الشعب دائما البحث عن انفعالات جديدة.

ويقوم بعض الساسة المغامرين المتهوسين، من أمثال هؤلاء الذين حتى في أيامنا هذه لا يفقهون شيئا عما يتحدثون به، بتعجيل مناقشة مشكلات جديدة. وليس من شأن المشكلات السياسية أن تكون معروفة لعامة الناس. ولن تفهمها -كما قلت آنفا- إلا الحكومات التي تولت تصريف الأمور منذ أجيال. من كل ذلك يمكنكم أن تستنتجوا أننا لن نحتكم إلى الرأي العام إلا لتيسير عمل أداتنا. وفي وسعكم كذلك أن تلاحظوا أننا نسعى للحصول على الموافقة على

جميع المسائل ليس بالأفعال بل بمجرد الكلام. ونؤكد باستمرار وبقدر استطاعتنا، إننا نعمل بما يراودنا من أمل وثقة بأننا نخدم الخير العام.

ولكي نحول أنظار الذين تشغلهم المسائل السياسية، نتقدم إليهم بمشكلات جديدة تتعلق بالتجارة والصناعة مثلا. لكي نثير ثائرتهم حول تلك المسائل كيفما شاءوا. ذلك أن الجماهير لا تقبل الإمساك عن الخوض في أمور السياسة والتغاضي عنها إلا إذا قدمنا لها أنواعا أخرى من أنواع التسلية: كالتجارة مثلا فنحاول إثارتها على أنها مسألة سياسية. ونكون بذلك قد دفعنا الجماهير إلى الاشتراك في السياسة لنكفل تأييدها لحملتنا ضد حكومات غير اليهود.

ولكي نمنعهم من اكتشاف خط سير جديد في السياسة سنلهيهم بشتى ضروب التسلية: كالقمار، واللهو، وإثارة العواطف، ونشر منازل الدعارة.

ونقوم بحملة إعلانية في الصحف ندعو فيها الشعب إلى الاشتراك في شتى المباريات: الفنية والرياضية.. ألخ. فهذه الضروب من التسلية تلهي الناس نهائيا عن المسائل التي قد تثير النزاع بيننا وبين العامة. ولما كان الشعب سيفقد موهبة التفكير بنفسه تدريجيا فإنه سيشاركنا الصياح لهذا السبب البسيط وهو أن نكون أعضاء المجتمع الوحيدين الذين يتقدمون بالأفكار الجديدة. وستفتح تلك الطرق المجهولة الطريق أمام أفكار الناس عن طريق وسطاء لن يرتاب أحد في أنهم من أتباعنا.

وعندما يتم الاعتراف بحكومتنا ينتهي دور المثاليين الأحرار نهائيا .والى أن يحين ذلك الوقت ستكون خدماتهم لنا عظيمة الشأن. ولذلك

سنحاول تحويل الروح العام إلى كافة ضروب النظريات الخيالية التي يمكن أن تكون متقدمة أو متحررة.

لقد نجحنا نجاحا تاما في سلب عقول غير اليهود الفارغة وتحويلها إلى الاشتراكية بنظرياتها التقدمية ولن تجدوا بين غير اليهود رجلا واحدا في وسعه أن يلاحظ أن وراء كلمة «التقدم» تجد دائما خدعة، إلا فيما يتعلق بالاكتشافات المادية والعلمية. ذلك أنه لا يوجد إلا تعليم واحد حق ليس «للتقدم» فيه مكان. فالتقدم ككل فكرة خاطئة، يفيد في إخفاء الحقيقة لكي لا يعرفها سوانا نحن الشعب المختار، لنكون حرسا عليها.

وعندما نتولى زمام السلطة، يتولى خطباؤنا مناقشة المشكلات الكبرى التي أزعجت الإنسانية، تلك الإنسانية التي ستخضع في نهاية الأمر لنيرنا المبارك.

ولن يساور أحد الشك حينئذ في أننا أثرنا تلك المشكلات لنخدم خطة سياسية لم يتح لأحد إدراكها طيلة أجيال ؟

البروتوكول الرابع عشر

عندما نصبح أسياد الأرض لن نسمح بقيام دين غير ديننا، أي دين لا يسلم بأله واحد يرتبط به مصيرنا لأنه اختارنا ويرتبط به كذلك مصير العالم.

ومن أجل ذلك يجب علينا إزالة العقائد. وإذا كانت النتيجة التي وصلنا إليها مؤقتا قد أسفرت عن خلق الملحدين، فإن هدفنا لن يتأثر بذلك بل يكون ذلك مثلا للأجيال القادمة التي ستستمع إلى تعاليم دين موسى، هذا الدين الذي فرض علينا مبدؤه الثابت النابه وضع جميع الأمم تحت أقدامنا.

وأننا إذ نقوم بهذا العمل نصر كذلك على الحقائق الصوفية لتعاليم موسى ونقول أن كل قيمة تربوية تتوقف على تلك الحقائق.

وسننشر في كل مناسبة مقالات نقارن فيها بين سطتنا المتفوقة وسلطتنا الماضية. ونبرز حالة السلام المباركة التي تعتبر حينئذ من محاسن حكومتنا، فإن تلك الحالة هي ثمرة أجيال طويلة من الاضطرابات. وسنكشف بجلاء براق الأخطاء التي ارتكبها غير اليهود في حكومتهم. ونثير حول العهد القديم من الاشمئزاز ما يدفع الأمم إلى تفضيل السلام في العبودية عن الحقوق التي تمنحها لهم حرية طالما أشادوا بها مع أنها سببت لهم أقسى ضروب الآلام، وحلت الكيان البشري، تلك الحقوق التي كانت تدفعنا إليها والحق يقال جماعة من المغامرين الذين كانوا لا يفقهون ما هم صانعون.

ترهق تغييرات الحكومة التي تكون قد دفعنا إليها غير اليهود لهدم الجهاز الحكومي، كاهل الشعوب فيبلغ بها الأمر حد تفضيل تحمل كل شئ على يدنا خوفا من ان يتعرضوا من جديد للآلام والمصائب التي مرت بهم. وسنلفت النظر بصفة خاصة إلى الأخطاء التاريخية التي ارتكبتها حكومات غير اليهود، تلك الأخطاء التي ادت بها إلى تعذيب الانسانية أجيالا طوالا، لأنها كانت لا تفقه معنى السعادة الحقه للحياة الإنسانية بسعيها الدائب وراء المشروعات الخيالية للرفاهية الاجتماعية. ذلك أن غير اليهود لم يتنبهوا إلى أن مشروعاتهم، بدلا من أن تحسن علاقات الإنسان بأخيه الانسان، لم تسفر إلا عن زيادة مساوئه. ومع ذلك فإن تلك العلاقات المشتركة أساس الكيان البشري. وتقوم قوة مبادئنا والتدابير التي سنتخذ

لتطبيقها على أننا سنفسرها بإظهار تباينها مع العهد البائد وأوضاعه الاجتماعية القديمة.

ويعرض فلاسفتنا كل مساوئ أديان غير اليهود، ولكن لن يحكم أحد أبدا على ديننا من وجهة نظره الحقه، لأنه لا يلم به إلماما تاما سوى رجالنا الذين لن يخاطروا في أية حالة بالكشف عن أسراره.

لقد نشرنا في الدول التي تزعم أنها عظمى أدبا ضارا بذيئا خسيسا. وسنواصل العمل على أن يتبوأ هذا الأدب الصدارة فترة قصيرة من الوقت بعد قيام حكومتنا لكي نبرز بشكل جلي من القمة التي نصعد إليها ميزة التعاليم التي سنلقنها. ويلقي علماؤنا الذين يدربون خصيصا على قيادة غير اليهود، الخطب ويرسمون الخطط ويضعون الكلمات ويكتبون المقالات التي نؤثر بواسطتها على النفوس وننحو فيها ناحية العلم وناحية الأفكار التي تناسبنا.

البروتوكول الخامس عشر

وإذا ما تولينا السلطة، بما نكون قد أعددناه من انقلابات تحدث في جميع الدول في وقت واحد -بمجرد أن يعلن رسميا عجز حكومات تلك الدول عن حكم الشعب، وقد يمضي على ذلك وقت طويل ربما يبلغ قرنا لمنع المؤامرات ضدنا.

ولبلوغ هذا الهدف سنستخدم بلا شفقة وسيلة إعدام جميع الذين قد يحملون السلاح لمقاومة توطيد سلطتنا.

ويسري حكم الإعدام على إنشاء أية جمعية سرية جديدة. أما الجمعيات السرية القائمة الآن والتي نعرفها، فإننا نحل منها

الجمعيات التي خدمت أو تخدم قضيتنا وننفي أعضاءها في جهة نائية من العالم.

وبتلك الطريقة نعامل الماسونيين غير اليهود الذين يكونون قد أحاطوا بأكثر ما يناسبنا. والماسونيون الذين نكون لسبب ما عاملناهم برأفة سنثير في نفوسهم الخوف الدائم من لنفي. ونصدر قانونا ينفي جميع أعضاء الجمعيات السرية من أوروبا حيث نقيم كرسي الحكم. وتكون قرارات حكومتنا غير قابلة للنقض ولن يحق لأحد مناقشتها.

ولكي نخضع مجتمع غير اليهود الذي رسخ فيه الفرقة والانشقاق ومبادئ الدين البروتستانتي، يجب اتخاذ تدابير صارمة تثبت للأمم أن قوتنا لا تقاوم .ويجب ألا نقيم وزنا للعدد الكبير من الضحايا الذين سنضحي بهم من أجل الرخاء المقبل.

ومن واجب الحكومة التي تدرك أن كيانها لا يقوم على ما تتمتع به من مزايا فحسب بل على أداء الواجب، أن تحصل على الرخاء حتى عن طريق التضحيات الكثيرة.

وتدعم مكانة سلطانها شرط رئيسي لاستقراره. ولن يتسنى بلوغ تلك المكانة إلا عن طريق قوة هائلة لا تتزعزع ولا تقهر تحيط بها سلطة صوفية مثلا، سلطة منحها الله.

هذا ما كان عليه، حتى أيامنا هذه، الحكم المطلق الروسي، عدونا الأوحد الخطير، إذا لم نقم وزنا للكرسي الرسولي، فاذكروا الوقت الذي كانت فيه إيطاليا غارقة في لجج من الدم. إنها لم تمس شعرة من رأس «سيلا» بينما كان هو الذي أهدر دمها.

وبفضل قوة خلقه أصبح إلها في نظر الشعب وجعلت عودته

الجريئة إلى إيطاليا منه رجلا لا يقهر، ولن يمس العامة الرجل الذي يسحرهم بشجاعته وقوة نفسه.

وسنسعى إلى إنشاء ومضاعفة عدد المحافل الماسونية في أنحاء العالم مادمنا لم نبلغ السلطة، ونجذب إلى تلك المحافل جميع الذين في وسعهم أن يتحلوا بعقلية الجماهير أو الذين تحلوا بتلك العقلية فعلا، لأن تلك المحافل هي الأماكن الرئيسية التي تمدنا بالمعلومات، وهي في الوقت ذاته مراكز الدعاية.

ونركز جميع تلك المحافل تحت إدارة واحدة معروفة لنا وحدنا، يؤلفها حكماؤنا. ويكون لتلك المحافل ممثلوها لكي نخفي مديريها الحقيقيين. ويكون لهؤلاء المديرين وحدهم الحق في تعين الخطباء وفي وضع جدول الأعمال. وفي تلك المحافل نوثق الروابط بين جميع طبقات المجتمعات الاشتراكية والثورية. وتكون المشروعات السياسية السرية معروفة لنا، وبمجرد وضعها نشرف على تنفيذها.

ويصبح جميع أفراد البوليس الدولي والسري أعضاء في محافلنا. وإدارات البوليس من الأهمية بمكان بالنسبة لنا، لأن في وسعها أن تخفي أعمالنا، وأن تخترع تفسيرات معقولة لاستياء الجماهير كما أن في وسعها أن تعاقب كل من سولت له نفسه المقاومة والعصيان والتمرد.

إن أكثر الذين يلتحقون بالجمعيات السرية من المغامرين الذين يريدون، لسبب أو لآخر، أن يشقوا طريقهم في الحياة والذين يفتقرون إلى روح الجد. وبأمثال هؤلاء الرجال تتيسر لنا مواصلة هدفنا واليهم نكل أمر إدارة جهازنا.

وإذا ما ساد الاضطراب العام كان هذا الاضطراب لازما لنا،

لكي نزرع دعائمه القوية. وإذا ما قامت وسط هذا الاضطراب المؤامرات فمعنى ذلك أن أحد عملائنا المخلصين يقف على رأسها. ومن الطبيعي أن نكون الشعب الوحيد الذي يدير أعمال الماسونية، لأننا الشعب الوحيد الذي يحسن قيادتها، ويعرف الهدف الأخير لكل عمل، بينما يجهل غير اليهود أكثر الأمور التي تتعلق بالماسونية وليس في مقدورهم رؤية حتى النتائج المباشرة لأعمالهم. أنهم بصفة عامة لا يفكرون في المزايا لعاجلة المباشرة. ويغتبطون إذا حققوها لان هذا يرضي كبريائهم، فهم لا يدركون أن الفكرة الأصلية ليست فكرتهم وأنها من وحينا.

يلتحق غير اليهود بالمحافل مدفوعين بمجرد الفضولية، أو ملا منهم في الحصول على المزايا التي نوفرها لهم، ويلتحق بعضهم بها لكي يتمكنوا من مناقشة أفكارهم السخيفة أمام جمهور المستمعين. ويتوق غير اليهود إلى ضروب الانفعالات التي يهيئها النجاح والهتافات. وها نحن نوزعها عليهم دون حساب. ولذلك نتركهم يحرزون نجاحهم ونفيد من الرجال الذين يتملكهم الغرور والذين يستسيغون أفكارنا وكلهم ثقة في عصمتهم وفي أنهم وحدهم القادرون على التفكير وغير خاضعين لغيرهم.

أنكم لا تشكون مطلقا في أن من اليسير جدا دفع أنبه النابهين من غير اليهود إلى درجة سخيفة من السذاجة بإطناب غرورهم، ومن اليسير جدا الفت في عضده بأتفه فشل أو بمجرد الكف عن الهتاف له. ولذلك يمكن الوصول به إلى درجة الخنوع إذا ما لوحنا له بنجاح جديد. وبقدر احتكارنا للنجاح وتشوقنا إلى النجاح المطرد لمشروعاتنا فحسب، يزداد حب غير اليهود لنجاح واستعدادهم

لتضحية جميع مشروعاتهم في سبيل بلوغه. ويتيح لنا طابعهم هذا أن نصنع بهم ما نريد، والذي يبدو منهم أنه نمر مفترس يكون أسخف من النعجة ورأسه مليئة بالفراغ.

لذلك نتركهم يستسلمون لأحلامهم ولآمالهم الباطلة في القضاء على مبدأ الفردية البشرية بأفكار رمزية عن مبدأ الجماعية.

أنهم لم يدركوا بعد ولن يدركوا إطلاقا أن هذا الحلم الجنوني يخالف عقيدة الطبيعة الرئيسية التي، منذ بدء الخليقة، خلقت الناس يختلف أحدهم عن الآخر فوهبت لكل منهم فرديته.

ألا تثبت مقدرتنا على دفع غير اليهود إلى مثل هذا التفكير الخاطئ الدرجة الضيقة التي يدركون بها معنى الحياة الإنسانية إذا ما قورنت بإدراكنا لها ؟

وهنا يكمن أكبر أمل لنا في إحراز النجاح.

كم كان حكماؤنا القدامى نابهين عندما كانوا يعلموننا أنه لبلوغ هدف كبير حقا يجب ألا تقف في وجهنا السبل وألا نحسب حساب عدد الضحايا الذين تجب التضحية بهم لتحقيق القضية ؟ إننا لم نحفل يوما بعدد ضحايا الجنس غير اليهودي البهيم. ومع أننا اضطررنا إلى التضحية بعدد كبير من أمتنا فإننا قد وهبنا شعبنا مركزا في العالم لم يكن يحلم به. لقد أنقذ عدد ضئيل نسبيا من ضحايا أمتنا من الدمار.

لكل إنسان أجل محتوم. ولكن من الأفضل تعجيل أجل كل من يقف في طريق نجاح قضيتنا. إننا نقضي بالموت على الماسونيين بشكل لا يثير شك أحد خارج جماعتهم. وليس في وسع الضحايا أنفسهم أن يشكوا في ذلك مقدما. فجميعهم يموتون، إذا لزم الأمر،

موتا طبيعيا في ظاهره. ولما كانت الجماعة على علم بتلك الأمور فأنها لا تجرؤ على الاحتجاج على هذا الإعدام.

وبتلك الوسائل قطعنا دابر كل احتجاج عى أوامرنا بين الماسونيين. إننا نبشر بالتحرر بين غير اليهود، بيد أننا نخضع أمتنا بأسرها إخضاعا تاما.

لم تلق قوانين غير اليهود، بفضل نفوذنا، كل الاحترام الواجب. لقد نسفنا وقوانينهم بالأفكار المتحررة التي بثثناها بين صفوفهم. وتفصل المحاكم في أهم القضايا السياسية والأخلاقية بالشكل الذي نرسمه لها. وينظر رجال العدالة من غير اليهود إلى تلك القضايا النظرة التي تروق لنا. ونبلغ هذا الهدف بفضل عملائنا وبفضل رجال يبدو ظاهريا أنهم لا علاقة بنا بهم، وبفضل الصحافة وشتى الوسائل، حتى الشيوخ والشخصيات الرسمية الأخرى تتبع أراءنا اتباعا أعمى.

ولما كان مخ غير اليهودي مطبوعا بطابع حيواني محض فإنه يتعذر عليه أن يحلل وأن يلاحظ أي شئ، بل يتعذر عليه أكثر من ذلك التنبؤ بالنتائج التي قد تنجم عن حالة معينة.

وفي هذا الفرق بين عقلية غير اليهود وعقليتنا نجد بسهولة علامة اختيار الله لنا، وعلامة طبيعتنا البشرية التي تسمو على طبيعة كافة البشر. ويكفي للدلالة على سوء غريزة غير اليهود الوحشية -أنهم يشاهدون الوقائع ولكنهم لا يتنبئون بها، ويتعذر عليهم ابتداع شئ- ومن كل ذلك يتضح جليا أن الطبيعة نفسها قد عينتنا لقيادة العالم وحكمه.

وإذا ما دقت الساعة لنحكم علنا فمعنى ذلك أن الله أراد سيادة حكمنا وتعديل جميع القوانين. وتكون قوانيننا مقتضبة موجزة لا تتطلب تفسيرا. ويتسنى للجميع معرفة تفاصيلها بسهولة.

وستتميز قوانيننا بالمطالبة بالطاعة التامة للسلطة. وسيبلغ احترام هذه السلطة أقصى حدوده. ولن يكون هناك تجاوز للسلطة. وسيكون كل فرد مسئولا أمام السلطة العليا الوحيدة، أي سلطة الملك.

وسيعاقب كل من يتجاوز السلطة، مهما كان -عدا الملك- بقسوة يفقد كل امرئ معها الرغبة في تجربة قوته في هذا المجال.

وسنراقب بعناية القرارات التي تتخذها هيئتنا الإدارية التي يتوقف عليها دولاب الحكم، لأنه إذا تراخت الإدارة عن الإخلال بالنظام، لن يترك أي خطأ أو تجاوز للسلطة دون عقاب.

وسيكون العقاب رادعا يقضي على كل رياء وكل إهمال يقع من جانب رجال الإدارة.

وتتطلب مكانة قوتنا إنزال العقاب المناسب الزاجر -حتى في أتفه الحالات- بكل من يمس هذه المكانة بقصد منفعة شخصية. ويكون الذي يكفر عن جريمته حتى بعقاب صارم كالجندي الذي يقع في ميدان قتال من أجل قضية السلطة والمبادئ والقانون. تلك القضية التي لا تسلم بأي حياد عن الطريق المشترك من أجل مصالح شخصية، حتى فيما يتعلق بهؤلاء الذين يقودون زمام الدولة. وهكذا يعلم قضاتنا أنهم بمحاولتهم إظهار تسامحهم يخرقون قانون العدالة الذي وضع لفرض عقاب مثالي للأخطاء التي ارتكبت وليس لإظهار رأفة القاضي. إذ يجب عليه عدم مزاولة تلك الفضيلة إلا في حياته الخاصة، لا حين يباشر وظيفته الرسمية، وإلا أضاع المعنى التربوي للحياة السياسية كل أثره.

يعفي القضاة من أعباء وظيفتهم عند بلوغ الخامسة والخمسين من العمر وذلك للأسباب الآتية:

١- لأن الذين امتدت بهم السن يتعلقون بأفكار قديمة ولا يسهل عليهم إطاعة أوامر جديدة.

٢- لأن هذا التدبير يتيح لنا إجراء تغييرات متكررة في القضاء فيسهل إخضاعه لكل ضغط من جانبنا. وعلى كل من يريد الاحتفاظ بوظيفته أن يطيعنا طاعة عمياء.

يختار قضاتنا بصفة عامة من بين الذين يدركون أن واجبهم هو فرض العقاب وتطبيق القانون، لا الاستسلام لأحلام التحرر التي قد تمس مشروع التربية الذي وضعناه، كما هو الحال بالنسبة للقضاة غير اليهود الآن. وسيساعدنا نظام تجديد القضاة على القضاء على كل حركة يمكن أن تقوم بينهم.

ولذلك فانهم سيعملون فقط لمصلحة الحكومة التي يتوقف عليها مصيرهم. وسينشأ الجيل القادم من القضاة بطريقة تحول دون قيام أي عمل يمكن أن يفسد العلاقات القائمة بين رعايانا.

يميل قضاة غير اليهود في الوقت الحاضر إلى الرأفة بشتى أنواع الجرائم، لأنه ليست لديهم فكرة صحيحة عن واجبهم، وذلك لسبب بسيط هو أن الحكام وهم يعينون القضاة لا يبثون في عقولهم تلك الفكرة.

ولا يهتم حكام غير اليهود عند تعيين رعاياهم في وظائف عالية بتفسير أهمية تلك الوظائف، ولا الغرض الذي أنشئت من أجله. أنهم يتصرفون تصرف الحيوانات عندما ترسل صغارها للبحث عن الفريسة. ولذلك يصيب الخراب حكومات غير اليهود على يد خدامها. وتلك عظة نخرج بها من النظام الذي يتبعه غير اليهود، وسوف تفيدنا في بناء صرح حكومتنا.

وسنقتلع في جميع هيئات الدعاية الهامة في حكومتنا جذور كل ميل للتحرر، فهذه الهيئات هي التي قد يتوقف عليها تكوين جميع الذين سيصبحون راعيانا. وستقتصر تلك الوظائف الهامة على هؤلاء الذين نكون قد كوناهم للقيام بأعباء الإدارة.

وإذا لاحظ أحد أن إحالة موظفينا إلى المعاش في سن مبكرة سوف تكلف حكومتنا كثيرا، فسنقوم أولا بالبحث عن عمل خاص لهؤلاء الموظفين يعوضهم عن ضياع وظيفتهم.

وسيكون حكمنا المطلق معقولا في كل عمل نقوم به. ولذلك يجب أن يكون كل قرار تريد الحكومة اتخاذه موجبا للاحترام والطاعة دون شرط.

لن نعير التذمر والاستياء التفاتا، وسننزل العقاب بكل من تبدو منه أي بادرة للتذمر، وسيكون قاسيا بحيث يشعر كل امرئ بأنه معرض له.

وسنلغي حق الاستئناف ونحتفظ به لنفسنا، إذ يجب علينا ألا ندع الشعب يشعر بأن قضاتنا معرضون للخطأ فيما يصدرونه من أحكام.

وفي القضايا التي تحتاج إلى إعادة النظر في الحكم سنقصي في الحال القاضي وننزل به العقاب علنا حتى يكون ذلك رادعا لغيره.

وأكرر هنا ما سبق أن قلته: وهو أن من مبادئنا الهامة مراقبة موظفينا الإداريين، لإرضاء الأمة التي من حقها المطالبة بأن يكون لدى الحكومة خير الموظفين.

إن حكومتنا تمثل حكومة تحمل رسالة أبوية آلت إلى شخص ملكنا تنظر إليه الأمة وينظر إليه رعايانا كأب يعني بتحقيق حاجاتهم وبالإشراف على أعمالهم وبتنظيم علاقات رعاياه فيما بينهم وعلاقاتهم بالحكومة.

ويتملك الأمة نحو الملك شعورا من الاحترام عميقا إلى درجة تشعر معها باستحالة الاستغناء عن رعايته وتوجيهه. ولن يسعها العيش في سلام بدونه فتعترف به في نهاية الأمر سيدها المطلق، يكن له الشعب شعورا من الاحترام العميق يقرب من العبادة لا سيما عندما يقتنع بأن موظفيه ينفذون أوامره تنفيذا أعمى، وأنه وحده يسوسهم. ويبتهجون لقيمنا بتنظيم حياتهم كأننا أقرباء لهم لا رغبة لنا سوى تلقين أولادهم شعورا قويا بالواجب والطاعة.

وفيما يتعلق بسياستد السرية فالأمم بأسرها أطفال كحكوماتها، وأنني -كما ترون بأنفسكم- أقيم استبدادا على الحق والواجب. إن حق الحكومة في المطالبة بأن يؤدي الشعب واجبه إنما هو في حد ذاته التزام من الملك الذي هو أب لرعاياه وقد منح له حق القوة لكي يوجه الإنسانية الوجهة التي تتطلبها قوانين الطبيعة، وهي الطاعة.

إن كل مخلوق في هذا العالم يخضع تارة لرجل، وتارة للظروف وتارة لطبيعته نفسها، والواقع أنه يخضع في جميع لحالات لشيء أقوى منه، فلنصبح إذن أقوى الأمم لمصلحة القضية المشتركة.

في اليوم الذي يضع فيه ملك إسرائيل على رأسه التاج الذي تقدمه له أوروبا بأثرها، في هذا اليوم، يصبح هو رئيس الآباء في العالم.

ولن يتعدى عدد الضحايا الذين يجب أن يضحي بهم ملكنا عدد الضحايا الذين ضحى بهم ملوك غير اليهود في سعيهم وراء العظمة وفي تنافس فيما بينهم.

وسيكون ملكنا متصلا تصالا دائما بالشعب، يوجه إليه من أعلى المنصات الخطب التي تذاع في الحال بجميع أنحاء المعمورة.

البروتوكول السادس عشر

ولكي نقضي على كل عمل جماعي خلاف عملنا، سنقضي على كل عمل جماعي منذ نشأته. وبعبارة أخري سنعيد بناء الجامعات بناء على خطط جديدة.

ويجري إعداد رؤساء وأساتذة الجامعات إعدادا خاصا عن طريق برامج عمل سرية محكمة يلمون بها ولا يحيدون عنها دون عقاب. ويجري اختيارهم بعناية من بين المطلعين على الأسرار ويتبعون الحكومة تبعية كاملة. وسنستبعد من برامجنا تعليم القانون المدني وكل تعليم أخر سياسي. ولا تكشف تلك العلوم إلا لعدد صغير من الرجال يختارون لكفايتهم الواضحة. ولن يحق للجامعات أن تلقي إلى العالم بأغرار ينظرون إلى الإصلاحات الدستورية كأنها مهازل أو مآسي أو يهتمون بالمسألة السياسية التي لا يفهمها آباؤهم.

إن سوء المعرفة بالسياسة لفريق من الناس تكون مصدرا لأفكار خيالية تجعل منهم أسوأ المواطنين. وفي وسعكم أن تدركوا ذلك بأنفسكم من نظام التعليم عند غير اليهود. لقد أقحمنا فيه كل تلك المبادئ لكي نتمكن من أن نهدم كيانهم الاجتماعي بنجاح، وقد توصلنا إلى ذلك. وعندما نتولى زمام السلطة سنلغي من برامج التربية المواد التي قد تثير الاضطرابات في رؤوس الشباب، ونجعل منهم فتيانا يطيعون أستاذهم ويحبونه ويعرفون في شخصه الدعامة الرئيسية للسلام والخير العام.

ومن كتب الأدب القديم والتاريخ القديم التي تحوي من الأمثلة السيئة أكثر مما تحويه من أمثلة طيبة، سنمحو من ذاكرة البشر

الماضي الذي ليس في صالحنا، ولن نبقي إلا على الوقائع التي تؤكد الأخطاء التي ارتكبتها حكومات غير اليهود. وتتصدر نظام التربية عندنا المواضيع التي تعالج مسائل الحياة العملية والتنظيم الاجتماعي وعلاقات الناس بعضهم ببعض، وكذلك المحاضرات المضادة للسوء والأنانية لتي تفسد وتسئ، ومسائل أخرى مشابهة لا دخل للتفكير فيها. وتوضع تلك البرامج بصفة خاصة للفصول والطبقات المختلفة التي تكون تربيتها منفصلة تماما.

ومن الأهمية بمكان أن نصر على هذا النظام الخاص.

يجري تعليم كل فصل أو طبقة على حدة بحسب حالتها الخاصة وعملها. لقد عرف النابغة على الدوام كيف يدخل طبقة أعلى، ولكن فيما عدا تلك الحالة الاستثنائية ليس من المفيد أن نخلط تربية الطبقات المختلفة، وأن نقبل في فصول عالية رجالا يحتلون أماكن آخرين ولدوا لاحتلالها. إنكم تعرفون كم جرت على غير اليهود من الخراب تلك الفكرة السخيفة وهي أنه يجب ألا يكون هناك اختلاف بين الطبقات الاجتماعية.

ولكي يحتل المليك مكانا متينا في قلوب رعاياه، يجب خلال حكمه أن نعلم الأمة في المدارس وفي الأماكن العامة، أهمية نشاطه وحسن نيته في كل عمل يقوم به.

سنقضي على كل نوع من أنواع التربية الخاصة، وفي أيام العطلة يحق للطلبة ووالديهم أن يجتمعوا في مدارسهم كما لو كانت تلك المدارس أندية. وفي تلك الاجتماعات يلقي الأساتذة خطبا تعتبر «محاضرات حرة» تعالج علاقات الناس فيما بينهم، والقوانين، وسوء التفاهم الذي كثيرا ما ينشأ من فهم خاطئ لحالة الناس الاجتماعية،

ويعرض في نهاية المحاضرة النظريات الفلسفية الجديدة التي لم يكن قد كشف أمرها بعد للعالم.

وسنجعل من تلك النظريات مبادئ إيمان نستخدمها سلما لعقيدتنا.

وإذا ما انتهيت من عرض برنامجي كاملا وناقشنا كل خططنا عن الحاضر وعن المستقبل، أتلو عليكم مشروع ذلك المبدأ الفلسفي الجديد.

لقد علمتنا تجارب أجيال عدة أن الإنسان توجهه في حياته الأفكار، وأنه يتأثر بتلك الأفكار بفضل التربية. ويمكن تلقينه التربية بطرق مختلفة في أي سن وتكون النتيجة واحدة.

وبتربية منظمة سنعمل على إزالة كل ما يكون باقيا من استقلال الفكر، هذا الاستقلال الذي استخدمناه بعض الوقت بتوسع لبلوغ أهدافنا.

لقد وضعنا خطة للسيطرة على النفوس بطريق التعليم الوجداني (التعليم بالعينين) وهي طريقة تجعل غير اليهود لا قدرة لهم على التفكير من تلقاء أنفسهم. وهم كالحيوانات المطيعة ينتظرون تصوير الفكرة قبل محاولة إدراكها. وقد أدخل نظام التعليم الوجداني إلى فرنسا عميل من خير عملائنا فيها هو «بوروا».

البروتوكول السابع عشر

إن مهنة المحاماة تجعل من يباشرها باردا، قاسيا، عنيدا، وتنزع منه كل مبدأ وتدفعه إلى النظر للحياة نظرة مجردة من الإنسانية، نظرة قانونية مجردة. ولقد تعود المحامون النظر إلى الأحداث من

وجهة نظر الفائدة التي تعود عليهم من الدفاع عنها، بدلا من البحث في أثر هذا الدفاع على الخير العام.

ولا يرفض المحامي إطلاقا الدفاع عن قضية مهما كانت. إنه يحاول الحصول على البراءة بأي ثمن، فيتعلق بأتفه ما توفره له أحكام القضاء من تحوير، ليبلبل أفكار المحكمة.

ولذلك سنحد من مجال العمل في تلك المهنة بوضع المحامين على قدم المساواة مع القضاة المكلفين بتنفيذ القانون. فلا يحق للمحامين، كما لا يحق للقضاة، مقابلة عملائهم، ولن يتسلموا ملفاتهم إلا عندما تعينهم المحكمة للدفاع عنهم. بل لن يقوموا بدراسة هذه الملفات إلا على أساس تقارير ومستندات. ولن يدافعوا عن عملائهم إلا بعد أن تكون المحكمة قد بحثتها، وعلى هذا البحث الأول يقيمون دفاعهم. وتكون أتعابهم ثابتة دون لنظر إلى نجاح دفاعهم أو عدم نجاحه. وبهذا يصيرون مقررين فقط لخدمة الدفاع كما يكون الشاكي مجرد مقرر لحساب الاتهام.

وهكذا تختصر الإجراءات اختصارا كبيرا. وبتلك الوسيلة نحصل على دفاع شريف غير متحيز لا توجهه المصالح المادية، بل اقتناع المحامي الخاص. ومن شأن هذا أيضا القضاء على كل رشوة أو فساد مما يقوم في الوقت الحاضر في بعض الدول.

لقد عنينا عناية خاصة بالنعيب في رجال الدين غير اليهود، والحط من قدرهم في نظر الشعب، وأفلحنا كذلك في الإضرار برسالتهم التي تنحصر في تعويق أهدافنا والوقوف في سبيلها، حتى لقد أخذ نفوذهم ينهار مع الأيام.

إن حرية العقيدة معترف بها اليوم في كل مكان، ولا يفصلنا عن

انهيار المسيحية إلا بضع سنوات. وسيكون القضاء على الأديان الأخرى أيسر من ذلك، ولكن الوقت لم يحن بعد لمناقشة هذه المسألة.

وسنعمل على أن يكون دور رجال الدين وتعاليمهم تافها، ونجعل تأثيرهم في نفوس الشعب فاترا إلى حد يجعل أثرها بعكس الماضي. وعندما يحين الوقت لهدم القصر البابوي ستمتد يد مجهولة إلى الفاتيكان وتعطي إشارة بالهجوم.

فإذا انقض الشعب في ثورة غضبه على الفاتيكان ظهرنا كحمامة لنوقف إهدار الدماء، وبهذا العمل نصل إلى قلب هذا القصر البابوي، ولن يستطع أحد في العالم طردنا منه إلى أن نقضي على قوة البابا.

بذلك يصبح ملك اليهود هو بابا العالم الحقيقي، وبطريرك الكنيسة الدولية. والى أن نفلح في إعادة تربية الشباب عن طريق ديانات جديدة مؤقتة حتى نصل إلى ديننا، لن نهاجم الكنائس القائمة علنا، ولكننا سنقاتلها بالنقد الذي أشاع بينها الفرقة فعلا وأدى إلى إيقاظ الفتنة.

إن صحافتنا تقوم بفضح حكومات وهيئات غير اليهود، الدينية وغير الدينية، بشتى أنواع المقالات الكاذبة التي حررت بقصد الحط من قدرها.

وستشبه حكومتنا الإله الهندي «فيشنو»، وستمسك كل يد من أيدينا المائة لولبا من لوالب آلة الدولة الاجتماعية.

سنلم بكل شئ دون مساعدة البوليس الرسمي الذي نكون قد أفسدناه لإيقاع الضرر بغير اليهود إلى حد يصبح معه غير مفيد إلا

إذا منعت الحكومة من النظر إلى الأمور نظرة واضحة. ويتلخص برنامجنا في أن يقوم ثلث السكان بمراقبة الثلثين، وذلك لمجرد شعورهم بالواجب، ورضوخا لمبدأ التطوع لخدمة الحكومة.

ولن يكون هناك حينئذ ما يشين امتهان الجاسوسية. بل إنها على العكس من ذلك سينظر إليها على أنها مشرفة. ومن جهة أخرى سيوقع أشد العقاب على مروجي الأنباء الكاذبة، لمنع تجاوز الجاسوسية حدود امتيازاتها.

وسنختار رجالنا في طبقتي المجتمع العليا والدنيا من بين رجال الإدارة وأصحاب دور النشر والطبع والمكاتب، ومن بين المستخدمين والعمال وسائقي العربات والخدم .. ألخ. ولن يكون لتلك القوة البوليسية أي استقلال في العمل، ولن يحق لها اتخاذ أي تدبير من تلقاء نفسها. وبالتالي يكون واجب هذا البوليس المجرد من القوة الشهادة وتقديم التقارير فحسب. ويتولى فريق من مفتشي البوليس المستولين مراجعة تلك التقارير. وإلقاء القبض على المتهمين يكون من شأن الشرطة ورجال بوليس البلدية. وإذا لم تبلغ أية جنحة أو جريمة سياسية، يعاقب الشخص الذي كان مكلفا بذلك لإخفائه عمدا تلك الجريمة أو تلك الجنحة، إذا ما أمكن إثبات ذلك.

وعلى إخواننا العمل بنفس الطريقة فيتولون إبلاغ السلطة المختصة من تلقاء نفسهم عن كل جحود أو كل أمر يخالف قوانيننا. وفي حكومتنا العالمية يكون إذن من واجب جميع الرعايا خدمة مليكهم بالعمل كما سبق الذكر.

وتقتلع منظمة كمنظمتنا كل تجاوز للسلطة من جذوره، وكذلك جميع أنواع الفساد والرشوة، كما تقضي على جميع الأفكار التي

نكون قد بثثناها في حياة غير اليهود بنظرياتنا عن الحقوق التي تفوق طاقة البشر.

ولا سبيل إلى بلوغ هدفنا في الإخلال بنظام الهيئات غير اليهودية الإدارية إلا بمثل هذه الوسائل ؟

ومن أهم وسائل إفساد هيئاتهم أيضا استخدام العملاء الذين يستطيعون بما لهم من نشاط مخرب، أن يلحقوا العدوى بالآخرين بكشف ميولهم الفاسدة وشرحها لهم، كتجاوز للسلطة، وشراء الضمائر دون تورع.

البروتوكول الثامن عشر

وعندما يحين الوقت لاتخاذ تدابير خاصة بتنفيذ النظام الروسي الحاضر (وهو اشد السموم خطرا على هيبة الدولة)، نثير في صفوف الشعب، بمعاونة بعض الخطباء المختارين، اضطرابات مصطنعة، أو ندفع الشعب إلى إظهار استياء طويل الأمد. وسوف يقابل هؤلاء الخطباء بعطف كبير، وبفضلهم كذلك سوف يعذرنا الشعب لقيامنا بتفتيش الناس وإخضاعهم لبعض القيود. وفي هذا العمل نستخدم خدمنا المنبثين بين رجال البوليس لغير اليهود.

ولما كان أكثر المتآمرين يدبرون مؤامراتهم حبا في الفن أو في الثرثرة، فإننا لن نمسهم إلا في الوقت الذي نرى أنهم أصبحوا على استعداد للعمل، ويقتصر ذلك منا على أن ندخل بينهم ما نطلق عليه عامل الوشاية. ويجب أن نذكر أن الدولة تفقد شيئا من مكانتها كلما أكتشف فيها مؤامرة عامة دبرت ضدها. وفي جهرنا بذلك اعتراف بأخطائنا ذاتها. ويجب أن يعلم الجميع أننا هدمنا مكانة غير اليهود

الحاكمين بواسطة عدد ضخم من الجرائم السرية التي أعدها عملاؤنا، وهم من أغنامنا العمياء، الذين يسهل إقناعهم بارتكاب الجريمة إذا لبست تلك لجريمة ثوبا سياسيا.

وسنجبر الحكومات على الاعتراف بضعفها، باستخدامنا علنا تدابير بوليسية خاصة، لكي نزعزع أركان قوتهم.

يقوم بحماية مليكنا حرس سري، لأننا لم نسمح باعتقاد أحد أن في مقدوره القضاء وحده على أية مؤامرة تدبر ضده وتجبره على أن يخبئ نفسه.

وإذا ما تركنا مثل هذه الفكرة تسود كما هي سائدة بين غير اليهود، فإننا نوقع في الوقت ذاته على الحكم بإعدام مليكنا أو على الأقل بإعدام أسرته.

ويجب أن نعمل على أن تكون الظواهر كلها دالة على أن زعيمنا يباشر سلطاته في مصلحة رعاياه وحدهم وليس لمصلحته هو أو لمصلحة أسرته.

فإذا ما حققنا تلك المظاهر بدقة، فإن الرعايا أنفسهم يعملون على حماية سلطته ويبجلونه، وهم يعلمون أن مثل هذه السلطة يتوقف عليها النظام العام.

وقيامنا بحراسة الملك حراسة علنية معناها أننا نسلم بضعف سلطته.

ويجب أن يقف زعيمنا دائما بين شعبه. ويحيط به جمهور فضولي من الرجال والنساء يحتلون دائما أقرب الصفوف إليه، وكان ذلك من باب الصدف وحدها، ويبعدون عنه العامة دون غرض ظاهر إلا المحافظة على النظام حبا في النظام. ومن شأن هذا الموقف أن يعلم

الآخرون: كيف يملكون زمام أنفسهم. وإذا ما حاول صاحب شكوى أن يخترق الصفوف ليقدم التماسه، تناول الواقفون في الصفوف الأولى الالتماس وسلموه للملك بحضور الشاكي. وهكذا يعرف الجميع أن جميع الشكاوي تصل إليه وأنه يهتم بنفسه بجميع الشئون.

ولن يكون لسلطة مكانة إلا إذا استطاع الرعايا أن يقولوا فيما بينهم: «يا ليت الملك يعرف ذلك!» أو: «عندما يصل ذلك إلى علم الملك».

إن الهيبة التي تحيط بشخص الملك تزول بمجرد أن يرى الناس رجلا من رجال البوليس يحيط به. وأمام هذا الحرس لا يحتاج القاتل إلا لشيء من الجرأة لكي يعتقد أنه أقوى منه. فيعرف بهذا الشكل قوته، ولا يفتقر بعد هذا إلا للفرصة المناسبة لكي ينقض على الملك.

إننا لا نبشر بهذا المبدأ لغبر اليهود، ويمكنكم أن تشاهدوا بأنفسكم النتائج التي حصلوا عليها بتعيينهم الحرس الرسمي.

وتلقي حكومتنا القبض على جميع الذين ترتاب -سواء أكان الارتياب على حق أو على غيره- في أنهم قادرين على القيام باغتيال سياسي ويكون مما يؤسف له أن نمهد لمثل هؤلاء المجرمين فرصة الهرب لمجرد الخوف من ارتكاب خطأ قضائي. وما من شك في أننا لن نرأف بهم. وقد يكون من الممكن في بعض الحالات الاستثنائية التسليم بظروف مخففة عندما يتعلق الأمر بجريمة من جرائم القانون العام. ولكن لن نلتمس العذر للجريمة السياسية، إذا وقعت من هؤلاء الذين يتدخلون في السياسة التي لا يدركها إلا الحكام وحدهم، والحقيقة أنه ليس هناك ملك أهل لفهم السياسة الحقه.

البروتوكول التاسع عشر

سنمنع الأفراد من التدخل في السياسة، بيد أننا من جهة أخرى سنشجع شتى أنواع التقارير والعرائض التي ترفع للحكومة وتتعلق بتحسين الحياة الاجتماعية والقومية. لأننا بتلك الوسيلة نحاط علما بالأخطاء التي ترتكبها حكومتنا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلم بالمثل العليا التي تراود نفوس رعايانا. والطلبات التي تقدم لنا نرد عليها سواء بقبولها، أم بعدم تنفيذها بحجة قوية لكي نثبت أن تحقيقها مستحيل، لأنها تقوم على أدراك تافه للأمور.

يمكن مقارنة آثار الفتنة بالآثار التي يتركها عواء الجرو على الفيل. وإذا كانت الحكومة منظمة تنظيما جيدا، لا من وجهة نظر بوليسها، بل من وجهة النظر الاجتماعية، فإن الكلب ينبح دون أن يعي قوة الفيل. ولكن إذا ما أظهر الفيل قوته مرة فإن الكلب يلوذ بالصمت في الحال ويهز ذنبه في كل مرة يرى لفيل فيها بعد ذلك.

ولكي نرفع عن الجريمة السياسية هالة الشجاعة، نضع مرتكبيها في صف المجرمين العاديين. فنساويهم باللصوص والقتلة وباقي المجرمين الذين يرتكبون الجرائم البشعة. ولن يميز الرأي العام حينئذ بين الجرائم السياسية والجرائم الحقيرة، بل يدفع الأولى بالعار الذي يلحق بمرتكب الثانية.

لقد بذلنا كل جهد لمنع غير اليهود من الأخذ بتلك الوسيلة الخاصة في معالجة الجرائم السياسية. وقد استخدمنا لهذا الغرض الصحافة والجمهور والخطابة وكتب التاريخ المدرسية التي نسقناها بمهارة. وأوحينا بفكرة أن المحكوم عليه في جريمة سياسية شهيد

لأنه يموت من أجل الخير العام. وقد ضاعف هذا الإعلان عدد الأحرار وضخم صفوف عملائنا بآلاف من غير اليهود.

البروتوكول العشرون

سأعالج اليوم برنامجنا المالي الذي تركته في آخر تقرير، لأنه أصعب وآخر مسألة في خططنا. وقبل أن أناقش هذه النقطة أريد أن أذكركم بما قلته سابقا من أن كل عمل سياسي يقوم على الأرقام، وعندما نتولى زمام السلطة، ستتجنب حكومتنا المطلقة، في مصلحتها الخاصة، الضغط الشديد على الشهب بالضرائب، ولن يغيب عن نظرها مطلقا الدور الذي يجب أن تقوم به: دور الأب وحمايته.

ولما كان تنظيم الحكومة يتطلب مبالغ من المال باهظة، فمن الضروري توفير الأموال اللازمة لذلك. ولهذا يجب علينا أن نتحلى بالحذر الشديد عند نظر هذه المسألة، وأن نعمل على توزيع الضرائب توزيعا عادلا.

ويكون مليكنا بفضل أقصوصة شرعية، ملكا لجميع الأموال، وهذا ما يسهل تحقيقه. ويكون في إمكانه جمع المبالغ اللازمة لتنظيم تداول النقود في البلاد.

ومن ثم تكون أفضل وسيلة لمواجهة مصروفات الحكومة هي فرض ضريبة تصاعدية على الملكيات، وهكذا يمكن تغطية الضرائب دون أن نفقر الشعب، ويتحمل كل فرد العبء الذي يناسب ملكيته.

يجب على الأثرياء أن يدركوا أن واجبهم يقضي عليهم بالتنازل للحكومة عن نصيب من فائض ثرواتهم، في مقابل ضمانها لهم الحيازة الهادئة لباقي أموالهم، وتعطيهم الحق في الثراء بالطرق

الشريفة. وأقول «شريفة» لأن الرقابة على الملكية ستجعل السرقة متعذرة من وجهة النظر القانونية.

ولما كان هذا الإصلاح الاجتماعي هو الضمان الرئيسي للسلام، وأنه لا يحتمل أي تأخير فيجب علينا أن ندرجه في صدر برنامجنا.

إن الضرائب لم تثقل كاهل الشعب مرة إلا وأعقبت ذلك ثورة تضر الحكومة التي كلما حاولت جمع الأموال من الفقراء تعرضت لامتناع الأغنياء عن الأداء.

وتحد الضريبة على رأس المال من زيادة الثروات الخاصة التي سمحنا لها عمدا بالنمو حتى الآن لكي توازن حكومة غير اليهود وماليتهم.

وتوفر الضرائب التصاعدية التي توزع حسب ثروة كل شخص دخلا أعظم أهمية مما يوفره نظام التوزيع الحالي الذي يساوي بين الجميع. ويخدم هذا النظام في الوقت الحاضر أغراضنا أعظم خدمة، أنه يثير الاستياء بين غير اليهود.

ويقوم سلطان مليكنا بصفة رئيسية على أنه الضامن لتوازن السلطة والسلام الدائم في العالم. ومن الطبيعي للحصول على مثل هذا السلام أن يتنازل أصحاب رؤوس الأموال عن جزء من دخلهم للمحافظة على حكومتنا فيما تقوم به من عمل.

ويجب أن يقدم مصروفات حكومتنا هؤلاء الذين يكون في وسعهم تحملها أكثر من غيرهم، والذين يمكن أخذ المال منهم.

يطفئ هذا التدبير حقد الفقراء على الأغنياء، فيرون فيهم المساعدين الماليين اللازمين للدولة، الذين يستند إليهم لسلام والخير العام.

لأن الطبقات الفقيرة ستدرك أن الأغنياء يقدمون الوسائل التي توفر لهم المزايا الاجتماعية.

ولكي لا يكون هناك مجال لشكوى الطبقات النابهة التي ستدفع وحدها الضرائب، من نظام التوزيع الجديد، فإننا سنقدم لها حسابا مفصلا نبين فيه أبواب استخدام أموالها، دون أن نذكر بطبيعة الحال مخصصات الملك والمبالغ اللازمة للإدارة.

ولن يكون للمليك أي ملك خاص لأنه يملك كل شئ في الدولة، ذلك أننا إذا سلمنا بأنه يمكن للمليك أن يمتلك ملكا خاصا فمعنى ذلك أن كل شئ في الدولة ليس خاضعا لمشيئته.

وعلى أقرباء الملك جميعا -عدا ولي العهد الذي تتولى الدولة الإنفاق عليه- أن يخدموا الدولة سواء أكانوا كموظفين أو كانوا في أي عمل آخر، لكي يحتفظوا لنفسهم بحق الملكية. ولن يوفر لهم الدم الملكي ميزة العيش على حساب الدولة.

يفرض رسم دمغة تصاعدي على جميع البيوع والمشتريات والتركات. وكل صفقة لا تحمل الضريبة لا تعتبر شرعية. وعلى المالك الأول أن يدفع للدولة نسبة من تلك الضريبة تحتسب ابتداء من يوم البيع.

ويجب أن تسلم عقود جميع الصفقات أسبوعيا لمراقب الضرائب المحلي، ويجب أن تحمل هذه العقود اسم المالك الجديد والمالك القديم وعناوينهم الدائمة.

ومن الضروري اتباع الطريقة نفسها في كل صفقة تتجاوز رقما معينا، أي متوسط رقم المصروفات اليومية. وتفرض ضريبة دمغة عادية ثابتة على بيع مستلزمات الحياة اليومية.

وعليكم أن تعرفوا كم تتجاوز قيمة تلك الضريبة دخل حكومة غير اليهود.

يجب أن يكون للحكومة رأس مال معين، وفي حالة تعدى دخل الضرائب هذا المبلغ يطرح الفائض للتداول، ويستخدم في شتى أنواع الأشغال العمومية.

وتسلم إدارة تلك الأعمال إلى وزير دولة، فترتبط مصالح الطبقات العامة بهذا الشكل بمصالح الدولة والملك. ويخصص جزء من الفائض كذلك لتوزيع الجوائز على المخترعين والمنتجين.

ومن المحتم عدم ترك الأموال مكنوزة في بنوك الدولة، وعلى الأقل ما يفوق منها المبلغ اللازم لمواجهة المصروف الخاص. لقد خلق المال للتداول، وكل تضخم نقدي يلحق بالشئون العامة ضررا مميتا. والمال في الواقع كالزيت في دولاب الدولة. فإذا ما كثف الزيت ثقلت الدواليب وتوقفت الآلة.

لقد خلق إحلال الورق محل العملة المتداولة على قدم واسعة النطاق، حالة التوعك التي نتحدث عنها ويسهل إدراك نتائجها.

يجب أن ننشئ ديوانا للمحاسبة يتيح للملك معرفة مصروفات الحكومة وإيراداتها بالضبط. وتكون الحسابات معدة على الدوام، عدا حسابات الشهر الجاري والشهر السابق له.

والشخص الوحيد الذي لن يكون من مصلحته سرقة الدولة هو المليك بما أنه يملك الدولة، وذلك ستحول رقابته دون أي إسراف.

وسنلغي مراسم حفلات الاستقبال التي تعد مضيعة لوقت الملك الثمين فيتوفر للملك فراغ أوسع للاهتمام بشئون الدولة. ولن تحيط بالملك في حكومتنا حاشية تكون بصفة عامة من رجال يتملقونه حبا

في الجاه، ولا يتطلعون في أعماق نفوسهم إلا لمصلحتهم الخاصة لا المصلحة العامة.

لم نفلح في خلق الأزمات الاقتصادية التي أعددناها بمهارة في دول غير اليهود إلا بسحب الأموال من التداول. وتضطر الدولة في عقد قروضها للالتجاء للثروات العظيمة التي تكون قد أتخمت من جراء سحب المال من الحكومة. وتعد تلك القروض أعباء ثقيلة على كاهل الدول التي تضطر لدفع الفوائد فترى نفسها محملة بالديون.

لقد امتص تركيز الإنتاج عن طريق رأس المال كل قطرة من دم القوة المنتجة وامتص معها كل ثروة الدولة.

لا يمكن أن يسد المال في الوقت الحاضر حاجة الطبقات العمالية لأنه لا يوجد منه ما يكفي تداوله في كل مكان.

ويجب أن يتفق إصدار العملة المتداولة مع عدد السكان: كما يجب عد الأطفال، منذ اليوم الذي يرون فيه النور، كوحدات يجب سد حاجتها. ويجب من وقت لآخر إعادة النظر في كمية العملة المتداولة: وهذا أمر حيوي للعالم أجمع.

في اعتقادي أنكم تعلمون أن قاعدة الذهب قضت على جميع الدول التي تطبقها، لأنها لا يمكن أن تسد حاجة جميع الناس، خصوصا أننا بذلنا كل جهد لاحتكارها وسحبها من التداول.

وستطرح حكومتنا للتداول كمية النقد التي تتناسب مع القوة العاملة بالبلاد، وتكون تلك العملة من الورق أو من الخشب.

ونصدر من النقد كمية كافية يمكن لكل فرد من رعايانا أن يحرز منها القدر الكافي، فنزيدها بقدر المواليد ونخفضها بقدر الوفيات.

وتمسك حسابات الحكومة حكومات محلية منفصلة أو مكاتب إقليمية.

ولكي لا يحدث تأخير في دفع مصروفات الدولة، يصدر الملك نفسه الأوامر التي تحدد تواريخ الدفع، وهكذا تزول المحسوبية الموجودة في بعض وزارات المالية الحاضرة إزاء وزارات أخرى.

ويرصد حساب المصروفات والإيرادات معا لكي تتيسر مقارنتهما دائما.

وتقدم المشروعات التي نضعها لإصلاح هيئات غير اليهود المالية بشكل لا يسترعي انتباهها إطلاقا. ونبين ضرورة الإصلاحات على أنها ناشئة من الاضطراب لذي بلغته مالية غير اليهود، ونظهر أن السبب الأول لسوء الحالة المالية ناشئ من القيام في بدء السنة المالية بتقدير تقريبي للميزانية التي تزداد أهميتها كل عام، لأنها على حالتها تكاد تكفي لقضاء الستة أشهر الأولى. فيقترح إعادة النظر وتفتح اعتمادات جديدة يجري امتصاصها بصفة عامة بعد ثلاثة أشهر. ويجري الاقتراع على ميزانية إضافية، ثم تفتح اعتمادات أخرى لموازنة الميزانية. وتوضع الميزانية على أساس أرقام مصروفات السنة السابقة.

وفي كل منها يوجد فرق ٥٠ ٪ بين المبلغ الأسمى والمبلغ المحصل. ومن شأن ذلك أن تبلغ الميزانية السنوية بعد عشر سنوات ثلاثة أضعافها. وبتلك الوسيلة التي تتقبلها حكومات غير اليهود غير المكترثة تنضب احتياطاتها.

ولذلك كانت خزائنها خاوية عندما جاءت القروض وأصبحت وشيكة الإفلاس.

ولا شك أنكم تدركون أننا لن نتبع في شئوننا المالية تلك الطريقة التي نصحنا بها غير اليهود.

إن كل قرض تعقده الحكومة يثبت ضعفها وعدم مقدرتها على فهم حقوقها. وكل قرض يكون كسيف دمقليس مسلطا على رأس الحكام الذين -بدلا من أن يفرضوا ضرائب خاصة للحصول على المال الذي يفتقرون إليه- يلجئون في تواضع إلى أصحاب المصارف من عشيرتنا.

إن القروض الأجنبية كالعلق لا يمكن انتزاعها من جسم الدولة، ويجب أن تسقط من نفسها أو تفلح الحكومة في التخلص منها. ولكن حكومات غير اليهود لا رغبة لها في انتزاع هذا العلق. ولكنها على العكس من ذلك تزيد في عددها وتقضي على نفسها بالنزيف الذي تفرضه هي. ومع كل فليس القرض الأجنبي إلا مجرد علق ؟

إنه إصدار سندات حكومية تتضمن الالتزام بدفع فوائد المبلغ المقترض بسعر معين. فإذا صدر القرض بفائدة قدرها ٥ ٪ فإن الدولة تكون قد دفعت بعد عشرين عاما -دون جدوى- مبلغا مساويا لقيمة القرض سدادا للفوائد وحدها. وبعد أربعين عاما يكون هذا المبلغ دفع مرتين، وبعد ستين عاما يكون قد دفع ثلاث مرات، أما القرض نفسه فيبقى قائما كما هو دون سداد.

ومن الواضح أن مثل هذه القروض على هذا الأساس، وبنظام الضرائب القائم تنزع من الممول المسكين آخر مليماته لتسدد الفوائد لأصحاب رؤوس الأموال الأجانب الذين تقترض الحكومة منهم المال. وتحسن الدولة صنعا إذ هي حصلت على المبالغ اللازمة بفرض ضريبة لا تثقل كاهلها بفوائد تلتزم بدفعها.

وما دامت القروض وطنية فإن غير اليهود ما كانوا يعملون أكثر من تحويل المال من جيوب الفقراء إلى جيوب الأغنياء. ولكننا عندما

اشترينا العملاء اللازمين برشاوينا، حلت القروض الأجنبية محل الوطنية، وانهالت ثروات الدول على خزائننا إلى حد جعل غير اليهود يدفعون لنا نوعا من الجزية.

وبإهمالهم في تصريف شئون الدولة أو بجشع وزرائهم أو لجهلهم بالشئون المالية، جعل ملوك غير اليهود بلادهم مدينة لمصارفنا دينا لن يتمكنوا من تسديده لضخامته. ولا شك أنكم تدركون ما لاقيناه من متاعب لإقرار مثل هذا الوضع.

سوف تعنى حكومتنا بمنع حدوث أي توقف في تداول المال. ولذلك لن تكون لنا قروض حكومية عدا قرضا واحدا تصدر به سندات على الخزانة بفائدة ١٪ ولن تعرض تلك النسبة الضئيلة الدولة لأن يستنزف هذا القرض دمها.

ويكون إصدار السندات من حق الشركات التجارية وحدها. ولن تواجه تلك الشركات أية صعوبة في دفع الفوائد على أرباحها، لأنها تقترض من المال لأعمالها التجارية الرابحة، بينما لا تجني الدولة أرباحا من قروضها لأنها لا تعقد القروض إلا لتنعق المال الذي تقترضه.

وسوف تشتري الدولة أيضا الأوراق المالية التجارية وتكون بدورها دائنة بدلا من أن تكون مدينة، وتدفع الجزية كما تفعل في أيامنا هذه. وسوف يضع ذلك حدا للخمول والكسل اللذين يؤديان لنا أجل الخدمات طيلة الوقت الذي يتمتع فيه غير اليهود باستقلالهم وسنقضي عليهما.

إن الذي يدل الدلالة الكافية على فراغ دماغ غير اليهود الحيواني. إنما هو عدم إدراكهم أنهم باقتراض المال منا سوف

يضطرون إن عاجلا أو آجلا إلى استنزال رأس المال الذي اقترضوه وفوائده من مواردهم. وكان أيسر لهم أخذ المال في الحال من رعاياهم دون فوائد. وهذا دليل نبوغنا، بل دليل على أن شعبنا قد أختاره الله. لقد احسنا عرض الأمور إلى درجة أن غير اليهود اعتقدوا أنهم سيجنون الربح من وراء القروض.

وسوف يختلف حسابنا الذي سنعرضه في الوقت المناسب، والذي وضعناه خلال الأجيال التي كان يتولى فيها غير اليهود زمام السلطة، عن حسابهم بما فيه من وضوح فائق، وسوف يقنع العالم بمزايا مشروعاتنا الجديدة. وسوف تضع تلك المشروعات حدا لسوء التصرف الذي أتاح لنا السيطرة على غير اليهود. ولن نسمح به بعد تولينا الحكم. وسوف توضع ميزانيتنا بشكل يستحيل معه على المليك وعلى أصغر موظف أن يسلب أي مبلغ مهما صغر دون أن يفتضح أمره، كما يستحيل معه توجيه أي مبلغ وجهة تخالف الوجهة التي تقررت له.

ومن المستحيل الحكم على أي شئ بنجاح ما لم تكن هناك خطة محددة ثابتة. ويتعرض الفرسان والأبطال أنفسهم للهلاك إذا ما سلكوا طريقا دون أن يعرفوا غايته، وكانوا غير مزودين بالتمويل اللازم.

لقد كان ملوك غير اليهود لنا ستارا أخفى دسائسنا إذ تخلوا بتشجيع منا عن واجباتهم حتى لا يفكروا إلا في الظهور وفي إقامة حفلات الاستقبال الرائعة وفي الاستسلام لشتى ضروب اللهو.

وكانت تقارير أنصارهم الموفدين لتمثيل الملك أمام الجمهور توضع في الوقت بمعرفة عملائنا. وكانت تلك التقارير تكتب دائما بشكل يرضي الملك الضيق الأفق.

وما كان يفوتنا تضمين تلك التقارير مشروعات مختلفة عن الاقتصاد المقبل. وكان في وسعهم أن يسألوا: «كيف يمكن الاقتصاد؟ هل يكون ذلك بفرض ضرائب جديدة ؟» ولكنهم ما كانوا يوجهون مثل هذا السؤال لقراء تقاريرنا.

أنكم تعلمون إلى أية درجة من الفوضى المالية وصلوا بأعمالهم، لقد أفلسوا رغم الجهود القاسية التي بذلها رعاياهم.

البروتوكول الحادي والعشرون

أريد الآن أن أتناول مرة أخرى موضوع حديثنا الأخير، وأن أدلي لكم بتفسير واف عن القروض الوطنية. ولن أتحدث عن القروض الأجنبية لأنها ملأت خزائننا من مال غير اليهود، وذلك لأن حكومتنا العالمية لن يكون لها جيران تقرضهم مالا.

لقد استخدمنا رشوة كبار الموظفين، وإهمال ملوك غير اليهود لكي تسترد الدولة ضعفي أو ثلاثة أضعاف المال الذي أقرضناه والذي لم نكن في الواقع في حاجة إليه. فمن في وسعه أن يتصرف مثل هذا التصرف إزاءنا ؟ ولهذا فأنني أتناول تفاصيل القروض الوطنية.

عندما تعلن الحكومة عن إصدار قرض وطني تفتح له باب الاكتتاب، وتصدر الأسهم بأسعار ضئيلة جدا لكي تكون في متناول الجميع. ويمكن لأوائل المكتتبين الشراء بأقل من حد التعادل. وفي اليوم التالي يرتفع الثمن لإيهام الناس أن التهافت شديد على الأسهم. وبعد أيام تمتلئ خزائن الدولة بالمال الذي اكتتب به بوفرة.

«لماذا يواصلون أخذ النقود بعد أن غطى القرض وزيادة ؟».

والاكتتاب بطبيعة الحال يفوق المبلغ الذي صدر به القرض: هنا يكمن النجاح كله: أن الجمهور يثق ثقة تامة بالحكومة!.

وعندما تنتهي اللعبة لا يبقى بعد ذلك إلا دين ضخم يجب سداده. ولكي تدفع فوائده يجب أن تلجأ الحكومة إلى قرض جديد لا يلغي دين الدولة بل على العكس من ذلك يزيده.

وبما أنه لم يعد في وسع الدولة الاقتراض فقد وجب فرض ضرائب جديدة لكي تتمكن من دفع فوائد قروضها. وليست تلك الضرائب إلا ديونا تغطي ديونا أخرى.

ونصل حينئذ إلى تحويل القروض، وليس من شأن التحويل إلا خفض قيمة الفوائد التي يجب دفعها دون سداد الدين. فضلا عن أن التحول غير ممكن إلا بقبول الدائنين. وعند إعلان هذا التحول يترك للدائنين الحق في قبوله أو عدمه، وفي هذه الحالة الأخيرة يمكنهم سحب نقودهم. وإذا سحب الجميع نقودهم فإن الدولة تجد نفسها قد وقعت في الشرك الذي ألقت به. ولن يكون في وسعها تلبية جميع الطلبات. ومن حسن حظ الحكومات، ألا يفقه غير اليهود شيئا عن المسائل المالية، ولذلك فإنهم فضلوا على الدوام تخفيض أسهمهم وتخفيض قيمة الفوائد على المخاطرة باستثمار أموالهم استثمارا جديدا. ولهذا فإنهم كثيرا ما ساعدوا الدولة على تسديد ديونها التي تبلغ في بعض الحالات عدة ملايين.

ولن يجرؤ غير اليهود على التصرف على هذا النمط في القروض الأجنبية، لأنهم يعلمون حق العلم أننا سوف نطالبهم حينئذ بجميع رؤوس أموالنا.

وبهذا التصرف تسلم الحكومة بأنها غير مليئة فيتضح للشعب أن

لا علاقة بين مصالحه ومصالح الدولة. أنني ألفت نظركم بصفة خاصة إلى هذه النقطة والى النقطة التالية.

إن القروض الوطنية جميعها مدعومة في الوقت الحاضر بما يسمونه القروض المؤقتة قصيرة الأجل. وتغطى هذه القروض بطريق الودائع بالبنوك وبصندوق التوفير. ولما كانت هذه الأموال تحت تصرف الحكومة وقتا طويلا فإنها تستخدم في دفع فوائد القروض الأجنبية. وتستبدل الحكومة المال الذي تأخذه من البنوك بسندات حكومية، تلك السندات التي تغطي العجز في خزائن حكومات غير اليهود.

وستزول كل هذه العمليات المزورة عندما يرتقي مليكنا عرش العالم. وسوف نقضي كذلك على سوق الأوراق المالية، لأننا لن نسمح بزعزعة أركان مكانتنا بارتفاع أو بهبوط أوراقنا المالية التي ستحدد قيمتها الاسمية بقانون، دون أن يكون هناك إمكانية لتقلب أسعارها.

إن ارتفاع الأسعار يسبب هبوطا، وبارتفاع الأسعار نصل إلى انتزاع الثقة في الأوراق المالية لغير اليهود. وسنحل محل سوق الأوراق المالية مصالح ضخمة للدولة وظيفتها فرض الرسوم، بناء على تتلقاه من أوامر، على المنشآت التجارية، وتكون تلك المصالح قادرة على إلقاء ملايين من الأسهم التجارية في السوق أو شرائها في يوم واحد. وبذلك تصبح جميع الشئون التجارية في يدنا.

وفي وسعكم أن تتصوروا ما سوف تكون عليه قوتنا.

البروتوكول الثاني والعشرون

لقد حاولت في كل ما قلته لكم حتى الآن أن أقدم لكم صورة صحيحة لسر الأحداث الحاضرة وأحداث الماضي. وجميع تلك

الأحداث تسير بمشيئة القدر، وسوف نشاهد نتائجها في مستقبل قريب. وقد أوضحت لكم خططنا السرية التي نفذناها مع غير اليهود، ثم سياستنا المالية، ولم يعد لدي إلا بضع الكلمات التالية.

تتركز أعظم قوة في الزمن الحاضر في أيدينا: وهي الذهب. ويمكننا خلال يومين أن نخرج من خزائننا السرية أي مبلغ.

هل من الضروري بعد ذلك أن نثبت أن حكومتنا يريدها الله ؟

هل في وسعنا التسليم بأننا بمثل تلك الثروات الواسعة لا نستطيع أن نثبت أن الذهب الذي تراكم منذ أجيال لا يساعدنا على إحراز نجاح لقضيتنا الحقة في سبيل الخير، أي في سبيل إعادة النظام تحت حكمنا.

ربما يحتاج الأمر استخدام العنف، إلا أن النظام سوف يستتب نهائيا. وسنثبت أننا صانعوا الخير الذين أعادوا إلى العالم المعذب السلام والحرية. وسوف نتيح للعالم الفرصة في استعادة هذا السلام وهذه الحرية، ولكن بشرط واحد هو الخضوع لقوانيننا خضوعا تاما. هذا فضلا على أننا سوف نظهر بجلاء للجميع أن الحرية لا تقوم على التفرقة ولا على الحق في عمل كل ما يحلو للناس، وأن تبوء الرجل مركزا قويا لا يمنحه حق إعلان مبادئ هدامة كحرية العقيدة والمساواة وأفكار أخرى على هذا المنوال. سوف نبين في جلاء أن الحرية الفردية لا تعطي الحق في الإضراب ولا في إثارة الآخرين بخطب سخيفة تلقى على الجماهير المتهوسة. وسوف نعلم العالم أن الحرية الحقة تقوم فقط على عدم انتهاك حرمة الشخص، وملكية هؤلاء الذين يخضعون لجميع قوانين الحياة الاجتماعية، وأن مركز الرجل يتوقف على إدراكه لحقوق الآخرين وأن كرامته تمنعه من أن تراود نفسه أفكار خيالية.

وسوف تكون سيادتنا مجيدة، لأنها ستكون قوية، وستحكم وتوجه دون أن تسير في ركاب زعماء من العامة ولا خطباء أيا كانوا يتفوهون بعبارات غير معقولة يسمونها مبادئ عظيمة، وهي في الواقع ليست إلا من ضروب الخيال. وسوف تنظم قوتنا النظام، مبدأ السعادة العامة. وسوف تكتسب مكانة هذه القوة عبادة صوفية، كما أنها سوف تخضع جميع الامم. ويجب ألا تتنازل القوة الحقة أمام أي حق، حتى أمام حق الله ولن يجرؤ أحد على الاقتراب منها بقصد إنقاصها ولو شعرة واحدة.

البروتوكول الثالث والعشرون

لكي يتعود الرجال على طاعتنا يجب أن يشبوا متعودين البساطة. ولذلك فإننا سوف نخفض الكماليات. وبتلك الطريقة نفرض كذلك الأخلاق الحميدة التي يفسدها التنافس الناشئ عن الفخفخة والترف.

إننا سوف نشجع العمل اليدوي لكي نلحق الضرر بالمصانع الخاصة.

وتظهر ضرورة مثل هذا الإصلاح من أن أصحاب المصانع الكبرى كثيرا ما يثيرون عمالهم ضد الحكومة من حيث لا يدرون.

يجهل الشعب الذي يعمل في الصناعات المحلية ما هي «البطالة» وهذا ما يجعله يتعلق بالنظام القائم على مساندة الحكومة. ولكن ليس هناك خطر على الحكومة أشد من البطالة. وبالنسبة لنا تكون البطالة قد أدت رسالتها عندما نتولى الحكم.

ويحرم إدمان السكر كجريمة ضد الإنسانية. ويعاقب على هذا الأساس لأن الكحول يضع الإنسان في مرتبة الحيوان.

لا تخضع الأمم خضوعا أعمى إلا للسلطة القوية، المستقلة استقلالا تاما، التي تحمل سيفا تدافع به عن نفسها ضد كل فتنة اجتماعية. فلماذا تطالب الأمم إذن بأن يكون مليكها ملاكا من السماء ؟ يجب أن تتجسم فيه القوة الكاملة.

يجب أن يظهر الزعيم، وحينئذ يقضى على الحكومات القائمة التي كانت تعيش بفضل جماهير نكون قد أفسدنا أخلاقها بإلقائها في أتون الفوضى، ويبدأ الزعيم عمله بإطفاء تلك النار التي تندلع من كل جانب.

ولبلوغ هذه النتيجة يجب عليه القضاء على جميع الجمعيات التي يكون في مقدورها إشعال الحريق، حتى إذا اضطر إلى إهدار دمه في سبيل ذلك. يجب عليه أن يؤلف جيشا منظما يكافح دون هوادة عفونة الفوضى وهي السم الزعاف لكل حكومة.

يكون ملكنا مختار الله، وتقوم رسالته على تحطيم الأفكار التي مصدرها الغريزة لا العقل، مصدرها الوحشية وليست الإنسانية. وتلك الأفكار ما تزال قائمة تخفي وراء علم الحق والحرية مساوئها وعنفها.

لقد حطمت مثل هذه الأفكار جميع الهيئات الاجتماعية، ومهدت بهذا الشكل لحكم ملك إسرائيل.

ولكن دورها ينتهي عندما يبدأ حكم مليكنا. وحينئذ يجب اكتساحها لتنقية طريق ملكنا من كل شائبة.

وحينئذ يمكننا أن نقول للأمم «صلوا لله واحنوا قامتكم أمام هذا الذي طبع بخاتم القدر والذي يوجه الله نفسه نجمه، حتى لا يقوم أحد غيره بتحرير الإنسانية من كل خطيئة».

البروتوكول الرابع والعشرون

سنتحدث الآن عن الطريقة التي نرسخ بها أقدام أسرة داود لكي تدوم حتى نهاية الزمن.

وتقوم وسيلتنا بصفة خاصة على المبادئ نفسها التي أتاحت لحكومتنا حكم العالم، أي توجيه تربية الجنس البشري بأسره.

يقوم أعضاء كثيرون من أسرة داود بإعداد الملوك وخلفائهم، الذين يجري انتخابهم ليس على أساس حق الوراثة، بل بحسب قيمتهم. ويلقن هؤلاء الخلفاء أسرارنا السياسية الخفية وخطط حكومتنا، مع الاحتياط لعدم تسربها إلى شخص آخر.

وتلك التدابير ضرورية لكي يعلم العالم بأسره أن الذين ألموا بخفايا الفن السياسي هم وحدهم القادرون على تولي الحكم. هؤلاء الرجال وحدهم هم الذين نعلمهم كيف يطبقون خططنا عمليا استنادا إلى خبرة الأجيال الماضية. ونلقنهم استخلاص النتائج من كل الملاحظات التي قد يبدونها على نظامنا السياسي والاقتصادي، كما نلقنهم شتى العلوم الاجتماعية. وبكلمة واحدة نبسط لهم روح القوانين الحقة، تلك القوانين التي وضعتها الطبيعة نفسها لحكم الإنسانية.

ويستبعد ورثة الملك المباشرون إذا هم أظهروا أثناء تربيتهم أنهم طائشون أو شديدو الحساسية، أو إذا أظهروا أي ميل آخر من شأنه أن يلحق الضرر بقوتهم أو يجعلهم غير قادرين على تولي الحكم أو حتى خطرا على مكانة التاج.

ولن يسلم حكماؤنا زمام الحكم إلا لرجال قادرين عليه بحزم حتى لو أدى بهم ذلك إلى التحلي بالقسوة.

وفي حالة المرض أو فقد القوة والنشاط، يسلم مليكنا زمام الحكم إلى أي فرد من أسرته يكون قد فاقه كفاية.

ولن تعرف مشروعات الملك عن الحاضر وخاصة عن المستقبل إلا من هؤلاء الذين يدعون مستشاريه الحميمين.

ولن يعرف المستقبل إلا مليكنا ومعلموه الثلاثة وحدهم.

ويرى الشعب القدر وسيلة الإنسانية في شخص المليك الذي سيحكم في حزم ثابت ويتولى زمام نفسه وزمام الإنسانية. ولن يعرف أحد أغراض المليك عندما يصدر أوامره. ولن يجرؤ أحد على الوقوف في سبيله الخفي.

ويجب بطبيعة الحال أن يكون لمليكنا عقل قادر على تنفيذ مشروعاتنا، ولذلك فإنه لن يجلس على العرش إلا بعد أن يتأكد حكماؤنا من قواه الذهنية.

ولكي يكفل الملك حب جميع رعاياه وتبجيلهم، يجب أن يخاطبهم علنا. وتنسجم القوتان، قوة الشعب وقوة الملك، وتتحدان بدلا من البقاء منفصلتين، كما هو الحال عند غير اليهود، حيث تنظر إحداهما بذعر إلى الأخرى.

وكان يجب علينا أن نبقي هاتين القوتين في تلك الحالة من الرعب المشترك، حتى إذا انفصلتا وقعتا في قبضتنا.

يجب ألا تتسلط على مليكنا الشهوات لا سيما الجنسية منها. ولا يدع الغرائز البهيمية تتسلط عليه فتضعف قواه العقلية. إن الشهوة البهيمية، أكثر من أية شهوة أخرى، تحطم لا محالة جميع قوى الذكاء والحذر. إنها توجه فكر الإنسان نحو أسوأ ناحية من نواحي الطبيعة البشرية.

يجب على عموم العالم، في شخص حاكم العالم، الهابط من جنس داود المقدس، أن يباعد بينه وبين الشهوات لخير شعبه.

{يجب أن يكون مليكنا خاليا من كل العيوب}

obeikandl.com